مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

السنة العشرون – العدد 64-65 | أبريل 2023

مدير التحرير

د.محمد الحافي

سكرتير التحرير

د.غادة حجازي

إشراف فني:

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد خليل حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

أ. مطيع بسيسو

أ. وائل قديح

أ.جمال أبولاشين

أ.سعيد تمراز

د.خالد شعبان

د.مازن العجلة

رئيس التحرير

أ.عاطف المسلمي

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1968 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1968، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء الدائرة.

المحتويات

دراسات

دور المثقفين العرب في مواجهة التطبيع الثقافي مع إسرائيل	أ.رواد بدوي	5
السلام الاقتصادي وتقليص الصراع–أثار سياسية واقتصادية.....	أ.جمال أبو لاشين	50
علاقة إسرائيل بجمهورية جنوب السودان، وتداعياتها على الاستقرار الداخلي (إتفاقية السلام).....	أ.عودة عابد	82
التنمر الإلكتروني ومخاطر استخدام التكنولوجيا في المجتمع الفلسطيني.....	د.غادة حجازي	110
السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى والشرقية.....	د.رائد نجم	131
حقوق الإنسان الرقمية في فلسطين.....	أ.رُهام جبر	151
التهرب الضريبي في فلسطين.....	أ.هاني دراوشة	178

تقارير

تجربة مشاركة القائمة العربية الموحدة في الحكومة الإسرائيلية.....	د.خالد شعبان	193
تحولات النظام الدولي في ضوء الأزمة الأوكرانية.....	د.محمد الحافي	199

ترجمات

قطاع غزة والأزمة المناخية 215

أ.زهير عكاشة

ما هي السياسة الأمريكية حيال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟..... 226

دراسات

دور المثقفين العرب في مواجهة التطبيع الثقافي مع إسرائيل

أ.رواد بدوي

ملخص:

تشهد المجتمعات العربية اليوم تحولاً سياسياً خطيراً تجاه التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وإن كان هذا التطبيع يحمل في طياته أبعاداً سياسية واضحة امتدت على مستوى الحكومات وليس الشعوب، رغم ما يسمع هنا وهناك من أصوات عربية وإسلامية تبدي رغبتها واقتناعها بالتطبيع.

مسار الأحداث يظهر اندفاع دولة الكيان في برنامجها للتطبيع مع الدول العربية وستسعى حثيثاً لإحداث اختراق في الصفوف العربية والإسلامية سواء رسمياً أو شعبياً، وهنا يطرح التساؤل الأساسي حول دور الشعوب وخاصة مثقفيها في معركة مواجهة التطبيع. إن تطبيع الانظمة الرسمية مع الكيان الإسرائيلي لا يعني قبول المجتمعات به خاصة إذا وجدت المواجهة التي تقع أساساً على عاتق الجماعات المثقفة أو ما يصطلح عليها (الأنتلجنسيا) وهي التي يعول عليها لبناء جدار مواجهة تجاه آليات التطبيع التي يمكن أن تؤثر بأدواتها السياسية والثقافية والاقتصادية على الشعوب.

مقدمة

على مدى سبعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بقيت إسرائيل تواجه عقدة لم تستطع أن تحسم أمرها، وهي قضية التطبيع مع الشعوب العربية والإسلامية، وأهم ما يكنه موضوع التطبيع بالنسبة لإسرائيل هو إحداث اختراق في عقلية وعاطفة المواطن العربي تجاه الوجود الإسرائيلي باعتباره وجوداً طبيعياً.

ويمكننا القول أن التطبيع بمفهومه الإسرائيلي هو الوجه الآخر للاحتلال، فهو حالة من الاختراق لجدار المواجهة مع الآلة الاحتلالية التي وإن تقدمت والتهمت فيها الدبابات الأرض فإن التطبيع يتقدم ويلتهم ثوابت ووعي الإنسان العربي تجاه عدو إحلالي لا يمكن التعايش معه إلا ضمن محددات يخطها بذاته ولذاته فقط دون أدنى اعتبار للآخر.

إن الاحتلال الإسرائيلي لا زال يبحث عن شرعيته في المنطقة وهي بالتأكيد تتجاوز حدود التطبيع الرسمي منذ اتفاق كامب ديفيد ثم وادي عربة فموريتانيا امتداداً إلى الموجة الأخيرة من خطوات التطبيع العربي، فليس هذا ما يحتاجه الاحتلال إدراكاً منه للحاجز السيكولوجي تجاهه من عقلية ووعي الإنسان العربي في المنطقة والذي لا يمكن لقرار سياسي أن يغير مفاعيل ذلك الوعي المرتبط أساساً بالرفض المطلق للمشروع الصهيوني الكولونيالي للمنطقة.

وإن كان المواطن العربي هدفاً لأجندات التطبيع فإن المثقف العربي يقع في بؤرة هذا الاستهداف لأنه يصنع وعي شعبي ومجتمعي برمته، وإذا أحسنت سهام التطبيع أهدافها فقد يظهر المثقف العضوي القادر على شحذ الشارع والمواطن البسيط إلى أتون التطبيع تحت مسميات وأفكار قد لا يعي حبائلها إلا وهو رهين السقوط الفكري والثقافي والإنساني لأجندات التطبيع المتوحشة والتي لم تثيب تجاربها حتى اللحظة سوى انتكاسات متتالية لأصحابها وعلى كافة

المستويات خاصة المثقفين وهم الذين أُنيط بهم على مدى دهور ممتدة خلق حالة الاشتباك مع كل ما قد يهدد بنيان الحالة الوجودية لأي من شعوب الأرض، فكيف وهم في مواجهة احتلال تجرد حتى من ماهية الاحتلالات التقليدية التي أتت على المنطقة العربية والتهمت خيراتها وغادرت ولكنه يأبى إلا أن يلغي ماضي وحاضر ومستقبل شعب بأكمله.

وإيماناً بدور المثقف المفصلي بحياة الشعوب، فإنه يبقى المستهدف الأول لعمليات التطبيع والتطويع لما يمكن أن يحدثه في وعي شعبه، ولكنه هل المثقف العربي في واقعه الراهن قادر على المواجهة؟ هذا ما تسعى هذه المادة لدراسته، بدءاً من دور المثقف في معركة التطبيع ولماذا يسعى الاحتلال الإسرائيلي باستراتيجيات التطبيع تجاه المثقفين على اختلافهم من مفكرين وكتاب وناشطين وإعلاميين وسياسيين؟

أولاً: التطبيع العربي مع إسرائيل:

منذ ظهور القضية عام 1948 والحدث التاريخي والكارثي الذي لا زال يعيش الشعب الفلسطيني وطأته تعددت وتطورت أشكال المواجهة فيه على أكثر من صعيد.

ضمن هذا الإطار العام رأت إسرائيل أن الضمان الأهم لاستمرار وجودها هو أن تكون مقبولة من قبل العرب والمسلمين كجزء لا يتجزأ من المنطقة وأن يتم التعامل معها كدولة لها الحق في الوجود والعيش بسلام وفي علاقات اعتيادية مع الآخرين كأي دولة أخرى في المنطقة، ولهذا عملت إسرائيل منذ قيامها نحو البحث عن وسائل انفراج مع العرب وإقامة علاقات غير عدائية بل واعتيادية معهم، وقد تركز جهدها على الشارع العربي، على الإنسان العربي العادي لأنه هو الباقي وليس الحاكم[1].

[1] مجلة آفاق فلسطينية، ١٦ فبراير ٢٠٢٠، الرابط: https://www.facebook.com/afaq.tulkarm/posts/2847257585394767

المفهوم اللغوي لكلمة "تطبيع" تعني في قاموس المعجم الوسيط، العودة إلى وضع أو ظرف عادي. وتصف الكلمة في المجال السياسي قرار إعادة العلاقات بين دولة ودولة أخرى بعد فترة من قطعها[1]، أما في الأدبيات الأجنبية فقد عرف مصطلح التطبيع (Normalization)، في اللغة الإنجليزية مستنبطاً من كلمة (Normal) أي (طبيعي)؛ والذي يهدف واضعوه –من الغربيين–ترسيخ فكرة تقبل واقع شاذ غير اعتيادي بين طرفين، أو كيانين سياسيين، وذلك بإنشاء أو استئناف علاقات طبيعية بينهما[2].

يشير مفهوم التطبيع بصورته المجردة إلى الجهود التي تبذلها دولة لحل خلافاتها مع أخرى في إطار علاقات طبيعية، ولكن بطبيعة الحال وفي الحقل السياسي لا يمكن الركون إلى مصطلح يتناول قضية غاية في الأهمية دون الولوج إلى بواطن الأمور والخصوصيات التي تحكم كل حالة لعملية التطبيع، فمثلا موازين القوى والحصانة الثقافية والحضارية والمصالح الاقتصادية وطبيعة النخب الحاكمة، جميعها ستدخل كعامل محدد في شكل وآلية التطبيع، فاعتبار تلك الخصوصيات في النهاية حيثيات تحدد ملامح وظروف الصياغة النهائية، كما أن مصطلح التطبيع Normalization لا ينحصر فقط في محدد إقامة علاقات طبيعية بين الدول، وإنما قد يعني قبول دولة معايير دولة أقوى منها في تحديد ما هو الطبيعي، بمعاييرها المصلحية التي تراها طبيعية. إذن، التطبيع عملية دقيقة يحتاج النظر فيها إلى الإحاطة بالنواحي والجوانب كافة، ولا شك في أن للجوانب المعنوية (نفسية أو ثقافية) دوراً مهماً فيها، لأن الأمر بالنسبة إلى إسرائيل ليس متعلقاً بقبولها كوضع قائم بل التعود عليه نفسياً بعد الفشل في الانتصار عليها[3].

[1] محمد أبو سعدة، ندوة التطبيع استراتيجية احتلال: التطبيع العربي الصهيوني في آسيا: دول الخليج أنموذجا، إصدارات حركة مقاومة التطبيع NOR، إسطنبول 16 سبتمبر 2017م، ص3.

[2] محمد مصطفى الجدي، جهود العلماء في رفض التطبيع مع المحتل قراءة في مواقف ابن تيمية من غزاة عصره، الجامعة الإسلامية – فلسطين / قطاع غزة، 2018، ص2

[3] محمد أبو سعدة، ندوة التطبيع استراتيجية احتلال: التطبيع العربي الصهيوني في آسيا: دول الخليج أنموذجا، ص5.

المحددات الإسرائيلية لمفهوم التطبيع:

بعض الباحثين الإسرائيليين ينسب صياغة (مصطلح التطبيع) لأول مرة للدبلوماسي الإسرائيلي آبا إيبان*في خطاب له في الأمم المتحدة عام 1968 وطبقته إسرائيل على العلاقات المصرية الصهيونية، إذ طالبت الدولة الصهيونية بتطبيع العلاقات بين البلدين إبان اتفاقية كامب ديفيد، أي جعلها علاقات طبيعية عادية، مثل تلك التي تنشأ بين أي بلدين[1].

ومن ثم يمكن القول إن التطبيع في المفهوم والممارسة الإسرائيلية سيتضمن الكيفية التي ستعيد إسرائيل تشكيل علاقاتها بمحيطها العربي على أساس من العلاقات السلمية وفقا للمصلحة والمنظور الإسرائيلي كمسار لعلاقات جديدة ستغير طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي، وقد هوّلت له "إسرائيل"، ومن خلفها أميركا، بصورة غير مسبوقة في بداياته، وقالت أن طابوراً من الدول العربية ينتظر ليلحق بقطار التطبيع[2].

وعلى الرغم من التهويل والترويج الأميركيَّين الإسرائيليين لمشروع التطبيع، فإنَّ دولاً عربية ظلّت صامتة، ولم تُبدِ موقفاً واضحاً، وأخرى وقفت حالة الحياد، لكنّ دولاً أخرى، في المشهد ذاته، ثبّتت موقفها بصورة واضحة، مثل سوريا ولبنان والعراق واليمن وإيران[3]، حيث عبّرت عن رفضها المطلق مسارَ التطبيع مع "إسرائيل"، ويمكن تحديد ضرورتان للتطبيع كمقاربة علمية وهما:

الأولى: الضرورة الاندماجية: وهذه الضرورة سادت في فترة توقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1979 وما بعدها حيث كانت تركز الأهداف الإسرائيلية للتطبيع على ادماج كيانها ضمن المنطقة العربية رسمياً وشعبياً خاصة في ذروة المد

* آبا إيبان (1915– 2002) سياسي ودبلوماسي إسرائيلي وعضو كنيست، لعب دورا كبيرا في استصدار قرار تقسيم فلسطين.

[1] محمد مصطفى الجدي، جهود العلماء في رفض التطبيع مع المحتل قراءة في مواقف ابن تيمية من غزاة عصره، الجامعة الإسلامية – فلسطين / قطاع غزة، 2018، ص2.

[2] شرحبيل الغريب، التطبيع مع "إسرائيل".. حصاد باهت ومسارات متعثّرة، فضائية الميادين 21 شباط 2022

[3] شرحبيل الغريب، المرجع السابق

القومي العربي وبعد سنوات قليلة من احتلال كامل الأراضي الفلسطينية وأجزاء من الأراضي العربية.

وبهذه الضرورة يمكن إقامة العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الكيان الصهيوني والدول المطبعة، وتحويل سمة الصراع إلى نزاع، ونبذ العنف والإرهاب والعمل على تكريس نتائج الاحتلال وتوسيع المستوطنات، وتجاهل السياسة العدوانية والأعمال الإجرامية الإسرائيلية[1].

الثانية: الضرورة الكيانية: باتت إسرائيل اليوم تقايض مفاعيل قوتها في المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بالتطبيع كمدخل لتوازن العلاقات مع الدول العربية، لذلك فإن مقومات التسويق الإسرائيلي للتطبيع عربياً اليوم يقوم على قدرتها على جلب الاستقرار للمنطقة.

والاستراتيجية الكامنة في هذه الضرورة ترتبط مباشرة بحقيقة المشروع الصهيوني، ليس فقط في فلسفته، ولكن في ممارسات الكيان السياسي الذي كان ترجمة أمينة له، والتفرقة العنصرية كذلك، فإسرائيل هي دولة اليهود، مما يعنى أن من يتواجدون على أرضها من غير اليهود لا يتمتعون بالمساواة مع اليهود[2].

السياق التاريخي للتطبيع مع إسرائيل:

الحديث عن تسلسل تاريخي للتطبيع العربي مع إسرائيل في الأدبيات السياسية الدارجة يركز على ما هو قائم علناً من علاقات، لكن هذا لا يعني أنه لا توجد علاقات سرية سابقة على العلاقات المعلنة بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

تاريخياً، بدأ مسلسل التطبيع العربي مع "إسرائيل" نهاية سبعينيات القرن الماضي، ومرّ في حالة من الجمود، حتى أُعيد إحياؤه في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عام 2020، بحيث التحقت أربع دول بقطار التطبيع[3].

---

[1] ربيع رافعي، التطبيع العربي مع اسرائيل واثره على حقوق الشعب الفلسطيني، جامعة الجزائر، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8 العدد 1 (2022/2)، ص 99.

[2] مصطفى كامل السيد، التطبيع مع إسرائيل: بين أنصاره وخصومه، صحيفة الشروق، 3 يناير 2021.

[3] شرحبيل الغريب، مرجع سابق

ضمن هذا الإطار تدرك إسرائيل أن الضمان الأهم لاستمرار وجودها هو أن تكون مقبولة من قبل الشعوب العربية والإسلامية كجزء لا يتجزأ من المنطقة وأن يتم التعامل معها كدولة لها الحق في (الوجود والعيش بسلام)، وهي بذلك كانت بحاجة إلى أمرين:

الأول: هزائم عسكرية تلحق بالعرب تؤدي إلى إحباطات متراكمة وترسخ فكرة الاستسلام[1].

الثاني: قادة عرب ليس لديهم حساسية في التطبيع مع إسرائيل باعتبارها أمر واقع .

وتناول التسلسل الزمني للتطبع محكوم بمراحل محددة بدءاً من اتفاق كامب ديفيد مروراً بحالات التطبيع المتتالية حتى الأمس القريب مع المملكة المغربية وقبلها بقليل بعض دول الخليج. ولتحليل.

أ- مسار التطبيع العربي الإسرائيلي:

أولا: ما قبل اتفاق مدريد:

مثلت اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 أول خطوة فعلية في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وشكلت الاتفاقية الخطوة الأكثر تمثيل لعملية التطبيع الرسمي العربي تجاه إسرائيل، حيث كانت المعادلة القائمة محكومة باتفاق القمة العربية في الخرطوم عام 1967 أو ما يعرف بقمة اللاءات الثلاث (لا صلح – لا تفاوض – لا سلام)[2].

فبعد ثلاثين عاماً من النكبة وقرابة عشرة أعوام من النكسة جاء الاتفاق في ظل ظروف إقليمية ودولية أدت إلى عزلة مصر عن الإجماع العربي ومقاطعتها عربيا وحيادها في الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تشهد تلك المرحلة خطوات مماثلة للخطوة المصرية في كامب ديفيد.

[1] شرحبيل الغريب، مرجع سابق

[2] د. ناجي الدهان، التطبيع مع الكيان الصهيوني جريمة لا تغتفر، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020/08/17، الرابط: http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/21575

ب- مسار التطبيع ما بعد اتفاق مدريد:

أدى التحول الذي شهده العالم بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى تحول تاريخي حاد انتقل العالم فيه من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية، وهذا التحول من ضمن ما حمل مؤتمر (مدريد) للسلام، وكان هذا المؤتمر مقدمة استغلتها قيادة منظمة التحرير.

كان مؤتمر مدريد الذي رعته أمريكا وروسيا شكلياً، يهدف إلى استلهام المعاهدة بين مصر والكيان الصهيوني؛ من خلال تشجيع البلدان العربية الأخرى على توقيع اتفاقيات سلام وتطبيع العلاقات معه لإخضاع الشعوب ومحاولة إجبارها على قبول الكيان الصهيوني، كدولة طبيعية في المنطقة[1].

ج- مسار التطبيع في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب:

رغم التقدم الذي حققته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة عقود على صعيد إحداث اختراق في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، إلا أن عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب يعد الفترة الرئاسية التي حملت أكثر خطوات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث تم توقيع اتفاقيات بين إسرائيل وكل من البحرين والإمارات والسودان والمغرب، إضافة إلى زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى العاصمة العُمانية مسقط.

أسباب ودوافع التوجه للتطبيع:

- الأسباب السياسية والأمنية: وهو أهم هدف للتطبيع وغالباً ما يتضمن تبادل علاقات دبلوماسية واتفاقيات تعاون مشترك، وفي حسابات الإسرائيليين للمصالح الناجمة عن عملية السلام، ينظرون إلى الأمر من زاوية مردود هذا السلام على المصلحة الإسرائيلية، ومن خلال العمل على إلغاء المقاطعة العربية للكيان الإسرائيلي، وترك السياسة الفلسطينية تعمل في فضاء دون المشاركة

[1] محمد السويدي، مسارات التطبيع ومخاطره على الأمة العربية، بوابة الهدف الاخبارية، الأحد 15 /11/ 2020 www.hadfnews.ps

العربيــة والإســلامية، حيــث اســتطاعت الدبلوماســية الإســرائيلية بمســاندة الدبلوماســية الأمريكية إلغاء المقاطعة العربية لهذا الكيان[1].

• الأسـباب السـيكولوجية: ذهـب العديـد مـن العـرب خاصـة مـن مثقفـين وإعلاميـين إلـى التطبيـع وخلقـوا لأنفسـهم الـذرائع والقناعـات المسـوغة لقـراراتهم، لكـن خلف تلك الصور يرتبط سلوك فردي نابع من قناعة بوجاهة.

لا نبـالغ إن قلنـا وثبتنـا بـأن التطبيـع الثقـافي–التعليمـي التربـوي مـع الكيـان، إنمـا ينطـوي علـى بعـد سـيكولوجي–نفسـي–خطيـر، بـل مـن أهـم وأخطـر مـن الأبعـاد الأخـرى السياسـية والثقافيـة والإعلاميـة والفنيـة والاقتصـادية، فكـل هـذه الأشـكال التطبيعيـة لـن تـنجح فـي تطبيـع الأمـة والشـعوب العربيـة مـع الكيـان دون أن يتحقـق لهم البعد السيكولوجي–النفسي[2].

• الأسـباب الثقافيـة: أدى حـدوث تصـدع فـي ثقافـة المقاومـة لـدى الكثيـر مـن النخـب المثقفـة إلـى تحـول فـي الموقـف مـن إسـرائيل والتطبيـع معهـا بحيـث باتـت تبـرر التطبيـع وتـدافع عنـه لعـدة اعتبـارات أهمهـا، ارتبـاط المثقـف بالدولـة ونخبهـا والـدفاع عـن سياسـاتها، وأزمـات الـنظم السياسـية العربيـة إضـافة إلـى التراجـع الحاصـل علـى مسـتوى القضـية الفلسـطينية فـي تحقيـق إنجـاز سياسـي بـين الفلسـطينيين والإسـرائيليين فـي ظـل حكومـات اليمـين الإسـرائيلي والإدارات الامريكيـة المنحازة لإسرائيل.

•الأسـباب الاقتصـادية: اسـتغلال ظـروف الـدول العربيـة الصـعبة وأزماتهـا يسـهم كثيـرا فـي دفعهـا باتجـاه التطبيـع، كمـا حـدث مـع السـودان حيـث كـان التطبيـع شـرطا لإعفائـه مـن ديونـه التـي تبلـغ 60 مليـار دولار، والمسـاعدة علـى اسـتعادة

[1] بهاء الدين عبد ربه خلف الله، تداعيات التطبيع العربي الإسـرائيلي على القضـية الفلسـطينية في ظل الانقسـام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول العدد 1، ص215

[2] جواد الحمد، مخاطر مظاهر التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، (القدس–مركز الأبحاث –منظمة التحرير الفلسطينية) العدد 281 خريف 2020، ص78.

حصانته السيادية، وفتح المجال لإدماجه في المجتمع الدولي، والاستفادة من الاستثمارات الإقليمية والدولية والتكنولوجية، والمساعدة في بناء المؤسسات الوطنية[1].

• الأسباب الاستراتيجية: والخطير في هذا السبب تحديداً إقامة علاقات مع إسرائيل من مدخل الاشتراك في الخطر الاستراتيجي وتوحد الرؤية الاستراتيجية والعمل المشترك لمواجهة التهديدات الاستراتيجية.

أنواع التطبيع:

تتعدد تصنيفات التطبيع سواء على مستوى الحقل الذي يتم فيه أو الجهة التي تقوم به وفي كل الأحوال يشير التصنيف إلى أي طرف يدخل في علاقات تعامل وتعاون مع إسرائيل:

1- تطبيع رسمي: يتم هذا التطبيع برعاية الدولة وقد لا تقتصر على أجهزة الدولة فقط وإنما يمتد لأفراد من الدولة سياسيين وإعلاميين ومثقفين واقتصاديين وغيرهم ممن تشكل الحكومة غطاء لعلاقاتهم التطبيعية مع الكيان الإسرائيلي وقد شهدت المنطقة العربية العديد من الحالات المشابهة والتي أقدم عليها افراد من النخب المختلفة للتطبيع إنطلاقاً وإنسجاماً مع التوجه العام للدولة. يتميز بالتعاون في مجالات الأمن والاستخبارات بشكل رئيس، وربما الاقتصادي في بعض الأحيان. ويستند هذا النمط، أساساً، على وجود مصالح مشتركة، ويلعب النظام الحاكم في الدولة العربية المعنية دوراً حاسماً إذ يقود "من الأعلى" صيرورة تعاون متشعب مع إسرائيل[2].

2- تطبيع غير رسمي: يتميز بوجود علاقات ثنائية بين الدولتين، سرّية بصورة أساسية (إسرائيل والدولة العربية المعنية) من دون إقامة علاقات

[1] جواد الحمد الله، المرجع السابق

[2] سليم سلامة، ثلاثة أنماط من "التطبيع" في العلاقات الإسرائيلية ـــــ العربية، مركز مدار، 9/9/ 2022 www.madarcenter.org

دبلوماسية[1]، وهذا التطبيع الذي يتجاوز فيه أفراد أو مؤسسات أو جماعة معينة سياسة الدولة ويقدموا على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ارتباطا بمصالحهم أو رؤيته الخاصة.

3- تطبيع كامل: ينسحب هذا النوع من التطبيع على اتساع مجالاته على كافة المستويات الممكنة بحيث تتكون حالة شاملة من العلاقات المتبادلة، ولم تصل أي من الدول العربية التي طبعت مع إسرائيل لهذا المستوى من التطبيع لاعتبارات عديدة، وأهمها: أن التطبيع مع إسرائيل يخلق أزمات للدول المطبعة فيما تحصل إسرائيل المكاسب.

4- تطبيع جزئي: وهو التطبيع الذي يقتصر على جوانب محددة وهو الغالب في علاقات إسرائيل مع الدول التي طبعت علاقاتها معها.

ثانيا: مقاربات نظرية لتفسير اتجاهات وتأثيرات التطبيع:

درج البحث في تفسير الأسباب وراء علاقات التطبيع إلى النظم المختلفة داخل الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها كمسببات للتطبيع، ولكن عملية التطبيع كسلوك بشري أولا وسياسي ثانيا تتضمن أبعادا لا بد من الوقوف عليها في تعليل التوجه للتطبيع أو ما يمكن أن يصدر عنه سواء للفرد المطبع ذاته أو النظام السياسي ككل:

- **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:** تذهب هذه المدرسة بآرائها إلى أن السياسة لا تحددها الأخلاق وإنما الضرورات والظروف الراهنة بغض النظر عن البعد الأخلاقي، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي. إن فكرة المصلحة الوطنية هي الموجه الرئيس للواقعية السياسية، فالقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة[2].

[1] المرجع السابق

[2] ميثاق دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت العدد 20، 18 ديسمبر 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء.

ويستند بعض المطبعين إلى الظروف الواقعية التي حتمت السير في مسار التطبيع نظرا لظروف موضوعية لا يمكن القفز عنها أو التفكير بنفس الشروط والمعايير السابقة تجاه العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، وبالتالي فإن التطبيع هو ثمرة لتغيرات الواقع الذي لا بد من استيعابه والتعامل معه بديناميكية وواقعية.

النظرية الذرائعية (البراغماتية): مذهب فلسفي سياسي اتخذ طابعاً عالمياً، كمنهجية تفكير، وأسلوب حياة، يدعو إلى اتباع نمط سلوكي نفعي دون ربطه بنظرية عامة في الوجود والحياة. وفي السياسة البراغماتية المعيار الأساسي الذي تُقاس به السياسة هو المنفعة، أي جملة ما ينتج عن العمل السياسي من مصالح، وهكذا تنجح السياسة وفق فكر «البراغماتية» بقدر ما تتهرب من قيود الأخلاق وتتحرر من أعباء القيم، حيث تعتمد مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»[1].

وفقا للنظرية البراغماتية يستند الموقف من التطبيع لما يمكن أن يحققه أصحابه من فوائد بالمعني الضيق بحيث تصبح المصلحة المنشودة مقتصرة على دولة بعينها أو أفراد أو جماعات وغياب التفكير الجمعي تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، مع القناعة المطلقة أن تحقيق المصلحة الخاصة في التطبيع هي الخيار الأجدى والأفضل.

- نشأت الذرائعية كمذهب عملي في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين، وتجعل الفائدة العملية معياراً للتقدم بغض النظر عن المحتوى الفكري أو الأخلاقي أو العقائدي[2]. وهي من المذاهب الفلسفية/ السياسية الحاضرة بقوة في إطار العلاقات الدولية، حيث إن الأساس هو تحقيق الأهداف، وحيث إن النجاح في تأمين المصالح هو المعيار الذي يتمّ الحكم وفقه على السياسات والأدوات، ووفقاً لهذا المنطق فإن الأحكام الأخلاقية تغدو في مرتبة متأخرة[3].

[1] عبير زيتون، البراغماتية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 24 يوليو 2017

[2] الذرائعية، الموسوعة العربية/ http://arab-ency.com.sy/detail/5050

[3] حسام ميرو، الذرائعية السياسية حول سوريا، صحيفة الخليج الإماراتية، 14 يناير 2019 https://www.alkhaleej.ae

وينـزع بعـض دعـاة التطبيـع سـواء كـدول أو أفـراد فـي المنطقـة العربيـة إلـى ذرائـع متعـددة فـي أسـبابها ودوافعهـا لتطبيـع العلاقـات مـع إسـرائيل، كـدفع خطـر عـن الـبلاد أو دعـم الموقـف الفلسـطيني أو تغيـر المعـايير والسياسـات الدوليـة ومسـتوى ومصادر التهديد الأمني.

إضـفاء المشـروعية: فالمشـروعية عنـد فلاسـفة العقـد الاجتمـاعي تسـتمد مـن الالتـزام بمبـادئ التعاقـد المبـرم بـين الافـراد وغايتهـا العمـل علـى تحقيـق المصـلحة العامـة، وهـذا مـا أكـده إسـبينوزا.. فالمشـروعية هـي إحـدى ركـائز الاسـتقرار السياسـي، والضمانة الحقيقية لتحقيق التكامل الوطني.

إنّ كـل محـاولات إضـفاء المشـروعية علـى التطبيـع، والقـول بأنـه يخـدم التسـوية السياسـية ويُـؤثر فـي سياسـات الكيـان، ومـن خلفـه سياسـات الإدارة الأميركيـة، تكـذبها الوقـائع الدامغـة، فالكيـان الصـهيوني والولايـات المتحـدة يوظفـان التطبيع بهدف تصفية القضية الفلسطينية[1].

لـذلك فـإن رهـان اسـرائيل علـى التطبيـع اليـوم بـات الخيـار الأول تجـاه المنطقـة، كونـه يحقـق لهـا فـك العزلـة التـي لـم يـتمكن مـن تجاوزهـا، علـى الـرغم مـن تحقيقـه اختراقـات تطبيعيـة ليسـت بسـيطة، وذلـك لأن الوجـدان الجمعـي للأمـة يـرى في الكيان الصهيوني عدوا يغتصب أرض فلسطين[2].

- الوصـم: ظهـر مفهـوم الوصـمة فـي نظريـة الوصـم لجفمـان (Goffman) سـنة 1963، وقـد أشـار إلـى علاقـة الدونيـة التـي تجـرد الفـرد مـن أهليـة القبـول الاجتمـاعي الكامـل، وقـد تركـز البحـث فـي هـذا المجـال بصـفة أساسـية علـى المشـاكل الناجمـة عـن وصـم الأفـراد والجماعـات، وعلـى آليـات التكيـف التـي يستخدمونها لمجابهة هذه المشاكل[3].

---

[1] رامز مصـطفى، إضـفاء المشـروعيّة على التطبيع لتسـهيل تصـفية القضـيّة الفلسـطينيّة، مركز باحث للدارسـات، https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=37824&cid=86 ،13-05-2020

[2] سـاري عرابي، سـياقات التطبيع مع "إسـرائيل".. هشـاشـة المشـروعية والتناقضـات البينية، صـحيفة عربي 21 15 ديسمبر 2020

[3] الوريكات، عايد عواد (2004م) نظريات علم الجريمة، عمان: دار الشروق

وإرتباطاً بما سبق فإن الوصمة تجاه السلوك التطبيعي إنما تأتي من خروج التطبيع مع إسرائيل عن المألوف في الثقافة والتنشئة العربية وبالتالي فهو يمثل حالة غير سليمة يصبح معها إطلاق وصمة (مطبع) كتمييز سلبي لكل من يقدم على التطبيع.

التطبيع مخططاته وأخطاره:

تمثل دراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الموضوعية والذاتية، و ذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث تصاعده المستمر في مستواه وعلاقته بتحولات الصراع العربي – الإسرائيلي ووجود تغيرات في الموقف من القضية الفلسطينية على المستويين الرسمي وبعض النخب العربية.

فليس من السهل حل جميع النزاعات، كما أن بعض النزاعات تظهر مرونة في استراتيجيات الحل، وقد أوضح لعازار ذلك من خلال تطوير مفهوم النزاعات "المطولة". ووفقًا لعازر وآخرين، فإن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية تشكل صعوبات للوصول إلى حل للنزاع. في القرن الحادي والعشرين العديد من العلماء مثل Bar–Tal و Bercovich و Burgess و Burgess G H. and. و Coleman و Kriesberg بتطوير مفهوم " الاستعصاء " في هذه الصراعات بحجة أن مثل هذه النزاعات متجذرة بعمق في الهويات الاجتماعية والسياسية والثقافية[1].

تتضمن العمليات المتسلسلة الموصوفة في نظرية الصراع الثنائي التوقع بأن التوقيع على اتفاقية سلام رسمية مع إنهاء أنشطة العنف العلني سيخلق الظروف اللازمة لمرحلة موصوفة في الأدبيات باستخدام مصطلحات "بناء السلام" ، "مستقر" السلام الانتقالي ، التحول ، التطبيع والمصالحة.

[1]. Grasping the Nettle: Analyzing Cases of Intractable Conflict (Washington DC: US Institute of ،Peace Press, 2005), p50

أساليب تحقيق التطبيع:

- الاختراق الثقافي والاعلامي
- التهديدات الأمنية والاستراتيجية
- استغلال الفوضى السياسية
- الضغوطات الاقتصادية

أخطار التطبيع:

محاولة تسليط الضوء على أخطار التطبيع في الفضاء الوطني والإقليمي والدولي كمحاولة لمجابهة تلك الأخطار من خلال إبرازها وتبيان تأثيراتها وسعيها لتثبيت واقعا مختلفاً وحقائق مغايرة لحقوق الشعوب المسلوبة والتي يأتي التطبيع متجاوزاً تلك الحقوق، وهنا تكمن الخطورة الراهنة في التطبيع، أن يصبح محدداته ودوافعه مصلحية ضيقة لدولة بعينها في المنطقة العربية متجاوزين الحقوق والثوابت الفلسطينية.

وفي إطار ندوة أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن[1] ناقشت الاستراتيجية العربية الجديدة المطلوبة للتعامل مع الصراع العربي–الإسرائيلي، مركزين على أهمية التعامل مع إسرائيل ومشروعها الصهيوني على اعتبار أنه تهديد استراتيجي ودائم للأمن العربي والقضية الفلسطينية، ما يستدعي بناء استراتيجية شاملة وبعيدة المدى لاحتواء المشروع الصهيوني ومحاصرته وصولاً إلى إنهائه[2].

تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا ينطوي على مجرد إقامة علاقات اعتيادية معها كما هي العلاقات الاعتيادية بين الدول غير المتنازعة، وإنما يدخل في عمق الذات العربية والإسلامية وله انعكاسات ذاتية وجماعية ذات صبغة

[1] ندوة التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان –الأردن، 2020/10/13م

[2] ناجي خليفة الدهان، مرجع سبق ذكره

حضارية وتاريخية. إنه ليس تطبيعاً بمعنى إقامة علاقات لم تكن موجودة أصلاً كإقامة علاقة بين مصر ونيبال أو بين دول الجزيرة العربية وبيرو، وإنما بمعنى مراجعة تاريخ طويل وإعادة النظر في إبعاد تاريخية وحضارية ودينية.

تقوم الاستراتيجية الصهيونية للتطبيع، على أساس رؤية محددة للصهيونية في علاقتها باليهود والعرب وبفلسطين وبالعالم الغربي، ومن خلال اكتشاف المتغيرات الحاسمة في التاريخ، واستغلال القدرات والآليات المتاحة لديها تعمل- مع الوقت-على أن تجعلها مقبولة منهم جميعاً، فتحاول أن تظهر الصراع بأنه ثقافي، وإنطلاقاً من ذلك تعمل على اختلاق واقع تاريخي، يناسب الرواية الصهيونية لأسباب الصراع العربي معها، يلغي الرواية الحقيقية لأسباب الصراع، من خلال الادعاء أن فلسطين أرضاً يهودية، فهي أرض الأجداد وأرض التوراة ووطن جميع اليهود في العالم، وأن الصراع بين العرب وإسرائيل ليس سببه احتلال فلسطين، لكنه يعود إلى رفضهم وجود الكيان الصهيوني داخل المنطقة العربية، وأن الصراع، سينتهي فقط عندما يقتنع العالم العربي بأسره، وكذلك إيران غير العربية، بأن إسرائيل حقيقة قائمة[1].

ولن تمر علمية التطبيع دون انعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية والشعوب العربية وعلى عدة مستويات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية ودبلوماسية[2]، حتى أنها أصبحت تقدم دون ثمن يستحق وتسعى أيضا الحكومات الراعية لها لتعزيزيها مجتمعياً باعتبارها مصلحة وطنية تكافئ بل تتجاوز الحقوق والمصالح الفلسطينية:

أولا: على المستوى السياسي: سيخلق هذا التطبيع انقساما حادا في الوطن العربي سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي حيث أنه مع تباين التوجهات تجاه التطبيع سيكون هناك حالة من التنافر في المواقف العربية وهذا سيؤثر على

[1].المرجع السابق

[2]عادل عامر، جوهر التطبيع، موقع نقطة الاخباري،26 /2016/1م. https://www.noqta.info/page-142123-ar.html

الموقف العربي الموحد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى اضعاف الموقف الفلسطيني في المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلى صعيد آخر فإن الدول ذاتها التي اتجهت للتطبيع قد تواجه استحقاقات لهذا التطبيع سيضر بمصالحها القومية.

ثانيا: على المستوى الأمني والعسكري: إن ابسط أبجديات الصراع العربي الإسرائيلي على مدى عقود الصراع كان الاحتلال الإسرائيلي هو مصدر الخطر على الامن القومي العربي وهو التهديد المستمر لأمنه واستقراره، ويعبر الكثيرون إن الأسلوب الآخر لضمان أمن إسرائيل، يكون عن طريق اقامة علاقات صداقة مع جميع الدول وخاصة دول آسيا وافريقيا"[1].

ثالثا: على المستوى الاقتصادي: منذ الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في المنطقة العربية والاطماع بمقدرات المنطقة حاضرة في العقلية الإسرائيلية واستخدمت لذلك كل السبل بما فيها قدراتها العسكرية لتعزيز اطماعها والحفاظ عليها.

يتصدر التعاون الاقتصادي قائمة الأهداف الموضوعة من قبل الأطراف المشاركة في النسخة الأحداث من برنامج التطبيع، لكن هذه المرة إنطلاقاً من عاملين؛ الأول أنَّ مسرح التعاون الاقتصادي للأطراف المطبعة هو المنطقة، والآخر اعتماد التطبيع الاقتصادي كمدخل لتوسيع قائمة الدول المطبّعة مع الكيان الإسرائيلي[2].

رابعا: على المستوى الثقافي والفكري: أحد أخطر الاهداف التي تعمل إسرائيل على تحقيقها في المنطقة العربية الذوبان فيها وتحويل تفكير المواطن العربي تجاهها كشريك وعنصر طبيعي في المنطقة، وهذا يستلزم بالضرورة

[1] الهام شمالي، الدوافع الإسرائيليين للتطبيع مع الدول العربية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 58–59 يناير 2021، ص89

[2] زياد عصن، اقتصاد التطبيع: خريطة جديدة للتحالفات والمصالح، قناة الميادين 18 /10/ 2021.

إحداث اختراق في ثقافته ووعيه وحتى تنشئته. ويراهن المشروع الصهيوني من أجل استمراريته على صناعة وتعزيز شعور الانتماء لـ"دولة إسرائيل" لدى الشباب الإسرائيلي، كما يراهن على الإضعاف الممنهج لرابط الانتماء لدى الجيل الجديد من الشباب العربي عامة والفلسطيني خاصة، وذلك من خلال وسائل تطبيعية تدفع الشباب العربي إلى الاعتراف ضمناً بوجود "دولة إسرائيلية". ولعل أخطر هذه الوسائل هي تلك التي تأخذ شكلاً علمياً أو ثقافياً بعيداً عن الشكل السياسي المباشر[1].

ثالثاً: مواجهة التطبيع ودور المثقفين العرب:

يؤدي المثقفون في المجتمع دون غيرهم من الجماعات أهمية وخصوصية مميزة في قضية مواجهة التطبيع، لذلك كان من دواعي الدراسة تناول ورصد دور المثقفين العرب في هذه الفترة الزمنية التي يتصاعد بها وتيرة التطبيع، وكذلك البحث في أهم المواقف والجهود التي يقوم بها المثقف العربي تجاه أخطار التطبيع وكيفية التعاطي معها.

الدور المطلوب أولا من المثقفين العرب في معترك التطبيع هو صَوغ استراتيجية مقاومة، فالمقاومة الثقافية هي أساسا تفكيك فكري، وهي على المستوى الإبداعي، صوغ لمتخيل خصيب يؤمن ديمومة الخطاب المضاد. بهذا المعنى، لا تقتصر المقاومة الثقافية على التنديد والفضح والإدانة، رغم أهمية هذه المواقف. إن مهمتها عمل معرفي وفكري مشدود إلى القيم الإنسانية التي لا تنازل فيها[2]. إن انطلاقنا الأساسي في الدراسة لدور المثقفين في المجتمعات هو حماية المواطن والدفاع عنه كلما لحق به الضرر وتحصين الإنسان من الانهيار بالمعنى الدقيق للكلمة، فهم أحد خطوط المناعة تجاه الأخطار التي يمكن أن

[1] خالد العمري، التطبيع العلمي والثقافي ومقاومته في الأردن والوطن العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649810 2016/10/24

[2] خالد بلقاسم، التطبيع والتمويه ثقافة تخون نفسها، مجلة الدوحة العدد 146 – ديسمبر 2019، الدوحة – قطر، ص21

تطـال المـواطن العربـي فـي ظـل الظـروف الراهنـة التـي تتزايـد التهديـدات علـى واقعنـا العربـي كمـاً ونوعـاً وباتـت مواجهتهـا أهـم مـن أي مشـروع آخـر ممكـن أن يقـوم بـه المثقف العربي.

هنـا تكمـن الأهميـة لمواقـف وآراء وصـرخات المثقفـين العـرب ليقولـوا كلمـتهم مباشـرة ودون مواربـة فـي مواجهـة ومجابهـة التطبيـع ... فـإن دور ومكانـة المثقفـين العـرب ومـا يعبـرون عنـه مـن مواقـف عبـر كتابـاتهم المختلفـة مـن شـأنها التـأثير فـي الـرأي العـام وإحـراج الحكومـات والأنظمـة العربيـة التـي وضـعت علـى أجنـداتها موضوع التطبيع[1].

ولكـن حتـى يسـتطيع المثقفـين حمـل مشـروع قـادر علـى التـأثير علـى مجتمعـاتهم فـإن أول مـا يتوجـب عليهـا فعلـه بنـاء نقـاط الالتقـاء مـع حاضـرها وحمـل وجـدان شـعوبها وإلا فأنهـا سـتكون معزولـة عـن مجتمعهـا وهـذا يعيـدنا إلـى مسـتوى التأصيل لمفهوم المثقف.

لقـد تصـدى الكثيـر مـن البـاحثين والمختصـين غربـاً وشـرقاً لموضـوع دور المثقفين دراسـة وتحلـيلاً ونقـداً وكثيـر مـن الأطروحـات حاولـت الوقـوف علـى ماهيـة وحـدود هـذا الـدور والأداء، وإذا كـان مـن أهميـة ترجـى لدراسـة هـذا الموضـوع فـي سـياقه العـالمي فـإن الأهميـة تتزايـد فـي دراسـته عنـدنا، ونحـن نقـع اليـوم فـي بـؤرة الأزمـات الكونيـة فـي المنطقـة الجغرافيـة الأهـم وفـي خضـم الصـراع الحضـاري الـذي نعيشـه منـذ مئـات السـنين وكمـا قـال السسـيولوجي العربـي مالـك بـن نبـي* : "العـالم الإسـلامي راح يهـدر طاقتـه فـي حـل مشـكلات جزئيـة متغاضـيا عـن المشـكلة الكليـة التي تحتوي كل تلك المشكلات، ألا وهي مشكلة الحضارة.

[1] محمـد علـوش، دور المـثقفين في مجـابهـة التـطبـيع، جريـدة عـالم الثقـافـة، 2020/9/28 https://www.worldofculture2020.com/?p=26102

* مالك بن نبي: (1905–1973) من أعلام الفكر الإسلامي في القرن العشرين. يُعدّ المفكر الجزائري مالك بن نبي أحد رُوّاد النهضـة الفكرية الإسـلامية في القرن العشـرين ويُمكن اعتباره امتدَادًا لابن خلدون، ويعد من أكثر المفكرين المعاصرين الذين نبّهوا إلى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المثقف قد يتخذ تصنيفات خاصة كالمثقف العضوي**أو المثقف الإسلامي أو الحداثي ... الخ، وتختلف في مدلولاتها نتيجة لمحددات نابعة من هويةً ثقافيةً معينة وفقا لفهم محدد يشكل تمايز عن المثقف بمعناه الشامل لكن يبقى الشيء الأساسي والمشترك بينهم أنهم يشكلون طليعة مجتمعية ولهم أدوار أساسية أخذت أهميتها من مراحل تمر بها الدول والشعوب وتستدعي موقفاً ثقافياً طليعياً.

ومن خلال التداخل الحاصل بين المفاهيم ونسبيتها حاولت الكثير من الدراسات إيجاد تعريفات متفقة وجامعة وإعادة صياغة أهداف وأدوار المثقفين في محاولة لتحديد معالم المكانة التي يفترض أن يتوحد بها المثقفين خلف رسالتهم الثقافية والمجتمعية، ومع أحداث جوهرية عديدة ومتوالية عالما خاصة في فترات النضال العالمي من أجل الحرية والاستقلال وتطلع للخلاص اختلفت أدوار ومطالبات الشعوب من مثقفيها وكانت الخصوصيات لكل شعب تفرض سياقات ثقافية يتصدى لها مثقفيها.

وفي عصر العولمة ما فرضته من مواجهة كونية تجاه ثقافة الاستهلاك والمفاهيم الليبرالية كنسق جديد للشعوب، أصبحت القواسم المشتركة بين المثقفين في العالم تفرض ذاتها وبات هناك ما يوحد نضالهم والكثير من رؤاهم تجاه العالم والإنسانية.

من خلال تعريف باريتو مفهوم النخبة يتضح أنه يشير بذلك إلى أولئك الذين يتفوقون في مجال عملهم، فهو يقوم بربط مفهوم النخبة بقدرتها على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة[1].

** المثقف العضوي: ارتبط مفهوم "المثقف العضوي" بالمفكر الإيطالي الماركسي الشهير أنطونيو غرامشي (1891.1937)، [ويطلق المصطلح] على الشخص الذي يستطيع أن يُدرك بمهارة تتم عن وعي ثقافي مائز تُعبر عن جماعته التي ينتمي إليها، وفق تفسير واقعي أخاذ، نافذ، ومقبول لحاجيات وتصورات طبقته التي ينتمي إليها، ... ووظيفة "المثقف العضوي" وظيفة اجتماعية تقتضي "التغيير"، لكن أي تغيير، إنه تغيير وفق مُعتقد وأيديولوجيا لها مقبولية وتأثير اجتماعي.

[1] د. عبد الله العالي المتقي، النخب المثقفة والشباب وسؤال الهوية في العالم العربي: محاولة في تحديد الوظائف، ص 7.

ونقصد بالنخب المثقفة: المثقفون الذين يملكون رأسمالاً معرفيا يتميزون به عن سائر الفئات التي تنهض بأداء دور اجتماعي ما، بصرف النظر عن ارتباطاتها السياسية والأيديولوجية، معارضين كانوا مؤيدين لسلطة أو محايدين، منتمين إلى مؤسسات سياسية أو مستقلين[1].

ورؤية مالك بن نبي لدور النخبة المثقفة في تغيير المجتمع، تحدد مصدر الصعوبات التي تعبر عن أزمة نمو وهو يشبهها بالاختلالات المرضية ويرجعها إلى ثلاث عناصر: إما أن تنشأ من خلل في عامل الأشخاص، وإما خلل في عامل الأفكار، وإما خلل في عامل الأشياء أو من في علاقة العوالم بعضها ببعض، ويترتب على النخبة أن تقوم بدورها في بناء المجتمع الجديد، إن عامل الأفكار لدينا يجب أن تبنيه تلك النخبة، تلك هي مهمتها الأساسية[2].

وأيا كان نموذج المثقف وحقل اختصاصه أو عمله، فهو من يهتم بتوجيه الرأي العام ... فهذه صفة المثقف ومهمته، بل هذه مشروعيته ومسؤوليته، بهذا المعنى، فالمثقف هو الوجه الآخر للسياسي، والمشروع البديل عنه، والمثقف بصفته يستخدم سلطة الكلام أو الكتابة، ويعمل في حقل الإنتاج الرمزي، والمنتجات الثقافية، إنما يتصرف كصاحب حظوة وامتياز، أي بوصفه يمثل الطليعة وينتمي إلى النخبة الصفوة المختارة[3].

ومن القضايا التي أسهمت في أزمة المثقف العربي وانقسام المثقفين أنفسهم مسألة التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، حيث يندفع البعض بخلفيات أيديولوجية تحت شعار ثقافة السلام الجديدة التي ستساهم في خلخلة جدار العداء والصراع ، وظهرت العديد من الدعوات الأوروبية والإسرائيلية في ظل انتهاء الحرب الباردة تطرح بقوة ضرورة إقامة مشروع التطبيع الثقافي بين العالم العربي والكيان الصهيوني، وإشاعة ثقافة السلام في الأجيال الجديدة من خلال تلك

[1] دور النخبة المثقفة في المجتمع، مجلة علوم الانسان والمجتمع العدد 7 : سبتمبر 2013م، الدكتور: نبيل حليلو، جامعة ورقلة، الجزائر، الأستاذ: طارق خمنان، جامعه الجزائر، الجزائر، ص5

[2]. عبد الله العالي، مرجع سبق ذكره، ص 12

[3] دعاء فريد، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، المهندسين – الجيزة، الطبعة الأولى 2016، ص78.

المسارات التي تمثل تحديا خطيرا للرأي العام العربي نظرا لوجود آراء متوافقة مع النظام السياسي وهناك أخرى على نقيض من توجهاته مما يجعل التطبيع يخلق حالة الاختلاف التي ظهرت جلية في الموقف من التطبيع. أن التطبيع الثقافي يستهدف إعادة صياغة مفاهيمنا ومناهج تفكيرنا، بما ينسجم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، أي إعادة النظر في الكثير من قضايا تاريخنا العربي، وإعادة قراءة، وربما كتابة، تاريخنا الماضي والمعاصر، فنعيد النظر في موقفنا من الحركة الصهيونية، والطبيعة الاستعمارية العدوانية لإسرائيل[1].

تقول دعاء فريد، مؤلفة كتاب "الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي": "بما أن الدول العربية لم يكن بينها وبين إسرائيل علاقات من أي نوع، فإن التطبيع في سياق عملية التسوية يهدف إلى إنشاء علاقات لم تكن قائمة أصلا"[2].

في مجال الثقافة والاعلام عني العمل القومي العربي بمواجهة خطر التطبيع الثقافي الصهيوني، وعقب بدء التطبيع الثقافي الرسمي بين مصر وإسرائيل، دعت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في سوريا لعقد مؤتمر استثنائي لوزارة شؤون الثقافة العرب. وقد عقد المؤتمر في دمشق في الفترة من 28 – 1980/6/30، وشاركت فيه وفود تمثل 16 بلدا عربيا، كما شاركت فيه الجامعة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[3].

ولقد تمحور مشروع التطبيع العربي – الإسرائيلي حول فكرة أساسية مفادها أن إسرائيل تعتبر قوة فاعلة في المنطقة وأولويات سياساتها الخارجية ترتكز بالأساس على ضمان الأمن في المنطقة من خلال وجود دور فاعل لها وشراكة مع محيطها العربي وتعبئة المواطن العربي على هذه الثقافة وتسويغها في إطار مسوغات التهديدات الأخرى والحلول الاقتصادية الواعدة في المنطقة بتوطيد العلاقات الخارجية مع إسرائيل ومواصلة بناء العلاقات بين شعوب المنطقة،

[1] عدنان ابو عامر، التطبيع الثقافي .. الأهداف والشواهد والتعثر، الثلاثاء 16 يناير 2018 adnanabuamer.com

[2] دعاء فريد، مرجع سابق، ص 81.

[3] دعاء فريد، مرجع سابق، ص 85

وهنـاك يبـرز البعـد الثقـافي الاوضـح فـي مشـروع التطبيـع وهـو أحـد أهـم الركـائز الأساسـية لنجـاح مشـاريع التطبيـع لأنـه يتعلـق بـالمواطن العربـي أكثـر منـه بـالنظم السياسية.

ويـرى أن الـبعض يعـرف "التطبيـع الثقـافي" قـد يكـون أخطـر نتـائج اتفاقيـات التسـوية بـين النظـام العربـي الرسـمي وإسـرائيل، حيـث أن الهـدف النهـائي لهـذا التطبيع يتركز في محاور رئيسة هامة، أبرزها [1]

- الوصول إلى عقل المواطن العربي ووجدانه.
- ضرب المناعة النفسية لديه.
- دفعـه للقبـول بـالآخر "الإسـرائيلي" ضـمن شـروطه التـي يفرضـها فـي عصـر قوته.
- التـرويج لفكـرة المشـاركة مـع الآخـر "الإسـرائيلي" فـي كـل المجـالات والقطاعات.

فـالتطبيع لـيس هدنـة، بـل هـو الوجـه الآخـر للقتـل، هـو وجهـه النـاعم غيـر الـدموي، التطبيـع الثقـافي، فـي هـذا المنحـى، إجهـاز نـاعم علـى روح المقاومـة، فيمـا يتكفـل القتـل، فـي صـورته الدمويـة الوحشـية، بصـناعة الواقـع علـى الأرض وفـرض وضع غير طبيعي[2].

فمحـاولات الضـغط باتجـاه أكبـر قـدر مـن المثقفـين العـرب للسـير قـدما فـي مشـاريع التطبيـع تشـير لأهميـة اسـتراتيجية للتطبيـع الثقـافي فـي ترسـيخ نجـاح التطبيـع وإعـادة تشـكيل المنطقـة وفـق قـيم ثقافيـة جديـدة وتسـويق الاحـتلال الإسـرائيلي سياسـيا وشـعبيا وثقافيـا للمـواطن العربـي باعتبـاره جـزءاً مكمـلاً فـي تكـوين المنطقـة العربيـة والشرق الأوسط.

[1] عدنان ابو عامر، مرجع سابق

[2] خالد بلقاسم، مرجع سابق، ص7

لا يجب استسهال معركة مواجهة التطبيع الثقافي وثقافته، وربما صار ضرورياً وضع استراتيجية للمواجهة، تستند إلى خطاب ثقافي يستلهم قيم الحرية والعدالة وحقوق الانسان، ويعيد التأكيد على جوهر القضية الفلسطينية وعمقها العربي[1].

وترتكز عملية التطبيع في بعدها الثقافي إلى البحث عن نسق جديد للعلاقات مع الآخر*، فعملية التطبيع الثقافي من حيث حالة المثقف العربي وموقفه من التطبيع في الوقت الراهن تستند إلى موروث ثقافي واضح في صورته الغالبة والتاريخية، مع وجود استثناءات لا يمكن التقليل من مستوى تناميها وظهروها ولكنها طبعا لا تعطي صورة أو معيارا جامعا لانخراط المثقفين العرب في عملية التطبيع، في ظل التراجع المستمر في حالة التضامن العربي مع القضية الفلسطينية إعلاميا وثقافيا وسياسيا مما يفرض دور أكبر على عاتق المثقف العربي الملتزم.

لذلك فإن مواجهةُ التطبيع هي مواجهةُ اختراق الوعي، وتفترض تعيينَ العدوّ، أيْ تسميتَه عدواً، إنّها فعلٌ مبدئيٌّ ورمزيٌّ في الأساس، وتترتّب عليه خططٌ سياسيّةٌ عصريّة، وتحرّكاتٌ يتيحها الفضاءُ الديمقراطيّ، من أجل تعرية الخطاب التضليليّ الذي يطمس جوهرَ الصراع، ورصْدِ آليّات الترويج لثقافة التنازل والاستسلام[2].

---

[1] سامي حسن، عن ثقافة التطبيع والتطبيع الثقافي.. وسبل المواجهة، جريدة المدن الالكترونية 31/08/2020

* الآخر: في إطار الحديث عن "الآخر الثقافي"، وفي ضوئه، برز في أوروبا الحديث عن "الآخر السياسي"، الذي تبلور لاحقاً مع بروز الأيديولوجيات الكبرى. وبعد ذلك في إطار الصراع بين الشرق والغرب، .. وورد " الآخر" بهذا المعنى وبمعانٍ أخرى لدى عدد كبير من المفكّرين سواء في الفلسفة أو في علوم اجتماعية وإنسانية أخرى، فنجده مثلا لدى سارتر وفوكو وإيمانويل ليفيناس ودريدا، بالإضافة إلى وروده، سواء بشكل ظاهر وضمني، في الدراسات الانثروبولوجية والنفسية والاجتماعية وفي الدراسات النقدية الأدبية، كما في النقد ما بعد الاستعماري (ما بعد الكولونيالي)، إلى غير ذلك.

[2] بيار أبي صعب، مواجهة التطبيع: معركة صعبة، لا قضيّة خاسرة سلفًا، مجلة الآداب 2010/10/28 https://al-adab.com

ويتمحور ذروة التماس بين حالة التطبيع وتصدي المثقفين العرب وتأثير أدوارهم على مسار التطبيع الذي يتصاعد في المنطقة العربية وفقا لرؤية شمعون بيريز للتطبيع[**]، إنهم أي المثقفين العرب يقعون في مركز الاستهداف لعمليات التطبيع وهم في ذات الوقت الركيزة الأساسية في بناء استراتيجية المواجهة لعمليات التطبيع وأخطارها خاصة على المستوى الثقافي، ومع تصاعد هذه الوتيرة تتزايد مخاطر اختراق الحالة الثقافية واسقاط مزيد من المثقفين في ثقافة التطبيع:

- دمج المثقف في سياق سياسي غير وطني يتشارك فيه مع مثقف ذو ثقافة نقيضة وقائمة على نفي الآخر.
- مأسسة المثقف في نطاق كوني يتقاطع مع الابعاد السياسية للتأثير على الشعوب وليس الابعاد الثقافية والحضارية، فيصبح المثقف ترس في منظومة إدماج للمثقفين لتذويب ذهنية الاحتلال والقتل والتدمير إلى ذهنية التعايش والسلام المجتزان.
- تحول إيديولوجي بعيد عن القومية والدين والتراث الحضاري إلى أيديولوجيا مصطنعة ومتقاطعة مع العدو الجوهري.
- ارتهان المثقف للنظام السياسي المطبع كون التطبيع بحد ذاته يحظى عربيا بالسلطات التنفيذية حصرا وبرعايتها وحمايتها.
- تنميط المثقف حول قضية أساسيا في انتاجه الثقافي قائمة على التزييف لمسار التاريخ والتبرير للواقع الاحتلالي وتحويله إلى طبيعة منطقية.

حاولت إسرائيل بعد اتفاق مدريد بناء علاقات جديدة في المنطقة العربية وفقا لرؤية شمعون بيريز للتطبيع[**] رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك تقوم على

[**] رؤية شمعون بيرس للتطبيع: راجت عبارة «الشرق الأوسط الجديد» على أوسع نطاق بعدما أصدر شمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل ونائب رئيس الوزراء في حكومة رابين عام 1993 كتابه الشهير « **في زمن السلام**»، والذي ترجمت أجزاء منه إلى العربية بعنوان آخر هو «الشرق الأوسط الجديد»، ... تناول بيريس عناصر الحل وعناصر الرؤية في فصول الكتاب مستنداً إلى المبدأ الذي يقول إن الممر الإجباري للتطبيع مع العرب وبناء الشرق الجديد هو الوصول إلى حل للصراع مع الجانب الفلسطيني.

تطوير نهج جديد من خلال إعادة هيكلة طبيعة العلاقات القائمة بين إسرائيل والدول العربية محاولة بذلك إحداث إخراق في العلاقات لكن يبقى الأخطر فيه أن الفلسطينيين لن يحصلوا على شيء.

التطبيع لم يكن مجرد فرض أسس بين دولتين متجاورتين، إنما كان في الصميم بمثابة البيان الافتتاحي لمخطط دولي يشارك فيه الشريك الأمريكي، والصهيونية العالمية، والمؤسسة الرأسمالية الدولية، ويستهدف تعديلا جذريا في توجه المنطقة وسياساتها وانتماءاتها[1].

كما أفرزت الممارسة أشكالا جديدة من النضال ضد التطبيع، فتكونت لجان تجمع العديد من الوطنيين من جميع الاتجاهات لمقاومة هجمة التطبيع، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، واللجنة القومية لمناصرة شعبي فلسطين ولبنان، ولجنة الدفاع عن الاقتصاد القومي، ولجنة حماية القطاع العام، ولجنة مقاطعة السنيما الصهيونية، ولجنة مناهضة الصهيونية[2].

كانت أولى مهام النضال ضد التطبيع هي معركة المفاهيم، وخاض الكتاب والمثقفون العرب (المصريون) المعركة بعد الأخرى على هذا الصعيد:

- خاضوا معركة الانتماء القومي ومواجهة التشكيك في هوية مصر وانتمائها القومي العربي.
- خاضوا مواجهة إعادة صياغة أسس النزاع وتبديلها لتكون مجرد مشكلات نفسية (سيكولوجية).
- خاضوا مواجهة تشويه تفسير التاريخ الإسلامي لتشبيه التسوية المهينة بصلح الحديبية، وتزييف كثير من المفاهيم الدينية اليقينية لإقامة مجمع الأديان الثلاثة الشهير[3]. وباتت المعركة أمام المثقفين العرب مفتوحة الاتجاهات، لأن

[1] محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربي، ط1 (بيروت أيار 1988)، ص244.

[2] المرجع السابق، ص 253.

[3] المرجع السابق، ص 257

استراتيجيات التطبيع تهدف إلى إقامة علاقات إيجابية وترسيخها بين الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاع، ولكن بشكل أكثر تحديداً، التطبيع هو استراتيجية تركز على القضايا الهيكلية التي تهدف إلى تحسين العلاقات بين الجهات الفاعلة من خلال إقامة علاقات دبلوماسية، والتعاون في القضايا الاقتصادية والترتيبات الأمنية وشؤون أخرى.

المصالحة، من ناحية أخرى، هي استراتيجية تركز على القضايا الثقافية وتتعامل مع قضايا مثل تغيير طريقة تقديم وسائل الإعلام للجهات الفاعلة المختلفة، والتغييرات التي يجب إجراؤها في البرامج التعليمية، والتبادلات الثقافية مثل الرياضة والمسرح وفي بعض الأحيان يتعامل مع قضايا الحقيقة والعدالة. كما أشرنا أعلاه، فإن التوقع المعتاد هو أن تتم هذه الاستراتيجيات بالتتابع من أجل ترسيخ اتفاقية السلام[1].

المثقفون العرب والمواجهة مع التطبيع:

ما أن دارت عجلة التطبيع العربي الإسرائيلي في موجته الأخيرة حتى أبدى مثقفون عرب مواقف حادة ومبدئية في رفض التطبيع وفضح مكنوناته وأبعاده فكما انساق كثير من المثقفين العرب وراء سراب التطبيع هناك الأكثر والأكثر فعليا الذين رفضوا وقاطعوا.

فما أن أعلنت دولة الامارات العربية التطبيع مع إسرائيل حتى اتخذ مجموعة كبيرة من المثقفين العرب موقفا مضادا للخطوة الإماراتية أبرز ما فيها كان المقاطعة لأنشطة ومشاركات ثقافية إماراتية[2] ومنها:

الشاعر الفلسطيني أحمد أبو سليم الذي سحب روايته من التنافس على الجائزة العالمية للرواية العربية المعروفة في الأوساط العربية باسم "بوكر العربية،

[1] Kirsten E. Schulze. The Arab-Israeli Conflict (London: Routledge, 2016), P42

[2] للمزيد حول الموضوع انظر: التطبيع: فنانون وأدباء عرب يقاطعون جوائز الإمارات بعد تطبيع علاقاتها مع إسرائيل هيئة الإذاعة البريطانية 15 أغسطس/ آب 2020 -https://www.bbc.com/arabic/middleeast 53743454

كما سحبت الكاتبة المغربية الزهراء رميج روايتها "قاعة الانتظار" من التنافس على جائزة الشيخ زايد.

وأعلن المصور الفلسطيني محمد بدارنة انسحابه من المشاركة في معرض "وجهة نظر 8". كما أعلن الروائي المغربي أبو يوسف طه كذلك الانسحاب من التنافس على جائزة الشيخ زايد.

على صعيد آخر [1] أعلن الروائي يحيى يخلف، وعبر صفحته الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أنه طلب من ناشره وقف ترشيح روايته الجديدة "الريحانة والديك المغربي" للجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر) الممولة من الحكومة الإماراتية.

وجاء موقف الروائية الإماراتية ظبية خميس، التي قالت فور اعلان التطبيع، سأنتهز الفرصة للتأكيد على رفضي ترشيح روايتي الجديدة التي ستصدر قريباً، للبوكر أو لأي جائزة خليجية أخرى.

وعقب إعلان الاتفاق الثلاثي الأميركي الإسرائيلي الاماراتي، صدر بيان عن الاتحاد العام للكتّاب والأدباء الفلسطينيين رفض فيه "تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني"، حيث اعتبرت الأمانة العامة للاتحاد "هذه الخطوة طعنة في خاصرة الأمّة العربية، وخرقاً لسفينة المصير العربي برمته". في الخليج العربي، كان مثقفو سلطنة عُمان من أوائل المبادرين إلى مناهضة التطبيع، وأكد مثقفون عُمانيون رفضهم القاطع لـ "كل أشكال التطبيع التي تمارسها الأنظمة العربية الحاكمة" مع الاحتلال الإسرائيلي عبر بيان مكتوب صدر عنهم[2].

وتحت عنوان "بيان استنكار وإدانة"، أدان الشاعر المغربي صلاح بوسريف على صفحته في "فيسبوك" ما يجري من تطبيع مع العدو الصهيوني[3].

---

[1] انظر: تقرير صحيفة الأيام الفلسطينية، مثقفون عرب وفلسطينيون يرفعون شعار "لا للتطبيع" 2020-08-18

[2] يوسف الشايب، مثقفون عرب وفلسطينيون يرفعون شعار "لا للتطبيع، صحيفة الايام الفلسطينية " https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14190f00y337186560Y14190f002020/8/18

[3] يوسف الشايب، المرجع السابق

وأصدرت رابطة الكتّاب الأردنيين بياناً، أدانت فيه "الاتفاقية الجديدة بين دولة الإمارات والعدو الصهيوني"، ووصفته بأنه "اعتراف جديد بالارتباط بين قوى البترول العربي والصهيونية والإمبريالية لنهب ثروات الأمة وتكريس الهيمنة الاستعمارية الصهيونية على وطننا العربي عامة وفلسطين خاصة"[1].

وفي المغرب العربي أعلن كتاب وروائيون مغاربة سحب ترشيحهم لجائزة الشيخ زايد للكتاب، والانسحاب من بعض المؤسسات الثقافية الإماراتية، استنكاراً لإعلان الإمارات العربية المتحدة التطبيع مع إسرائيل[2].

وأدان اتحاد الكتاب التونسيين، الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي معتبراً إياه "طعنة في ظهور العرب المتمسكين بمبدأ الحرية لفلسطين، وأصدر بيت الشعر الجزائري بيان رفضه للتطبيع والانجرار وراء الأنظمة العربية في ذلك[3].

وأدانت رابطة الأدباء والكتاب الليبيين الاتفاق وأكدت عزمها السير في النضال الثقافي ودعا اتحاد الأدباء والكتاب العرب، إلى قيادة المقاومة الثقافية في رفض التطبيع مهما كانت صوره[4]. واتحاد الكتّاب اللّبنانيّين أعلن رفضه وإدانته "كل أنواع التطبيع مع العدو الصهيوني"، مؤكداً أن "تشكّل الصهيونيّة أبشع أنواع العنصريّة، ويكاد يكون الكيان الصهيوني، هو الكيان العنصري الوحيد الباقي في العالم[5].

وأصدر الاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق، بياناً، دان فيه "سياسة التطبيع التي تنتهجها القوى الامبريالية والحركة الصهيونية لإذلال الشعوب، والتي

---

[1] رابطة الكتّاب الأردنيين": تنصّل أعضائها من مقاومة التطبيع، مجلة جنى، 4/7/ 2022 https://www.jana.ps/articles/Article/6263/ar

[2] روائيون عرب ينسحبون من جائزة البوكر العربية رفضًا للتطبيع، بوابة الهدف الاخبارية، 2020/8/19 hadfnews.ps

[3] المرجع السابق

[4] رابطة الأدباء الليبيين تدين التطبيع وتدعو للمقاومة، موقع طيوب، 2020/8/15 https://tieob.com/archives/49810

[5] اتحاد الكتّاب اللبنانيين يجدد رفضه وإدانته لكل أنواع التطبيع مع العدو، وكالة وطن للانباء، 16/8/ 2020 https://sahafahn.com/show9068205.html

تم الإعلان عن تطبيقها بصورة كاملة بين دولة الإمارات وإسرائيل، في الضد من إرادة الشعب الفلسطيني المستلب الحقوق"[1]. وفي ذات سياق المواجهة للمثقفين العرب وقّع أكثر من 500 صحفي مصري على قرار بحظر التطبيع مع إسرائيل وطالبوا مجلس نقابتهم بتأكيد قرارات الجمعية العمومية للنقابة لرفض التطبيع بكل صوره وأشكاله مع العدو الصهيوني[2].

وأعلن الشاعر المغربي محمد بنيس انسحابه من عضوية الهيئة العلمية لجائزة الشيخ زايد للكتاب، وعبرت الكاتبة الإماراتية ظبية خميس عن رفضها للاتفاق. وأكد مثقفون في كل من البحرين والمغرب وعُمان وقطر والجزائر والعراق وتونس، وغيرها من الدول العربية رفضهم الاتفاق في بيانات ومنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ورحبت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل (بي دي إس) بهذه المقاطعة التي اعتبرتها "استجابة طبيعية"[3].

ووقع سبع عشرة من الفائزين السابقين بالجائزة العالمية للرواية العربية، ومن رؤساء وأعضاء لجان تحكيم وأعضاء مجلس أمناء سابقين من جنسيات عربية مختلفة، على نداء وجّه الى مجلس أمناء الجائزة يطالب بوقف التمويل الإماراتي لها[4].

لجان مقاومة التطبيع العربية كنموذج مقاومة ثقافي:

تعد لجان مقاومة التطبيع أحد الآليات الشعبية التي تم ويتم استخدامها لتحقيق اهداف ايديولوجية من قبل ناشطين ومثقفين مرتبطة بطبيعتها النضالية لمواجهة سياسات التطبيع وان توجهاتها وسياساتها وعملياتها تنطلق من ضرورة

[1] موقع الجزيرة: مئات الصحفيين المصريين يجددون رفضهم للتطبيع مع إسرائيل 2020/9/2 https://www.aljazeera.net/news/politics

[2] صحيفة القدس العربي، الشاعر المغربي محمد بنيس ينسحب من الهيئة العلمية لجائزة الشيخ زايد للكتاب احتجاجا على اتفاقية التطبيع، 2020/8/17 www.alquds.co.uk

[3] موقع يورو نيوز: مثقفون عرب ضد التطبيع مع إسرائيل ينسحبون من فعاليات ثقافية تمولها الإمارات 2020/9/3 https://arabic.euronews.com/2020/09/03/arab-intellectuals-against

[4] المرجع السابق

المواجهة لإحداث تراجع في مشاريع التطبيع وبرامجها في المنطقة للوصول إلى هدف أساسي يتمثل في إضعاف الاندماج الإسرائيلي في المنطقة وفي كافة الميادين، ولذلك احتل برنامج مقاومة التطبيع موقعا هاما ومركزيا على ارض الواقع في الوقت الحاضر.

وقدم عدد من الباحثين والسياسيين رؤية حول مقاومة التطبيع، عبر صياغة استراتيجية وطنية جامعة وشاملة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي ورفع تكلفة استمراره، ووقف التراجع في القضية الفلسطينية، وتشكيل تحالف عربي واسلامي يضم دولاً وكيانات وأحزاباً سياسية ومنظمات أهلية وقيادات لمناهضة التطبيع والحد من مخاطرة على حقوق الشعب الفلسطيني[1].

وهنا لا بد أن يكون في إدراك المثقفين العرب في سعيهم للمواجهة أن تشكيل جبهة عريضة لمواجهة التطبيع اليوم يعد أهم ما يمكن أن يخوضوه في هذا الغمار إنطلاقاً من الرؤية الإسرائيلية للتطبيع الشعبي وكما أكدته مراكز أبحاث اسرائيلية[2]:

أ. تحويل مركز ثقل فعالية العلاقات مع الدول العربية لعناصر من مواطني هذه الدول، وهؤلاء هم من يقومون بإبراز ضرورة التعاون الأمني والسياسي مع إسرائيل (أصبح هذا واقعا ولو جزئيا على الأقل من خلال شخصيات خليجية أصبحت تجاهر بضرورة التعاون مع إسرائيل في هذه المجالات وغيرها).

ب.اشتراط دفع التعاون الشعبي كشرط لتعميق التعاون الأمني.

ج. تجميد الأنشطة التي يمكن أن تؤدي لتحولات درامية في الموضوع الفلسطيني، ما يؤثر على وضع قادة الدول العربية خاصة تلك الدول التي تنمو علاقاتها مع إسرائيل دون أن تكون لها علاقات سياسية بعد.

---

[1] مختصون يدعون إلى صياغة استراتيجية وطنية لمواجهة الاحتلال والتطبيع، صحيفة فلسطين اليوم، 16 مايو 2022 https://paltoday.ps/ar/post/444340

[2] احمد الجندي، التطبيع التحديات وامكانيات المواجهة، مركز المسار للدارسات الإنسانية، 17 https://almasarstudies.com/opinions-normalizing

د. على إسرائيل أن تنوع في ركائزها في مصر والأردن لأنها إن لم تفعل ذلك فإن أي تغيير في تركيبة السلطة في هذين البلدين سوف يؤثر بشكل مباشر في اتفاقات السلام.

على المستوى الأهلي الرفض كان عارما وممتدا على امتداد الوطن العربي وهذا كان يستدعي عمليا وجود جهات مؤسسية قادرة على صياغة نضال مدني ومجتمعي ممنهج ضد ثقافة ومسار التطبيع والذي باتت الأصوات المطالبة به والمدافعة عنه أكثر جرأة وانتشارا وما هو أخطر أنها تحظى برعاية رسمية.

وعمد الكيان الصهيوني من خلال وسائل الإعلام العالمي والعربي المتصهين إلى إحداث تغييرات في الاستراتيجية خلال الفترة الماضية منها؛ تغيير الوعي العربي وعقيدة الأمن القومي لدى الدول العربية، التي باتت تروج بأن الصراع مع إيران وتركيا وحتى مع القوى الديمقراطية مقدم على الصراع مع دولة الاحتلال، رغم أننا نعي خطر إيران وأنه لا يقل خطورة عن الخطر الصهيوني بل هو أشد فتكًا، ولكنها كلمة حق أريد بها باطل وذلك لتشتيت العقول وصرف الأنظار عمّا يفعله الصهاينة اليهود والعرب[1].

التجربة المصرية وبالرغم مما فتحته اتفاقية كامب ديفيد من محاولات إحداث اختراق للشعب المصري نستطيع القول إن المواجهة الشعبية مع التطبيع هي الحالة السائدة ارتباطا بفطرة الانسان العربي تجاه الاحتلال الإسرائيلي، إلا ان هذا الموقف للمواطن العربي يحتاج رؤية وإدارة موجهة، فكانت لجان مقاومة التطبيع العربية كمحاولة لضبط المواجهة مع مشاريع التطبيع.

إن أهم ما يجب أن تقوم به لجان مقاومة التطبيع اليوم هو خلق ثقافة أصيلة وممانعة للغزو الثقافي التطبيعي بكل وسائله وأدواته وتعزيز ثقة المواطن العربي بانتمائه وحقيقة المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي كرد مقابل لكل ما يمكن أن تسوقه وسائل الاعلام الرسمية الحاضنة للتطبيع.

[1] د. ناجي خليفة الدهان، مرجع سابق

هنا تبرز أهمية الفعاليات الشعبية المجتمعية التي كانت ولا تزال قلاعاً لمقاومة المشاريع الصهيونية التي تبحث منذ 50 عاماً عن انتزاع الاعتراف ظاهراً لكنها في العمق إنما تستهدف إضعاف مناعة الأمة العربية والإسلامية الرافضة لزرع الاحتلال ومنع أي نهوض يقوض وجود الكيان الصهيوني في المنطقة[1].

وما يهم في هذا السياق أمران: الأول على لجان مقاومة التطبيع أن توسع تحالفاتها مع كافة الأحزاب من إسلامية وعلمانية وليبرالية ويسارية وعلى قدم المساواة طالما الهدف مشترك في مواجهة التطبيع والعمل مع كافلة الفعاليات الاهلية والمجتمعية والإعلامية لتعزيز نهج مقاومة التطبيع. وليس عدلا أو منطقا أن نتحدث عن تجربة لجان مكافحة التطبيع بالإخفاق قولا واحدا، فالتجربة خاضت سنوات طوال قدمت فيها مواقف جلية في اخلاصها وصلابتها تجاه مشاريع التطبيع على تعددها، ما يسترعي الانتباه في عمل تلك اللجان ونشاطاتها إنها لم تستطيع لليوم أن تشكل حالة إجماع جماهير له استقطابه المستمر وعلى كافة الشرائح، فحتى إن كان طبيعة المنتسبين لهذه اللجان ووفقا لطبيعة عملها نخبوية في أعضائها لكن هذا لا يعني تجاوز الكتلة البشرية خاصة إذا ما كانت بغالبيتها رافضة للتطبيع وهو حال المواطنين العرب في غالبيتهم. في الفترات الأخيرة بدا واضحا أن حركات مقاومة التطبيع لا تساير التحولات الخطيرة في توجهات التطبيع الرسمية، فلم نشهد حالة ضغط جماهيري شعبي تشكل رادعا للحكومات المطبعة أو حتى الحالات الفردية التي باتت تظهر هنا وهناك. لذلك فإن جهود مقاومة التطبيع في إطار مأسسته وادماج الادوار الشعبية فيه سيزيد من فاعلية دور لجان مقاومة التطبيع، فمن الطبيعي أن تنجح الفاعليات الشعبية إذا أيقنت وآمنت بمركزية دورها وتنقسم أدوار الفعاليات الشعبية لمقاومة التطبيع إلى محورين استراتيجيين متزامنين: محور البناء الاستراتيجي "المناعة" ومحور التدافع الوظيفي "الاستنهاض والمواجهة"[2].

[1] مراد كدير، الشعوب قلاع مقاومة التطبيع .. دور الفاعليات الشعبية في مقاومته، فضائية TRT العربية، 2022/1/22. https://www.trtarabi.com/opinion

[2] المرجع السابق

وعلى لجان مقاومة التطبيع تطور قدرتها على الحراك والحشد الجماهيري الذي يعطي زخما لمواجهة مشاريع التطبيع وهو ما يمكن أن يجعل طروحاته وبرامجه مثبطة بشكل قوي لمسار التطبيع، فإين الخلل؟ من نافلة القول إن طبيعة حركات مكافحة التطبيع تحتاج استقطاب الجماهير على اختلافهم من مهنيين وأكاديميين وحتى المواطن البسيط.

ومن أهم خطوات المواجهة توحيد الجهود والاستراتيجيات للخروج بثقافة مشتركة حول مواجهة التطبيع تتجاوز الابعاد الجغرافية أو القومية أو الدينية من مبدأ وحدة الخطر الصهيوني على الجميع، وفي هذا الاطار عقد "ملتقى مؤسسات العلماء لنصرة القدس وفلسطين"، في مدينة إسطنبول التركية، بمشاركة ممثلين عن 50 مؤسسة من 28 دولة؛ تعاهدت المؤسسات الـ50 على "بذل الجهود في سبيل نصرة القدس وفلسطين"، وطالب الملتقى الأنظمة العربية، بالتوقف عن "الهرولة" نحو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي[1].

ودعا البيان "الأنظمة العربية التي هرولت لعقد اتفاقات التطبيع والتحالفات العسكرية والسياسية مع الكيان الصهيوني، إلى التوقف عن هذه الهرولة"، إن الدور الذي بدا للجان مقاومة التطبيع بعد اتفاق التطبيع الذي وقعته الإمارات والبحرين لم يرق للمستوى المطلوب وبات مطلوب أمام احتدام حالة التطبيع العربي مع إسرائيل يجب تتعدد اتجاهات العمل المقاوم للتطبيع بأكثر من اتجاه ومجال، وهذا كفيل بخلق سياسة مواجهة لسياسات التطبيع:

1. شعبياً: توسيع القاعدة الجماهيرية ومخاطبة جميع المواطنين وفتح المجال أمامهم للتصدي لعمليات التطبيع إضافة إلى إبقاء النضال ضد التطبيع متجدد باستمرار.

2. سياسياً: وجود برنامج مقابل ومكافئ لمسارات التطبيع الرسمية تواجه من خلاله أية خطوات رسمية يتم اتخاذها وكشفها والتحذير منها، وتشجيع

[1] وكالة ايران برس الدولية للانباء، ملتقى مؤسسات العلماء لنصرة القدس وفلسطين، 2021/12/6.
https://arabic.iranpress.com/world_middle_east-i150170

المـواطن العربـي علـى القطيعـة مـع أيـة بـرامج ومشـاريع مطروحـة تتقـاطع مـع الاحتلال الإسرائيلي.

3. إعلاميـاً: النفـاذ لكافـة وسـائل الاعـلام المكتوبـة والمرئيـة والمسـموعة ومنصـات التواصـل الاجتمـاعي لخلـق رأي عـام نـاهض للتطبيـع وحشـد أكبـر عـدد ممكن من مناهضي التطبيع.

4. مواجهـة التطبيـع والتحـريض عليـه بشـكل مسـتمر فـي كافـة المنـابر الإعلاميـة، والسـعي المسـتمر لتجديـد الخطـاب تجـاه التطبيـع وخطورتـه وتعريـة المطبعين أمام الرأي العام العربي.

5. ثقافيـا: تعزيـز ثقافـة المقاومـة ومواجهـة التطبيـع مـن خـلال بنـاء ثقافـة الانتمـاء للقضـية الفلسـطينية والعمـل علـى بنـاء تنشـئة سياسـية تـدرك مخـاطر التطبيـع وأدواتـه والعمـل ضـده، وفـي ذات الوقـت محاصـرة محـاولات الاختـراق الثقـافي مـن خلال نشر الوعي والوطني الملتزم بقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

مواجهـة مشـروع التطبيـع متاحـة لكـن السـير فيهـا يتطلـب مزيـد مـن الطاقـات الثقافيـة والسياسـية والإعلاميـة فهـي ليسـت معركـة هـذا القطـاع دون غيـره ولكـن المعرفـة الدقيقـة للعـدو ولحـدود الصـدام والصـراع بالعـدو يخلـق الثقـة والايمـان المتجـذرين فـي ذات الانسـان العربـي المقـاوم والقـادر علـى الصـمود أمـام روايـات التطبيـع مهمـا حاولـت ترديـد مـزاعم المسـتقبل المشـرق والسـلام الـدائم وتحقيـق مصـالح الدول.

وقـد أشـار عمـر البرغـوثي، أحـد مؤسسـي حركـة (BDS)فـي كلمـة مسـجلة القاهـا باسـم اللجنـة الوطنيـة الفلسـطينية للمقاطعـة "رغـم أن الغالبيـة العظمـى لشـعوب المنطقـة مناهضـة للتطبيـع بـالفطرة وتتبنـى المقاطعـة كأسـلوب حيـاة إلا أنـه بـات ملحـاً اليـوم وأكثـر أي وقـت مضـى ترجمـة هـذا الـدعم الشـعبي إلـى حمـلات عمليـة ومسـتدامة ومـؤثرة تنـاهض التطبيـع بحـزم وتقـاطع الشـركات المتورطـة فـي الجـرائم الإسرائيلية"[1].

[1] مؤتمر مقاومة التطبيع الخليجي يختتم أعماله بالتأكيد على الرفض الكامل لخطوات التطبيع، حركة مقاطعة اسـرائيل BDS، 2017/11/19. https://bdsmovement.net/ar/news

وتحتاج معركة مقاومة التطبيع من الجماعات المثقفة على وجه التحديد التأسيس لخطاب متجدد وإيجاد أدوات عمل ونضال تتجاوز المألوف والتقليدي، إضافة إلى تعزز وتكثيف التواجد في المشهد الثقافي العربي، بحيث يكونوا الأقرب إلى مسمع المواطن العربي ووعيه.

مقاومة التطبيع الثقافي:

ان مخاطر التطبيع الثقافي لا يوازيها من حيث الخطورة شيء، فالتطبيع يحول دون النمو والارتقاء التلقائيين للأمة، باعتباره يضع ما لا حصر له من القيود على مسارب السلوك والانطلاق الفطري، وهو فعل ارادي يحول دون قيام المجتمع المدني كمجتمع مفتوح وحركي ومحكوم بنواميس الحياة وسنن الله في الاجتماع والاقتصاد والأخلاق وهو بهذه المثابة يتعارض مع فكرة المواطنة كوصف موضوعي عقلي عام ومجرد[1].

أي نوع آخر من انواع التطبيع تجربة لجان مقاومة التطبيع في الوطن العربي تحتاج وقفة مراجعة مهنية بحتة ليس لأنها فشلت تماما في مواجهة التطبيع فهناك نجاحات تم تحقيقها نذكر منها:

- تعرية الكثير من الشخصيات والمشاركات المطبعة مع الاحتلال الإسرائيلي.
- مقاطعة أنشطة وفعاليات ومسابقات تشارك بها أي جهات مطبعة.
- محاربة أي سلع أو منتجات إسرائيلية تدخل الأسواق العربية.
- ابقاء قضية مواجهة التطبيع قائمة وفاعلة ضد اي خطوات تجاه التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

[1] برهان زريق، التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق، مجلة الفكر العربي خريف 1995 العددان 86/85 السنة السابعة عشر

لكن تزايد التطبيع يفتح الباب واسعا امام سؤال جوهري، لماذا لا يوجد رادع لمشاريع التطبيع؟ قد تتعدد الإجابات وتذهب في أكثر من اتجاه ولكن لا بد من حصر ملاحظات جوهرية أساسية:

- لم تشكل لجان مقاومة التطبيع جبهة عريضة وموحدة على مستوى للوطن العربي.
- لم تكن اطارا جامعا لكافة المثقفين والناشطين.
- لم تحدث اختراق في بنية الدولة عبر مؤثرين في المواقع الهامة داخل الدول العربية.
- آلية عملها القائمة على النخب المثقفة فقط دون التوسع في الحشد الجماهيري خلفها.
- لعل ضعف التمويل الذي يظهر جليا بضعف وسائل عملها خاصة الإعلامية.
- طبيعة وحساسية المرحلة العربية الراهنة خاصة بعد احداث ما يعرف بالربيع العربي جعلت حالة من الانكفاء إلى الداخل باتجاه المصالح الإقليمية الضيقة على حساب قضية العرب الأولى.
- النزعة التبريرية التي أوجدها الانقسام الفلسطيني الداخلي.

لقد عصفت بلجان مقاومة التطبيع ظروف عديدة اعاقت عملها منها داخلي وآخر خارجي، فعلى الصعيد الداخلي عانت تلك اللجان من ظروف ومشاكل داخل هيكلياتها وعملها أثرت عليها كما حدث في لجنة مقاومة التطبيع الاردنية حيث عصفت بها خلافات داخلية أو ملاحقات أمنية، وعلى صعيد مشاكلها الخارجية فقد تعرضت لاعتقالات طالت قياداتها وحظر من وزارة الداخلية إضافة إلى ضعف منابرها الإعلامية مقابل المنابر الإعلامية الرسمية، كما انها لا تحصل على تمويل كما المؤسسات الأهلية NGOS مما يُضعف خطط واستراتيجيات عملها[1].

[1] للمزيد: عودة عودة، لجنة مقاومة التطبيع النقابية .. هل انتقلت الى رحمة الله .. ؟!، وكالة عمون للأنباء،

حراك المثقفين العرب في تجربة منظمة BDS:

في سياق ايجاد وتطوير سبل مواجهة التطبيع جاءت الدعوة لتأسيس حركة فلسطينية تنطلق للعالمية على غرار التجربة الجنوب افريقية، فكان عام 2005 ايذاناً بانطلاق حركة BDS والتي ما لبثت أن جابت أوساط العالم وحشدت من المتضامنين والمؤيدين للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي ما لم يحدث في مستواه ونوعه على مدار تاريخ الصراع العربي –الإسرائيلي كعمل مؤسساتي وممنهج لمقاومة التطبيع.

منظمة BDS تعتبر الاستثناء الأفضل والذي يستحق دراسة معمقه لتجربته من حيث نجاحه بخلق رأي أكاديمي دولي مضاد للتطبيع، فحتى لو كان مستوى الانتشار محدود لكن النتائج كانت نوعية في كثير من الأحيان.

حددت الحركة منذ انطلاقها قبل قرابة خمسة عشر عاماً أهداف أساسية للعمل عليها وهي بمجملها أهداف عملية وثاقبة من حيث تقاطعها مع تعاطف وقناعات شريحة واسعة من المثقفين والأكاديميين والمتضامنين الدوليين، وهو ما جعلها فعليا حالة مؤرقة للاحتلال الإسرائيلي، ومن أهم أهدافها كما حددتها المنظمة[1]:

- إنهاء احتلالها واستعمارها لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية وتفكيك الجدار.
- إنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين واعترافها بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطينيي أراضي العام 48.
- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194.

---

https://www.ammonnews.net/article/112481 .2012-02-26

[1]. موقع bds – https://bdsmovement.net/what-is-bds

وحددت الحركة محاور نشاطها في ثلاثة أوجه أساسية: المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات[1]، وقد استطاعت أن تحقق نجاحات نوعية على مستوى المحاور مجتمعة، وهو ما دفع الكيان الإسرائيلي إلى مواجهة الحركة حثيثا. وقد اتخذت إسرائيل العديد من الإجراءات تجاه الحركة وناشطيها للحد من نشاطاتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وفي عام 2016 تم رصد الموازنات لمواجهة حركة BDS، الخطوة العملية الأكثر ترجمة لقرار المواجهة الإسرائيلي إضافة إلى الإعلام والحملات الدولية المضادة وضغوط اللولبيات الإسرائيلية في الخارج.

لم تنجح حملات "الهسبراه"، أي البروباجندا الإسرائيلية، ذات الميزانية الضخمة والمنظمات الصهيونية العالمية في وقف تنامي حركة المقاطعة، مما دفع بالحكومة الإسرائيلية التخصيص لها ميزانية بقيمة 128 مليون شيكل لمواجهة الحملة[2].

فقد سنَّ الكنيست الإسرائيلي عام 2011 ما يُعرف بـ "قانون المقاطعة"، والذي صادقت عليه المحكمة العليا الإسرائيلية في إبريل/نيسان 2015 ضدّ كل من يُطالب بمقاطعة إسرائيل. ويتيح القانون الملاحقة القانونية وطلب تعويضات من كل شخص يحمل الهوية الإسرائيلية ويدعو للمقاطعة بأيّ شكل كان، كما يمنح القانون وزير المالية الحق في فرض عقوبات اقتصادية كبيرة على المؤسسات الإسرائيلية التي تدعو للمقاطعة، بينما تتلقى تمويلًا من الحكومة الإسرائيلية وهيئاتها. إضافة إلى ذلك، قامت إسرائيل بشنّ حملة قمع مستمرة بحق الناشطين الفاعلين في الحملة، وتصعيد العمل الاستخباري في ملاحقتهم.

[1] عبد الرحمن أبو نحل، الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية/ مسارات، 16 تشرين الأول 2016. وهو مفصليا في المخطط الإسرائيلي لمواجهة الحركة

[2] للمزيد حول حركة المقاطعة وانجازاتها انظر/ي موقعها https://bdsmovement.net/what-is-bds، http://www.pacbi.org/arabic.php

تمثل منظمة BDS علامة فارقة ومميزة في مواجهة التطبيع ويعود ذلك لعدد من الأسباب أهمها:

- أنها نقلت مقاومة التطبيع من السياق المحلي إلى الدولي.
- استطاعت المنظمة أن تؤثر وتستقطب شخصيات فاعلة عالمية للانخراط في نشاطاتها اعتمادا على خطابها وبرنامجها المنهجي.
- وضعت المنظمة برنامجا مقاوما أوسع من برامج مقاومة التطبيع التقليدية حيث خاصة على صعيد المقاطعة الدولية لمؤسسات أكاديمية ومنتجات إسرائيلية.
- أحد أهم أسباب نجاح المنظمة انطلاقها كمؤسسة مجتمع مدني ومنظمة أهلية مما جعلها أكثر قربا من المجتمع المدني الدولي.

شغلت قضية التطبيع في الوطن العربي مؤخرا حيزا كبيرا متأثرة إلى حد بعيد بالتحولات السياسية الجارية على صعيد مزيد من العلاقات العربية الإسرائيلية، ولأن خطاب التطبيع موجه لكافة المجتمع فكان للجماعات المثقفة الدور الأساسي في مواجهة ذاك الخطاب.

الخاتمة

يمكن القول إن الهوية الثقافية وسيلة مواجهة بحد ذاتها أمام معترك التطبيع المتصاعد في المنطقة العربية، وهذه المواجهة ما كانت لتكون وتثبت في رسالتها إلا بحضور المثقف الصلب القادر على مواجهة انعكاسات التطبيع حيث يصبح المثقف عندها خيار الرافضين ليس باعتباره محرضاً فقط على مواجهة التطبيع ورفضه وإنما إرشاد وتوجيه المجتمع بمسار المواجهة الذي يرسم اتجاهه.

لقد بذلت النخبة الثقافية العربية دوراً قوياً في التصدي وعبر تاريخنا المعاصر للكثير من التهديدات ورغم التباينات وحتى الانتكاسات التي طالت جسد الثقافة العربية إبان تلك التهديدات لكن روحها وجوهرها بجذوره المتأصلة ومبادئه السامية حافظت على مسافات المواجهة قائمة، ولم تكن معركة التطبيع بمنأى عن ذلك الانحدار الذي تعايش معه زمرة من المثقفين والإعلاميين والذين في غالب الحال تنازلوا عن دورهم الحر كمثقفين وانخرطوا في اجندات النظم

السياسية والتي لم ولن تكون يوما هي اجنداتهم الثقافية لأننا ومع انطلاق عصر الالفية الجديدة ولا زالت معركة المثقف والسلطة تراوح مكانها بل وتستعر في ظل تراجع مقومات وفرص الحكم الرشيد وهجمات الغزو الثقافي ونذائر العولمة الثقافية المتتالية وفي ظل سيل المعلومات والثقافات المنهمر على وطننا العربي.

يستطيع المواطن العربي أن يواجه معركة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي لأنه يمتلك من الحصانة الفطرية القدر الذي يمنع التماس مع الاحتلال الإسرائيلي، ولكن حتى لا يتزايد انزلاق البعض أو حتى سكوت البعض الآخر تجاه السياسات الرسمية المتزايدة نحو التطبيع ، فلا بد أن تقوم النخب المثقفة الفلسطينية والعربية وحتى الحرة والمتضامنة على مستوى العالم بدورها الطليعي في تعزيز صمود المواطن البسيط وفي بناء جدار الصد والمواجهة أمام تدفقات التطبيع المختلفة خاصة الإعلامي منها في ظل الفضاء الإعلامي المترامي الأطراف عالميا ولسنا بعيدين أو بمنأى عنه.

المصادر والمراجع

أولا المراجع العربية:

1. مجلة آفاق فلسطينية، ١٦ فبراير ٢٠٢٠، الرابط: https://www.facebook.com/afaq.tulkarm/posts/2847257585394767
2. محمد أبو سعدة، ندوة التطبيع استراتيجية احتلال: التطبيع العربي الصهيوني في آسيا: دول الخليج نموذجا، إصدارات حركة مقاومة التطبيع NOR، إسطنبول 16 سبتمبر 2017م، ص3.
3. محمد مصطفى الجدي، جهود العلماء في رفض التطبيع مع المحتل قراءة في مواقف ابن تيمية من غزاة عصره، الجامعة الإسلامية – فلسطين / قطاع غزة، 2018، ص2
4. محمد أبو سعدة، ندوة التطبيع استراتيجية احتلال: التطبيع العربي الصهيوني في آسيا: دول الخليج نموذجا، ص 5.
5. محمد مصطفى الجدي، جهود العلماء في رفض التطبيع مع المحتل قراءة في مواقف ابن تيمية من غزاة عصره، الجامعة الإسلامية – فلسطين / قطاع غزة، 2018، ص2.
6. شرحبيل الغريب، التطبيع مع "إسرائيل".. حصاد باهت ومسارات متعثّرة، فضائية الميادين 21 شباط 2022
7. ربيع رافعي، التطبيع العربي مع اسرائيل واثره على حقوق الشعب الفلسطيني، جامعة الجزائر، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8 العدد 1 (2022/2)، ص 99.
8. مصطفى كامل السيد، التطبيع مع إسرائيل: بين أنصاره وخصومه، صحيفة الشروق، 3 يناير 2021.
9. د. ناجي خليفة الدهان، التطبيع مع الكيان الصهيوني جريمة لا تغتفر، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020/08/17، الرابط: http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/21575
10. محمد السويدي، مسارات التطبيع ومخاطرة على الأمة العربية، بوابة الهدف الاخبارية، الأحد 15 /11/ 2020 www.hadfnews.ps
11. بهاء الدين عبد ربه خلف الله، تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول العدد 1، ص215.
12. جواد الحمد، مخاطر مظاهر التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، (القدس–مركز الأبحاث –منظمة التحرير الفلسطينية) العدد 281 خريف 2020، ص78.
13. سليم سلامة، ثلاثة أنماط من "التطبيع" في العلاقات الإسرائيلية . العربية، مركز مدار، 9/9/ 2022
14. ميثاق دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في

الفكر السياسي الامريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت العدد 20، 18 ديسمبر 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء.

15. الذرائعية، الموسوعة العربية/ http://arab-ency.com.sy/detail/5050

16. حسام ميرو، الذرائعية السياسية حول سوريا، صحيفة الخليج الإماراتية، 14 يناير 2019. https://www.alkhaleej.ae

17. عبير زيتون، البراغماتية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 24 يوليو 2017

18. رامز مصطفى، إضفاء المشروعيّة على التطبيع لتسهيل تصفية القضيّة الفلسطينيّة، مركز باحث للدارسات، 2020-05-13،

18. https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid= 37824&cid=86

19. ساري عرابي، سياقات التطبيع مع "إسرائيل".. هشاشة المشروعية والتناقضات البينية، صحيفة عربي 21 15 ديسمبر 2020.

20. الوريكات، عايد عواد (2004م) نظريات علم الجريمة، عمان: دار الشروق.

21. ندوة التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان –الأردن، 2020/10/13م.

22. ندوة التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، الثلاثاء 13/10/2020.

23. عادل عامر، جوهر التطبيع، موقع نقطة الاخباري،26 /2016/1م. https://www.noqta.info/page-142123-ar.html

24. الهام شمالي، الدوافع الإسرائيلي للتطبيع مع الدول العربية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 58-59 يناير 2021، ص89.

25. زياد عصن، اقتصاد التطبيع: خريطة جديدة للتحالفات والمصالح، قناة الميادين 18 /10/ 2021.

26. خالد العمري، التطبيع العلمي والثقافي ومقاومته في الأردن والوطن العربي، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، 2016/10/24 https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649810

27. خالد بلقاسم، التطبيع والتمويه ثقافة تخون نفسها، مجلة الدوحة العدد 146 – ديسمبر 2019، الدوحة – قطر، ص21.

28. محمد علوش، دور المثقفين في مجابهة التطبيع، جريدة عالم الثقافة، 2020/9/28 https://www.worldofculture2020.com/?p=26102

29. عبد الله العالي المتقي، النخب المثقفة والشباب وسؤال الهوية في العالم العربي: محاولة في تحديد الوظائف، ص 7.

30. دور النخبة المثقفة في المجتمع، مجلة علوم الانسان والمجتمع العدد 7 : سبتمبر 2013م، الدكتور: نبيل حليلو، جامعة ورقلة، الجزائر، الأستاذ: طارق خمنان، جامعه الجزائر، الجزائر، ص5.

31. دعاء فريد، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، المهندسين – الجيزة، الطبعة الأولى 2016، ص78.

32. عدنان ابو عامر، التطبيع الثقافي .. الأهداف والشواهد والتعثر، الثلاثاء 16 يناير 2018 adnanabuamer.com

33. سامي حسن، عن ثقافة التطبيع والتطبيع الثقافي.. وسبل المواجهة، جريدة المدن الالكترونية 31/08/2020

34. بيار أبي صعب، مواجهة التطبيع: معركة صعبة، لا قضيّة خاسرة سلفًا، مجلة الآداب https://al-adab.com2010/10/28

35. محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربي، ط1 (بيروت أيار 1988)، ص244.

36. للمزيد حول الموضوع انظر: التطبيع: فنانون وأدباء عرب يقاطعون جوائز الإمارات بعد تطبيع علاقاتها مع إسرائيل هيئة الإذاعة البريطانية 15 أغسطس/ آب 2020 https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53743454

37. انظر: تقرير صحيفة الأيام الفلسطينية، مثقفون عرب وفلسطينيون يرفعون شعار "لا للتطبيع" 18-08-2020

38. يوسف الشايب، مثقفون عرب وفلسطينيون يرفعون شعار "لا للتطبيع، صحيفة الايام الفلسطينية " 2020/8/18 https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14190f00y337186560Y14190f00

39. "رابطة الكتّاب الأردنيين": تنصّل أعضائها من مقاومة التطبيع، مجلة جنى، 4/7/ 2022 https://www.jana.ps/articles/Article/6263/ar

40. روائيون عرب ينسحبون من جائزة البوكر العربية رفضًا للتطبيع، بوابة الهدف الاخبارية، hadfnews.ps 2020/8/19

41. رابطة الأدباء الليبيين تدين التطبيع وتدعو للمقاومة، موقع طيوب، 2020/8/15 https://tieob.com/archives/49810

42. اتحاد الكتّاب اللبنانيين يجدد رفضه وإدانته لكل أنواع التطبيع مع العدو، وكالة وطن للأنباء، 16/8/ 2020 https://sahafahn.com/show9068205.html

43. موقع الجزيرة: مئات الصحفيين المصريين يجددون رفضهم للتطبيع مع إسرائيل 2020/9/2 https://www.aljazeera.net/news/politics

44. صحيفة القدس العربي، الشاعر المغربي محمد بنيس ينسحب من الهيئة العلمية لجائزة الشيخ زايد للكتاب احتجاجا على اتفاقية التطبيع، 2020/8/17 www.alquds.co.uk

45. موقع يورو نيوز: مثقفون عرب ضد التطبيع مع إسرائيل ينسحبون من فعاليات ثقافية تمولها

الإمـــــارات 2020/9/3 https://arabic.euronews.com/2020/09/03/arab-intellectuals-against

46. مختصون يدعون إلى صياغة استراتيجية وطنية لمواجهة الاحتلال والتطبيع، صحيفة فلسطين اليوم، 16 مايو2022 https://paltoday.ps/ar/post/444340

47. احمد الجندي، التطبيع التحديات وامكانيات المواجهة، مركز المسار للدارسات الإنسانية، 17 https://almasarstudies.com/opinions-normalizing

48. مراد كدير، الشـعوب قلاع مقاومة التطبيع .. دور الفاعليات الشـعبية في مقاومته، فضـائية TRT العربية، 2022/1/22. https://www.trtarabi.com/opinion

49. وكالة ايران برس الدولية للانباء، ملتقى مؤسسات العلماء لنصرة القدس وفلسطين، 2021/12/6. https://arabic.iranpress.com/world_middle_east-i150170

50. مؤتمر مقاومة التطبيع الخليجي يختتم أعماله بالتأكيد على الرفض الكامل لخطوات التطبيع، حركة مقاطعة اسرائيل BDS، 2017/11/19. https://bdsmovement.net/ar/news

51. برهـان زريق، التطبيع يتمـاهى مع التطويع والتغريـب والتفريق، مجلـة الفكر العربي خريف 1995 العددان 86/85 السنة السابعة عشر.

52. للمزيد: عودة عودة، لجنة مقاومة التطبيع النقابية .. هل انتقلت الى رحمة الله .. ؟!، وكالة عمون للأنباء، 2012-02-26. https://www.ammonnews.net/article/112481

53. موقع bds – https://bdsmovement.net/what-is-bds

54. عبد الرحمن أبو نحل، الحرب الإسـرائيلية ضـد حركة المقاطعة (BDS)، المركز الفلسـطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية/ مسارات، 16 تشرين الأول 2016.

55. للمزيد حول حركة المقاطعة وانجازاتها انظر/ي موقعها https://bdsmovement.net/what-is-bds،

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 .Link, Bruce G.; Phelan, Jo C. (2001), ConceptualizingStigma", Annual Review of Sociology, 27: 363–85, doi:10.1146/annurev.soc.27.1.363

2. Grasping the Nettle: Analyzing Cases of Intractable Conflict (Washington DC: Kirsten E. Schulze. The Arab-Israeli Conflict (London: Routledge, 2016), P42.

.3. Kirsten E. Schulze. The Arab-Israeli Conflict (London: Rutledge, 2016), P42

السلام الاقتصادي وتقليص الصراع

آثار سياسية واقتصادية

أ. جمال أبو لاشين

مقدمة

يستند السلام الاقتصادي إلى اعتقاد بأن حل الدولتين غير قابل للتطبيق عمليًا أما التسهيلات الاقتصادية فهدفها الحد من "تذمر" الفلسطينيين من استمرار الاحتلال، إضافة إلى أنه يخلق ميكانيزمات توفر للفلسطينيين أرضية تقلص من الشعور بأنهم تحت الاحتلال، وفي مواجهة دائمة مع "عدو" يحاصرهم ويتحكم في حركتهم واقتصادهم وهو تقليص للصراع يمكن تسميته عملية تزيين جديدة للاحتلال.

في نفس الوقت لا يبدو أنّ المسألة الفلسطينية تحظى بأولويّة لدى واشنطن وحلفائها في المنطقة، ويبدو أنّ الصراع يشكّل عائقاً أمام الروابط الأمنية والاقتصادية بين إسرائيل والكثير من البلدان العربية المجاورة لها. لكن نظراً إلى تاريخ الصراع الممتدّ على مدى قرن، ما من سبب للاعتقاد بأنّ الأمور ستبقى على حالها إلى أجل غير مسمّى، فواقع الدولة الواحدة آخذٌ بالتبلور، سواء كان مرغوباً به أم لا، ويدعو إلى تمحيص الحلول التي تأخذ هذا الواقع في عين الاعتبار بدلاً من التعامي عنه.

مما تقدم جاءت تلك الدراسة لتبين تطور مفهوم السلام الاقتصادي وأبعاده ونتائجه مروراً بتقليص الصراع وما يهدف إليه وما يصاحب هذين المفهومين من تراجع في عملية التسوية ومن الحاجة لطرح أفكار جديدة وخلاقة.

لا يمكن أن نتحدث في الاقتصاد دون السياسة وبالعكس فالاثنان وجهان لنفس العملة فالاقتصاد مرآة تعكس السياسة، وكل تطور اقتصادي يشهده أي بلد لا بد من أن يؤثر في وضعه السياسي، فكل منهما يخدم الآخر سلباً وإيجاباً.

عندما تسنّ دولة ما قوانين وتشريعات تحظر التعامل الاقتصادي مع خصومها من دول أخرى رغبة في الضغط لاتخاذ مواقف معينة تريدها، فهنا يكون القرار الاقتصادي نتيجة قرار سياسي مباشر. فالعلاقة أزلية بين السياسة والاقتصاد، وكل منهما يوجه ويتأثر بالآخر، فالنظام السياسي هو الذي يحدد مدى التطور في القطاعات الأساسية لدولة ما، وخاصة القطاعات الإنتاجية (1).

لذلك يُعنى الاقتصاد السياسي بالمؤسسات وعلاقات القوة والصراع الاجتماعي، وفي حالة فلسطين المحتلة، تُعد مقاربة الاقتصاد السياسي مهمة للغاية في تحليل الوضع الراهن لأنها تكشف وتُبرز عناصر أساسية في تجليات القوة المادية والخطابية المرئية وغير المرئية على حد سواء. وتشدد نهوج الاقتصاد السياسي على أن المقاربات الاقتصادية التي لا تراعي البُعد السياسي لا تكفي أبداً لفهم مشكلة البنى الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين المحتلة، بل في حقيقة الأمر تساهم في مفاقمة الضرر وإدامة البنى الاستعمارية.

هذه المقاربة المبنية على إطار الاقتصاد السياسي توفر إطاراً أكثر رصانة لفهم الديناميات المعقدة لعملية التنمية، وتوضح أسباب إنكار وتقويض التنمية في فلسطين، وكيف تُمنَع، ومَن يمنعها .

أما فيما يتعلق في مقاربة الاقتصاد السياسي الفلسطيني المناهض للاستعمار، فتتصدر المشهد النضالات ضد السياسات والمؤسسات النيوليبرالية

والاستعمارية الاستيطانية، وتساعد في ربط أوصال الحياة والأرض الفلسطيني. وتؤكد هذه المقاربة المناهضة للاستعمار الحاجة الملحة إلى جهد بحثي ملتزم معرفياً وسياسياً بإنهاء الاستعمار كأولوية قصوى[2].

تمثل فكرة السلام الاقتصادي ومغرياتها والتي عادة تترافق مع فرض "العصا" الرؤية السياسية الأميركية الإسرائيلية المعادية للحقوق الفلسطينية. وعلى الرغم من المحيط العربي الرسمي غير المساند للفلسطينيين، وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية المحلية المتردية، إلا أن الظروف الموضوعية والميدانية تبدو هذه المرة غير مواتية لجر الجانب الفلسطيني للتساوق مع مثل هذه الحوافز، أو لتمرير أية محاولات لخلق قيادة فلسطينية بديلة [3].

أولاً: تطور مفهوم السلام الاقتصادي

مثّل الاقتصاد ولايزال عنصراً مهماً في حياة الفلسطينيين خصوصاً وان فلسطين لم تتمتع بالاستقلال منذ نهاية الإمبراطورية التركية على اعتبار ان عصر القوميات كان في أوجه، وجاء الانتداب البريطاني ليسيطر على مفاصل حياة الفلسطينيين ويزيد من إفقارهم في حين اعطى تسهيلات ائتمانية لليهود ليصبح الدخل الفردي لليهودي ثلاثة اضعاف الفلسطيني وهو ما سهل بعد ذلك قيام دولة إسرائيل من خلال وجود اقتصاد إسرائيلي ناهض، واستمر ذلك الضعف حتى زمن الاحتلال الذى سيطر على مقدرات الشعب الفلسطيني وكل حدوده ومعابره وقطع صلته مع المحيط الخارجي وحول الاقتصاد الفلسطيني الضعيف لاقتصاد تابع وبدأ من هنا التفكير بالسلام الاقتصادي في الفكر الصهيوني وهو ما سُمّى وقتها بمد الجسور وإلحاق المناطق المحتلة بإسرائيل، إلّا أن مقاومة الاحتلال واشعال الانتفاضة عكس عدم إمكانية ترويض الفلسطينيين دون نيلهم حقهم في تقرير المصير، من هنا جاءت موجات الفشل المتكرر[4].

الموت الحتمي لفكرة السلام الاقتصادي ليس وليد الظروف الراهنة الكارثية بقدر ما يعكس إفلاس متراكم للمفهوم نفسه، الذي روج له أصلاً وزير خارجية

أميركا جورج شولتز في 1987، والقائل بضرورة "تحسين جودة حياة الفلسطينيين" بدلاً من التجاوب مع مطالب م.ت.ف. آنذاك، بالاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني وكطرف له حقوق وطنية. صحيح أن دوام مفاهيم الترويض السياسي بواسطة الحوافز الاقتصادية ينسجم مع أقدم وانجح أدوات السلطات الاستعمارية طوال التاريخ وفي السياق الإسرائيلي الفلسطيني كذلك. كما أن مبادرة شولتز لم تكن سوى حلقة في سلسلة محطات مشابهة، هنا نستذكر مبادرات رابين تجاه الصناعة الفلسطينية عقب الانتفاضة الأولى، ثم مسار التعاون الاقتصادي الإقليمي ضمن عملية مدريد، وصولاً إلى بروتوكول باريس الاقتصادي الملحق باتفاقيات أوسلو، ثم تجددت هذه الصيغة التعاونية في عصر نتنياهو في شكل "تسهيلات وتصاريح"، وعدم المس المباشر بالحياة الاقتصادية الفلسطينية. في جميع هذه المراحل، احتفظت إسرائيل بمفاتيح التحكم بالتجارة والطاقة والمواصلات والأراضي والمياه والموارد المالية الفلسطينية، والتلاعب بها كما تقتضي ذلك ضرورات فرض العصا السياسي أو الأمني. اذاً، لم يكن أبداً السلام الاقتصادي سلاماً ولم يكن اقتصادياً[5].

وعقب التوصل في "مؤتمر أنابوليس" في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الذي دعا إليه الرئيس جورج بوش الابن وشارك فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، إلى اتفاق على إطلاق مفاوضات فلسطينية–إسرائيلية تفضي قبل نهاية سنة 2008 إلى تسوية قائمة على حل "الدولتين"، اقترح رئيس حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو، في خطاب ألقاه في "مؤتمر هرتسليا" في كانون الثاني/يناير 2008، سلوك طريق "السلام الاقتصادي"، معتبراً أن هذا "السلام" هو "ممر لخيار السلام لاحقًا، وهو الذي سيخلق الظروف المُلائمة لتكون الأجواء جاهزة لذلك"، من خلال تحسين الأوضاع الحياتية للفلسطينيين، وبعد تسلمه رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام التالي، شكّل نتنياهو لجنة وزارية لدعم فكرة "السلام الاقتصادي".

وعلى هامش المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد ما بين 24 و26 أيار /مايو 2013 على شواطئ

البحر الميت في الأردن، وبغية إعادة "بناء الثقة" بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتهيئة أجواء مواتية لهما لاستئناف المفاوضات، طرح جون كيري وزير الخارجية في إدارة الرئيس باراك أوباما خطة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة تقوم على ضخ استثمارات بنحو أربعة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات لتطوير البنى التحتية في مجال المياه والطاقة والكهرباء، وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وخفض نسبة البطالة، وزيادة مستوى دخل الأسرة الفلسطينية بشكل ملموس، والحد من اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها على المساعدات الخارجية، كما اقترحت تلك الخطة تسهيل حركة تنقل الفلسطينيين وتوسيع نشاط السلطة الفلسطينية في المناطق المصنفة "ج"[6].

خطة كيري وحل الدولتين

بعد أربع زيارات للمنطقة قام بها وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) منها لقائين منفصلين مع نتنياهو والرئيس أبو مازن كلٍ على حده لبحث التسوية وسبل تحريكها من جديد في جولته الرابعة، والأخيرة نهاية مايو 2013 ظهر أن الرئيس محمود عباس تعرض لضغوط عربية ودولية، وتحديداً أمريكية للتراجع عن الشروط التي وضعها لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وهي وقف الاستيطان، والقبول بحل الدولتين، وتحرير الأسرى.

وقد قدم كيري مشروع خطة في طور الإعداد والبلورة تمهيداً لاستعادة ملف المفاوضات والتسوية السياسية ضمن وعود أمريكية بالنجاح.

وقد تسرب خلال اللقاء الأخير أن عدداً من وزراء الخارجية العرب طلبوا من الرئيس عباس التجاوب مع الجهود التي يقوم بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري علماً بأن الوزير الأمريكي لم يتمكن من الحصول على التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان، أو خارطة توضح تصور نتنياهو لحل الدولتين.

وقد ظهر أن المجتمع الدولي يعلق آمالاً كبيرة على نجاح كيري وعدوا تلك الجولات بمثابة الفرصة الأخيرة للحل وأنه إذا أخفق الأمريكان في ذلك فلا يوجد مَنْ يُمكنه النجاح.

في حين يحاول رئيس وزراء إسرائيل الانحراف بالقضية نحو تحسينات اقتصادية كمقدمة للحل السياسي، وهذا يمكن حسابه ضمن تمييع الحل السياسي والهروب للأمام خوفاً من مواجهة الاستحقاقات المطلوبة من إسرائيل خصوصاً وأن المستوطنين هم من يتحكم بسياسة إسرائيل.

وهو ما عكسه الأمريكان بطرحهم التحسينات الاقتصادية في محاولة منهم للخروج من المأزق السياسي وقد أمكن ان تظهر شبه خطة من ثلاثة مستويات عرفت باسم خطة جون كيري، وهي تتلاقى مع رؤية الرئيس الإسرائيلي (شمعون بيرس) القائمة على الحل الاقتصادي عبر ما عرف بخطة الشرق الأوسط الجديد.

وفي معرض التعليق على مشروع السلام الاقتصادي يقول مدير المركز الدولي للاستشارات (د. وديع أبو نصار): "إن حدوث حلحلة في الجمود المهيمن على عملية السلام يحتاج لتحقيق ثلاثة عوامل:

1. قيادة إسرائيلية حكيمة وشجاعة وهذا (غير موجود لدى إسرائيل).

2. فهم احتياجات الطرف الفلسطيني من استقلال وسيادة حقيقيين وهو (غير موجود لدى أمريكا وإسرائيل).

3. وجود وسيط نزيه (وهذا لا ينطبق على الأمريكيين).

مما يعني أن جولات كيري في ظل التعنت الإسرائيلي مضيعة للوقت.

لعلّه بمقدور التدخّل الدبلوماسي الأميركي القوي أن يؤدّي إلى اتفاق فلسطيني–إسرائيلي يشمل رزمةً من العناصر السياسية والأمنية والاقتصادية، ويتمتّع كيري بالحيوية والهِمّة اللازمتَين لتحقيق المهمة، لكن ماذا سيبقى من مبادرته الجريئة في حال تعطّلت المباحثات الفلسطينية–الإسرائيلية تماماً ولم يتمّ التوصّل إلى اتفاق سلام نهائي؟ فتدلّ ردود نتنياهو العدائية على تذكير كيري له بأن "موقف الولايات المتحدة الأميركية تجاه المستوطنات هو أننا نعتبرها... غير

شرعية"، وعلى التقارير الأولية التي تشير إلى قرب التوصّل إلى اتفاق بين "الخمسة الدائمين زائد واحد" مع إيران، بأن معركة سياسية موجِعة آتية.

إذا صحّت التجارب السابقة، فإن الإدارة الأميركية سوف تتراجع عن المواجهة السياسية مع نتنياهو وحلفاءه في الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركيين، وبدلاً من ذلك، سوف تلجأ إلى الشقّ الاقتصادي من خطة كيري. فحين خاطب المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في أيار/مايو 2013، تحدث عن استقطاب استثمارات تبلغ 4 مليارات دولار بغية توسيع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 50 بالمئة في غضون ثلاث سنوات، وتتركّز أساساً في قطاعات الإسكان والسياحة والزراعة، ما يخفّض نسبة البطالة بالثلثَين ويرفع معدّل الدخل لغالبية الفلسطينيين.

لكن المشكلة في الخطة الاقتصادية "التحويلية"، كما وصفها كيري، هي أنها تشبه استراتيجية "النمو الاقتصادي" الفاشلة التي اتّبعها كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلّة منذ العام 1993، فبدلاً من التصدّي المباشر للعوائق السياسية أمام الوصول إلى اتفاق سلام، قادا المجتمع الدولي في السعي السرابي إلى تحقيق نمو اقتصادي من شأنه "إيصال منافع ملموسة إلى الشعب الفلسطيني لتعزيز الزخم باتجاه السلام"، حسبما شرحت وثيقة الإطار الرئيسة الصادرة عن البنك الدولي في ذلك الحين.

غير أنه ظهر بادياً للعيان أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يكونا مستعدَّين للدفاع عن استراتيجيتهما الاقتصادية[7].

فيما صرح الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر في مقابلة مع صحيفتيْ فايننشال تايمز البريطانية وفرانكفورتر تسايتونغ الألمانية– إن مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية "قضية ميتة"، لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو غير مستعد لقبول قيام دولة فلسطينية، وأكد أن "نفوذ الولايات المتحدة في القدس ورام الله في أدنى مستوياته الآن[8].

وفي كلمة للرئيس محمود عباس في افتتاح جلسات منتدى دافوس الاقتصادي العالمي التي عقدت في الشونة على شواطئ البحر الميت (50 كم غرب) وجه حديثه للإسرائيليين قائلاً: **"لن نقبل بالحلول المرحلية والدولة ذات الحدود المؤقتة، وكذلك السلام الاقتصادي دون تقدم على المسار السياسي** خصوصاً وهو يعلم جيداً من هو "نتنياهو الذي لم يبدِ في تاريخه السياسي أي رغبة في السلام، مشدداً على أن يتزامن المسارين السياسي والاقتصادي معاً وإلا بدون ذلك ستظل الدولة الفلسطينية تحت رحمة المساعدات التي ستحولها مع الوقت لبلد تابع لا مستقل، ولن يُبني اقتصاد وطني بهذه الطريقة طالما أن الوضع السياسي على حاله.

أما كيري فقد عرض خطته لإدارة الأزمة في المناطق المحتلة اعتماداً على ثلاثة مسارات وهي:

مسارات كيري الثلاثة لاستئناف عملية السلام:

1. المسار السياسي/ وهذا المسار أظهر تباين واضح في الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي أدى إلى وقف العملية التفاوضية، فالرئيس أبو مازن طالب بتجميد شامل للاستيطان وإطلاق سراح من اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو والذين لم تلتزم إسرائيل بإطلاق سراحهم حسب الاتفاقات الموقعة، إلى جانب الاعتراف بحل الدولتين تبعاً لخطوط يونيو 67 كأساس للتفاوض، في حين أن الإسرائيليين أصروا على اعتراف فلسطيني مسبق بيهودية إسرائيل بكل ما يعنيه من تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية كحق العودة، وحق الفلسطينيين في أراضي العام 1948. ففي حين هدف الفلسطينيين إلى وضع مرجعيات واضحة للتفاوض، والعمل على عدم شرعنة الاستيطان بأي شكل من الأشكال وهذه مطالب عادلة لمن لا يريد التفاوض لمجرد التفاوض بل للوصول إلى حل بعد عشرين عاماً من التسوية، بالكاد أصبح بإمكان القيادة الفلسطينية أن تقنع جمهورها بأهمية العملية السلمية.

وعلى نفس المسار قام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بمنح المستوطنين الامتيازات التي تشجع على العيش في المستوطنات، كما رفض الانسحاب من

القدس الشرقية المحتلة، وأصر على حلول مؤقتة تبدأ بدولة فلسطينية على حدود 50 % من مساحة الضفة مؤقتاً، وأن إسرائيل بإمكانها بعد ذلك أن تقيم ضمان أمنها من ناحية الفلسطينيين لتضيف حسب التقييم إن كان إيجابياً مساحات إضافية للدولة الفلسطينية، وهذا بدون سقف زمني، وبدون التزام بحدود العام 1967 (فالهدف بالأساس من التسوية ضمان أمن إسرائيل، وليس توفير العدالة للفلسطينيين) على حد قوله.

أمام هذا الواقع، ظهر أن مهمة كيري ستكون صعبة خاصة في التأثير على الموقف الإسرائيلي

2. المسار الاقتصادي/ ولأنه أقل تعقيد من المسار السياسي والهدف منه جانبين الأول إنعاش الاقتصاد الفلسطيني من تبرعات سخية لصالح الخزينة الفلسطينية المترنحة مما سيخلق حالة من الاسترخاء والنهوض يخرج السلطة من الضعف المالي الذي يحيط بها ويوشك على انهيارها، والجانب الثاني هو خلق وضع اقتصادي إقليمي مترابط تكون إسرائيل جزءاً منه وهو ضمن مخطط بيرس للشرق الأوسط الجديد أو السلام الاقتصادي وهذا بالمقابل يرتب على إسرائيل عدم حجز أموال ضرائب السلطة الفلسطينية والتحكم بها.

3. المسار الأمني/ وهذا المسار سيعمل على تقليص الفجوات بين إسرائيل والفلسطينيين في مسألة الترتيبات الأمنية، وسيتولاه أحد مساعدي جون كيري وهو الجنرال (جون ألين) ووظيفته ترتيب الملفات الأمنية بموجب الاتفاقيات المعقودة، والملفات الأمنية ذات العلاقة بالتسوية النهائية كرسم الحدود والمستوطنات وغيرها من قضايا الحل النهائي، وهنا سيظهر الخلل واضحاً ولن يستطيع ألين التقدم في هذا الملف إلا مع تقدم المسار السياسي والتفاوض الذي هو أعقد وأصعب ملف ولن يكون هناك أي انفراج في باقي المسارات إذا أُستبعد هذا الملف ولن تفيد الحلول المؤقتة في دفع المسار السياسي.

ما طرحه كيري مجرد رؤية عامة، لذلك كان الموقف الفلسطيني كما صرح به المستشار الاقتصادي للرئيس أبو مازن محدداً بثلاث نقاط للمسار الاقتصادي وهي:

1. أن تعكس المشاريع الاقتصادية في جزء كبير منها استقلالاً فلسطينياً شاملاً بحيث تكف دولة الاحتلال عن السيطرة على مواردنا.

2. استبدال الملاحق الاقتصادية في اتفاقية أوسلو، بحيث تعكس استقلالاً لا سيما اتفاقية باريس، والسماح للفلسطينيين باستخدام قطاع الطاقة والسياحة والنقل والمواصلات، والسيطرة على المعابر.

3. أنه لا يمكن أن يكون هناك دولة واقتصاد حر دون ميناء ومطار فلسطيني، وأن يسمح لنا باستخراج الغاز من سواحل غزة حيث ترفض إسرائيل أن نقوم باستخراجه رغم أن لدينا موافقة منذ العام 1999.

وكانت الإشارة الهامة في كل ما ذكر أن يهيئ التقدم السياسي الأجواء لتحقيق تلك المطالب والذي لا يزال غير مواتٍ حتى اللحظة، فالفلسطينيون يرون أن ما يخفيه الإسرائيليون وراء تمسكهم القوي بمسألة تبادل الأراضي هو مخطط إسرائيلي خطير الهدف منه ضمان السيطرة الدائمة على كافة مقومات الدولة الفلسطينية، خصوصاً وأن الطرق الالتفافية التي يشقوها والتوسع الاستيطاني الذي لا يزال متواصلا يخدمان مخطط التجزئة وفصل وعزل المناطق الفلسطينية.

وفي مقال للكاتب الإسرائيلي زلمان شوفال تعقيباً على مهمة (ألين) قال: "أن تعريف مهمة ألين فيما يخص الأمن هي بناء (شبكة أمنية) أمريكية من أجل إسرائيل في التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، وبعبارة أخرى هي إقناع إسرائيل بالسير نحو الفلسطينيين في مسألة خطوط 1967"

واعتبر شوفال المحاولات الأمريكية لا تتناقض ومصلحة إسرائيل الأمنية إلا إذا كانت (شبه مقدمة) لصوغ خطة أمنية أمريكية تقوم في الأساس على وجود عسكري دولي في الضفة الغربية، وفي غور الأردن، وقد تنازل أولمرت

لأبو مازن من قبل في خطة شبيهة في عهد أولمرت عن وجود إسرائيلي في الأغوار، ويضيف أن بنيامين نتنياهو الذي وقف على الأخطار الأمنية رفضها رفضاً باتاً وأن الشرط الإسرائيلي منذ كامب ديفيد في العام 1978 وحتى اليوم هو حرية عمل أمني في الضفة الغربية المحتلة، وقد عبّر مسؤولون إسرائيليون متعاقبون بوضوح عن نيتهم الحفاظ على هذه السيطرة إلى الأبد، ودعموا ذلك من خلال أفعالهم، بما فيها التوسع الاستيطاني المستمر طيلة "عملية السلام" منذ عقود. قد يؤدي الضمّ الأحادي الجانب لأجزاء أخرى من الضفة الغربية، الذي تعهدت حكومة بنيامين نتنياهو بتنفيذه، إلى إضفاء طابع رسمي على واقع الهيمنة والقمع الإسرائيلي المنهجي السائد منذ فترة طويلة، دون تغيير واقع كون الضفة الغربية بأكملها محتلة بموجب القانون الدولي للاحتلال، بما فيها القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل بشكل أحادي الجانب في 196[9].

وفي إطار تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة لفرض" شرق أوسط جديد "، بمعايير أمريكية، حاولت إسرائيل استغلال الوضع العربي الراهن، ومقتضيات" الربيع العربي "، التي جعلت من المنطقة العربية أكثر ضعفاً واستسلاماً، تجاه المخططات الصهيونية، بالتزامن مع قرارات إدارة ترامب، بإعلانه نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، ثم اعترافه بأحقية إسرائيل في هضبة الجولان، في تعدٍ صارخ على حقوق العرب، والترويج لصفقة القرن كمحاولة لتسويف القضية الفلسطينية وتضييعها والعمل على إدماج الدولة العبرية في منطقة الشرق الأوسط، من أجل شرعنة وجودها، وذلك بإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة تجمع إسرائيل بالدول العربية، وبما يهدف إلى إخراجها من العزلة الدولية المفروضة عليها. لعل من أبرز تلك المشاريع إنشاء خط سكك حديدية يربط بين السعودية وأوروبا من خلال إسرائيل، والذي اعتبره وزير النقل الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أنه مبادرة لتعزيز السلام الإقليمي وأنه يتزامن مع مساعي إسرائيل الحقيقية في توطيد علاقتها بالدولة العربية، أضف إلى ذلك مشروع قناة البحرين الإسرائيلية والذي تشارك فيه إسرائيل كل من الأردن والسلطة الفلسطينية، فمن المقرر أن تربط هذه القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت. مثل تلك

المشروعات الضخمة لم تكن وليدة اللحظة، إذ كان مخطط لها منذ سنوات عدة والهدف منها خلق واقع جديد في المنطقة العربية، والترويج للسلام الاقتصادي، على هذا النهج سبق وطرحت عدة مبادرات ليتم صهر دولة إسرائيل، كدولة في إطار إقليمي يجمعها مع الدول العربية ضمن رؤية الشرق الأوسط الجديد ثم الشرق الأوسط الكبير، وكذلك الإتحاد الأورومتوسطي، كما أفصح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الآونة الأخيرة، بأن إسرائيل تقيم علاقات، ولها ارتباطات مع عشرة دول عربية على قاعدة المصالح المشتركة، هذا ما عكسته زيارة نتنياهو لعمان في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018م .

لكن يبقى السؤال: كيف ستؤثر مقاربة الاقتصاد السياسي هذه في عملية التنمية في فلسطين، وبصورة خاصة فيما يتعلق بكل المساعدات الدولية المتدفقة في اقتصادها، والتي خذلت الشعب الفلسطيني أيما خذلان مع أن مجموعها فاق 40 مليار دولار أميركي منذ سنة 1993؟ الإجابة واضحة: لقد بات من الواضح الآن أن المعونة مهما كبرت لن تكون فعالة إذا استمرت في رفد الأطر الاقتصادية والسياسية المنحرفة والمشوهة والمختلة بنيوياً، والمعمول بها حالياً. بل إن ضخ المزيد من الأموال والمساعدات الدولية يمكن أن يتسبب بضرر أكبر عند إنفاقها على تدخلات في غير محلها غير مستجيبة لتطلعات وحاجات الفلسطينيين. وبالمثل، سوف تظل الحلول التقنية وحدها، مهما بلغت جودتها على الورق، قاصرة عن معالجة المشاكل الحقيقية التي يواجهها الفلسطينيون ما لم تتبرِ لمعالجة الوقائع السياسية الجوهرية فيما يُسمى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي[11].

صفقة ترامب: واشتملت على البنود التالية/

1.الأرض: وتخضع للقرار 242 حيث هناك مطالبة بانسحاب من أراضٍ احتلت عام 1967، بمعنى جزء منها وليس كلها، فالصفقة لا تتحدث عن احتلال كما هي صيغة القرار بل سميت Captured land وتعنى الأرض التي تم أسرها، أو التي تم قبضها، أو الأرض التي تم استرجاعها[12].

2.دولة فلسطين: هي دولة في المستقبل، وليست موجودة حالياً، والتي لن يتم الاعتراف بها من طرف أمريكا الا اذا تم تنفيذ الشروط والمواصفات الواردة في الرؤية وهذا يمكن الفلسطينيون من حكم أنفسهم ولا يمكنهم من تهديد إسرائيل لأن الأهمية الأمنية مطلقة، والانتقال إلى الدولة الفلسطينية يحتاج الاعتراف بيهودية إسرائيل، ورفض الإرهاب بكافة أشكاله[13].

3.الحدود والسيطرة: شمالاً لن تزيل إسرائيل أي مستوطنة إسرائيلية، ويتم ربط تلك المستوطنات الواقعة داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بشبكات نقل، أما الفلسطينيون الذين يقعون في مناطق إسرائيلية فيسمح لهم بالتنقل نحو أراضي السلطة الفلسطينية، وشرقاً يخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية مع تعويض المزارعين الفلسطينيين أو الترخيص لهم في هذه المنطقة، أما غرباً فتبقى المياه الإقليمية لغزة تحت السيطرة الإسرائيلية في حين تبقى معابر الدولة الفلسطينية خاضعة لرقابة إسرائيل.

هذا عدا نية تبادل أراضي وسكان من خلال دمج سكان قرى المثلث الفلسطيني (كفر قرع وعرعرة، وباقة الغربية وأم الفحم ... الخ) مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ومقايضة الفلسطينيين بحيث يتم ضم مناطق للسلطة تعويضاً عما سيقتطع منها[14].

وهذا يعني إنخفاض في نسبة السكان الفلسطينيين في الداخل من 20% إلى أقل من 15% مما لذلك من انعكاسات ديمغرافية تخدم الاحتلال سياسياً كما سيتم تغيير مسار الجدار ليوافق الحدود الجديدة أي شرعنة الجدار وترسيم الحدود النهائية) كما أن الأراضي المتبادلة من قبل دولة إسرائيل ستكون مأهولة، وغير مأهولة، إضافة إلى حق الوصول للاماكن المقدسة، وإنشاء صندوق دولي لتنمية الأراضي المتبادلة [15].

4.القدس: في بنود الصفقة أهمل الرئيس ترامب مواقفهم السابقة، وتحدث عن القدس موحدة وغير مقسمة، وعاصمة لدولة إسرائيل رغم محاولته التخفيف من وطأة هذا البند لما يحمله من دلالات دينية بقوله أن الناس من جميع الأديان

يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل/ الحرم الشريف بطريقة تخدم ديانتهم مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد (أي التقسيم المكاني والزماني) أما السكان المقدسيون فأمامهم ثلاث خيارات: (الهوية الإسرائيلية، أو الجنسية والمواطنة الفلسطينية)[16].

أما العاصمة الفلسطينية فاقترح إقامتها في الجهة الشرقية من شعفاط أو في عقب أو في أبو ديس، ولا مانع لدى الأمريكان بأن تسمى أي منها باسم القدس.

5.التكامل الاقتصادي الإقليمي: وهو عنوان القسم الثالث من الوثيقة (رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والإقليم) ويتم ذلك من خلال:

1. تعزيز مسار التطبيع بين الدول العربية "وإسرائيل" والتشارك في علاقات مع أوروبا.
2. ربط الضفة، وغزة بخطوط نقل سريعة لتكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.
3. السماح للفلسطينيين باستخدام الموانئ الإسرائيلية في حيفا وسدود.
4. تسهيل العبور بين الأردن وفلسطين مع حق إسرائيل في الرقابة على السلع المنقولة.
5. إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن وفلسطين.
6. ضرورة التعاون العربي الإسرائيلي لمواجهة حماس وحزب الله.
7. الوعد بوضع الولايات المتحدة نهاية لاعتماد الفلسطينيين على المؤسسات الخيرية والمعونة الأجنبية[17].

6.الاستيطان: احتل موضوع الاستيطان جزء هام في صفقة القرن وقد جاء في الديباجة صفحة 8 "السلام لا يعني نقل سكان المناطق" بمعنى عدم زحزحة أي مستوطن من مكانه في الوقت الذي جاء في الباب الرابع ضم 300 الف من المثلث للدولة الفلسطينية (بالمناسبة عددهم اكثر بكثير من 300 ألف لكن هذا ما جاء في الصفقة[18]، وهذا بخلاف موقف كل الرؤساء الأمريكان السابقين ففي العام 1979 صرح الرئيس ريغان بأن المستوطنات لا تتفق مع

القانون الدولي، فيما وصفها الرئيس بيل كلنتون بالعقبة أمام السلام أما بوش الابن فدعى لتفكيك المستوطنات غير المصرح بها، أو غير القانونية فيما دعى أوباما لتجميد بناء المستوطنات بالكامل شرط أساسي لمفاوضات السلام حتى انهم سمحوا في 2016 بإدانته حين أحجموا عن حق النقض الفيتو في سبيل إعطاء مجال للسلام وبالتالي فإن ترامب تبنّى بشكل كامل السردية الإسرائيلية التوراتية دون ذكر للرواية أو المعاناة الفلسطينية، فيما سيتم ضم 97% من المستوطنين لإسرائيل مع بقاء 3% في جيوب داخل أرض دولة فلسطين وبذلك تستوعب معظم المستوطنات.

7.قطاع غزة: ستنفذ إسرائيل التزاماتها وفق الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني فقط إذا سيطرت السلطة أو أي جسم آخر مقبول لدى إسرائيل على الوضع في القطاع، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية وأوجدت منطقة منزوعة السلاح، كما يجب إعادة الأسرى الإسرائيليين والجثامين لدى توقيع الاتفاق، وهناك شروط على حركة حماس، وبعد تنفيذ هذه المطالب سيتم تنفيذ الرؤية لقطاع غزة عبر مراحل، كما ان هناك احتمالات انشاء ميناء في غزة ومطار بعد 4 سنوات من توقيع الاتفاق، وبافتراض الرضا الكامل عن مدى الالتزام، يمكن إقامة جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة وكذلك بناء مطار للطائرات الصغيرة[19].

8.منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت: استعدت الولايات المتحدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراضٍ محتلة (غور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وهو ما أعاد تفسيره نتنياهو في المؤتمر الصحفي نفسه الذي عقد لإعلان الصفقة[20].

أما حول مصير الفلسطينيين المقيمين في الغور فالصفقة تحدثت عن أهمية وجود مفاوضات حول مصيرهم ونتائج المفاوضات ستحدد كما تقول الصفقة في صفحة (12) فيما إذا بإمكانهم البقاء بتصاريح إسرائيلية، أو مغادرتهم.

كما اقترحت صفقة القرن على إسرائيل أن توفر منطقة شمال البحر الميت لاستعمالها منتجعاً للفلسطينيين، وستكون المياه ملكاً إسرائيلياً وسيسمح للفلسطينيين للدخول إلى عمق محدود تحت الرقابة، والحراسة الإسرائيلية أما آلية الوصول لهذا المنتجع فسيتم بين الطرفين مفاوضات لبناء ممر "شارع" داخل الأراضي التي تخضع للسيادة الإسرائيلية، أو كما جاء في الصفقة، ممراً في الأراضي الإسرائيلية للوصول إلى هذا المنتجع أما من هو الذي سيسمح له بالوصول، وكم مدة البقاء في المنتجع وعدد أيام فتحه فهذه الأمور خاضعة للمفاوضات[21].

قضايا أخرى: وهي متنوعة وأهمها التالي:

1. سوف يدعم التمويل الإضافي تطوير مرافق جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، في الضفة الغربية، وقطاع غزة مما يضع حداً لمخاطر الصحة العامة المستمرة التي تشكلها مياه الصرف الصحي، وسيتم استخدام هذه المياه المعالجة مما يؤدي لتوفير كميات هائلة من المياه القابلة للاستخدام في الزراعة والصناعة[22].

2. اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة يتحدث عن استمرار الإعفاءات الحالية والتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقات مستقبلية.

3. منطقة تجارة حرة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية.

4. إنهاء التحريض ونشر ثقافة السلام، وتشكيل لجان مشتركة، وتغيير المناهج الدراسية.

5. توسيع العلاقات الاقتصادية.

6. إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (دولة فلسطين والأردن ودول الخليج ومصر وإسرائيل ومن يرغب من الدول الأخرى) من أجل مواجهة" المنظمات الإرهابية وإيران".

منذ اللحظة الأولى التي تدحرج فيها مفهوم أو شعار السلام الاقتصادي، رفضه الفلسطينيون رسمياً عبر سيول متكررة من التصريحات، وفي بعض الأحيان رافضين المشاركة في مؤتمرات دولية، احتضنت فكرة التعاون الاقتصادي في ظل غياب الحل السياسي. وفي أحيان أخرى حاولوا إحداث خرق في مفهوم السلام الاقتصادي الإسرائيلي، مثال التقدم بمشاريع اقتصادية في مناطق ج، أو محاولة الحصول على دعم من الدول المانحة من أجل إقامة مطار في الضفة الغربية، إضافة إلى محاولة تغيير قواعد لعبة اتفاق باريس الاقتصادي، ولا شك أن هنالك العديد من الأمثلة الأخرى.

خلال ثمانية وعشرين عاماً من عمر أوسلو، وحتى في ظل طرح السلام الاقتصادي على طريقة نتنياهو، الذي يعتقد بأنه سيكون سبباً للهدوء الأمني والسياسي، لم تخرج السياسية الإسرائيلية عن مفهوم حسن النوايا التي هي بجوهرها اقتصادية، بدءاً من التلاعب المقصود بالتوقف عن دفع ضريبة المقاصة كنوع من الضغط ثم إعادة دفع مستحقات الضرائب الفلسطينية، وصولاً إلى إعطاء أعداد أكبر من التصاريح للعمال، ورجال الأعمال، والتلاعب بعملية السيطرة على المعابر وزيادة وإنقاص عدد ساعات عملها. وبالمقابل تم تجاهل المتطلبات الاقتصادية الحقيقية مثل البناء والاستثمار في المناطق المسماة ج، التي من شأنها أن تخلق استدامة اقتصادية حقيقية، وبذلك تمكنت إسرائيل أن تستخدم العامل الاقتصادي كجزرة تُطوِع بها حالات التمرد الانفعالية التي سادت لدى الفلسطينيين نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية، وكأداة فعالة لإدارة الصراع السياسي وإبقائه، لكن دون إحداث أضرار نوعية لإسرائيل بمعنى أنها لن تتناول أي من قضايا الحل النهائي أو تقدم تنازلات سياسية للجانب الفلسطيني[23].

مع تعذر استمرار إسرائيل في اعتماد مبدأ «إدارة الصراع» في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، بفعل الإنتفاضة الأولى، المباركة، تم جرّ إسرائيل، (بقرار من الرئيس الأمريكي، جورج بوش الأب، ووزير خارجيته، جيمس بيكر) إلى «مؤتمر مدريد» وبعد ذلك إلى «اتفاقية أوسلو». لكنها نجحت في التحلّل من

كل الإلتزامات المترتبة على تلك الإتفاقية خلال أقل من سنتين من اعتمادها، وعادت إلى سياسة «إدارة الصراع».

نشهد هذه الأيام تطوراً جديداً في السياسة الإسرائيلية، والسعي إلى «تقليص الصراع» الذي يحتوي على بنود «السلام الاقتصادي»؛ و«التخفيف» من التّضييق على الفلسطينيين في مناطق السُلطة؛ و«تقليل» عدد الحواجز في الضفة الفلسطينية؛ و«تسهيلات» على صعيد الحركة التجارية من استيراد وتصدير بين الضفة والقطاع، ومنهما إلى دول الجوار؛ وما إلى ذلك من خطوات ليست أكثر من فُتات تافه، لا يرقى إلى الحد الأدنى من الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفى هذا يرى عدد كبير من الباحثين أن السلام الاقتصادي لا يحقق سلاماً أو اقتصاداً وفى هذا يقول د.مازن العجلة الخبير في الاقتصاد أنه مفهوم مضلل وشعاراتي ويستخدم كبديل لمسار التسوية خاصة وأن اليمين صبغ إسرائيل برؤاه وأنه لن يكون هناك اقتصاد حقيقي فلسطيني بدون وجود إطار سياسي محدد وأنه علينا قراءة الحالة السياسية الاقتصادية في ظل السياسة الاستعمارية على الاقتصاد والموارد وفى ظل رفض حق تقرير المصير فالقفز عن مسار المفاوضات يعنى اضعاف الاقتصاد فلا يوجد حقيقة سلام اقتصادي انما شعار ومنهجية تظهر وقت الضغط[24].

وقد خلصت عدة دراسات حول السلام الاقتصادي احدها للباحث د.رائد حلس بعنوان (خطة كيري الاقتصادية وصفقة القرن) أنه مجرد محاولة أمريكية إسرائيلية لتمرير الاطماع الإسرائيلية وإلى إقامة علاقات اقتصادية وتحالفات استراتيجية مع الدول العربية (التطبيع) دون التوصل إلى حل عادل لإنهاء الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي بشكل نهائي[25].

فيما يجيب الباحث د. سلامة أبو زعيتر عما إذا يحقق السلام الاقتصادي التنمية واستدامتها؟ فيقول:

ما تقوم به حكومة الاحتلال بخطتها الاقتصاد مقابل الأمن سواء من طرف واحد أو بتفاهمات متفق عليها عبر الوسيط المصري أو القطري لن يحقق التنمية المرجوة، بما يساهم بتخفيف معاناة المواطنين؛ لكنها تأتي في سياق التخفيف الإنساني الشكلي، وإذا أردنا أن نلمس تنمية حقيقية يجب أن يوازي ذلك خطوات ملموسة **ومنها التالي:**

- دخول عمال بشكل رسمي للعمل داخل الخط الأخضر بعدد متفق عليه فوق 50 ألف وضمن شروط وظروف عمل لائقة وآمنة وعادلة، واستعادة حقوق عمالنا منذ عام 1970.
- تطوير سياسات العمل والبنية الاقتصادية الفلسطينية وتحسين الأجور وهذا يحتاج نظام اقتصادي سياسي قوي وقادر على وضع استراتيجية اقتصادية وطنية.
- تعزيز قدرات سوق العمل الفلسطيني، وتعويض المتضررين من أصحاب رأس المال والعمال، وتطوير السياسات الوطنية والنظام الفلسطيني
- استحداث فرص عمل محلية وخاصة على صعيد التوظيف في القطاع العام ووكالة الغوث..إلخ
- الاستثمار الأمثل بالعنصر الاجتماعي وهو الإنسان وتنمية مهاراته.
- الانفكاك بشكل فعلي عن تبعية الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في ظلّ المهن الحديثة والتكنولوجيا والعمل الحر والعمل عن بعد والذي يتسبب الاحتلال بكثير من المعيقات لتحقيق أهدافها.
- اصدار العملة الفلسطينية المعتمدة بشكل نظامي وقانوني.

كما يعتقد أن الاستفادة من أي تسهيلات إسرائيلية يجب أن يكون متفق عليه فلسطينيا ويأتي ضمن خطة اقتصادية ووطنية، بحيث يساهم ذلك في تعزيز الجبهة الداخلية والصمود، وهذا يحتاج العمل بشكل موازي ووحدوي قائم على إنهاء الانقسام وتوحيد الموقف الفلسطيني تجاه هذه القضايا الاقتصادية والسياسية بحيث تصبح جزء من برنامجنا الوطني[26].

ثانياً: تقليص الصراع

تعبير (تقليص الصراع) ليس جديداً في الصحافة الإسرائيلية إلا أنه لم يكن مبادرة سياسية إسرائيلية معلنة إلا في الفترة الأخيرة، وتحديداً: منذ تشكيل حكومة إسرائيل التي ترأسها بينيت، حيث ورد هذا التعبير في خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، في جلسة الكنيست، (البرلمان الإسرائيلي) للتصويت على نيل حكومته الثقة يوم 13 يونيو 2021، وذلك عندما تحدث في خطابه عن أن (الصراع مع الفلسطينيين ليس صراع حدود، وهو بالتالي لن يختفي، ولكن الهدوء سيؤدي إلى خطوات على الصعيد الاقتصادي، وإلى تقليل الاحتكاك، وإلى تقليص الصراع).

كان من الممكن ان لا يلفت استخدام بينيت لتعبير (تقليص الصراع) أي انتباه خاص، لولا كشف مصادر إعلام إسرائيلية، أن بينيت يتواصل بشكل دائم ومكثّف مع د. ميخا غودمان، مؤلف كتاب (مِلكود 67) أي (مصيدة 67) والذي يعتبر نبي فكرة وتعبير تقليص الصراع الذي أورده في مقال له بعنوان «ثماني خطوات لتقليص الصراع» في مجلة «ليبيرال» الشهرية الإسرائيلية، في عدد شهر آذار/مارس 2019، وقال فيه: (فشل اليسار في إسرائيل) في محاولته إنهاء الإحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بينما فشل اليمين في إسرائيل في تطبيق فكرة إسرائيل الكبرى، ولذلك فإنه يجب علينا، بدل الحديث عن إنهاء الصراع، أو استمرار الوضع الراهن، أن نبحث عن طرق لتقليص الصراع[27].

الخطوات الثمان لتقليص الصراع حسب غودمان

وسمّاها خطة ثمانية + خمسة، وتستهدف تقليل الاحتكاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من دون أي حلول سياسية سيادية، ومن دون أن تهدّد "أمن إسرائيل"... والثمانية باختصار شديد، كما ضمنّها في مقاله، وكتابه:

1-ربط كل مناطق "أ" و"ب" داخل الضفة الغربية مع بعضها، من خلال إنشاء بنية تحتية من الشوارع السريعة والأنفاق والجسور، كي يتنقل الفلسطيني

من الخليل إلى جنين مرورا بأريحا بدون أن يشعر أنه تحت احتلال، وبدون أن يلتقي بجندي إسرائيلي واحد أو يتوقف عند حاجز. بهدف تغيير الواقع المرير الذي يعيشه الفلسطيني.

2- منح مساحات إضافية للسلطة الفلسطينية تكون على أطراف القرى والمدن، وهي أطراف قام الفلسطينيون أصلا بالتوسع عليها بشكل "غير قانوني". ويمكن ضرب عصفورين بحجر، إذ إن إقامة بنية تحتية لربط المناطق الفلسطينية ستتطلّب أن تقدّم إسرائيل "تنازلات" في المناطق "ج" والتي يمكن أيضا الاستفادة منها للتوسّع العمراني والتكاثر الطبيعي.

3- السفر إلى الخارج من أهم التجارب التي تجعل الفلسطيني يشعر بوجود الاحتلال. يقترح غودمان توسيع جسر اللنبي وتسهيل تنقل الفلسطينيين، بحيث لا يمكث الفلسطيني في الجسر أكثر من نصف ساعة لاجتيازه بدلاً من ثماني ساعات. ومثل هذه الخطوة لن تضرّ بالأمن الإسرائيلي، كما يقترح غودمان إضافة إلى ذلك افتتاح محطة مغادرين في الضفة الغربية تكون مرتبطة مباشرة مع مطار بن غوريون، وتسيير خط حافلات بينهما. هذه القضية وحدها قادرة على أن تُحدث نقلة نوعية في مفهوم الفلسطينيين حول الاحتلال.

4- زيادة عدد تصاريح العمال الفلسطينيين ليصل إلى حوالي 400 ألف.

5- تخصيص مساحات في المنطقة "ج" لغرض إنشاء مدن صناعية.

6- ربط التجار الفلسطينيين بخطوط مباشرة مع الموانئ البحرية والجوية الإسرائيلية على نمط الخطوط اللوجستية المسماة "باب إلى باب" والتي ستعفي التاجر الفلسطيني من المرور عبر المعابر التجارية المرهقة من خلال فتح مسار "آمن" له.

7- إلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية التي يعتبرها الفلسطينيون إعادة إنتاج للاحتلال بأدوات اقتصادية، ويقترح غودمان منح استقلالية اقتصادية شبه كاملة للفلسطينيين.

8- انضمام إسرائيل إلى جهود القيادة الفلسطينية الرامية إلى الاعتراف بفلسطين دولة في الأمم المتحدة! بيد أن اعتراف العالم يجب أن يكون اعترافاً بدولة فلسطين، وليس بحدودها (دولة بلا حدود). هذا قد يفتح الباب لتحوّل السياسات الإسرائيلية من سياسات "الضم الزاحف" إلى سياسات "الانفصال الزاحف" بدون التزامات جغرافية مقيتة.

أما "المبادئ" الخمسة فهي تخص استمرار "الأمن" الإسرائيلي: سيستمر جهاز الأمن العام والاستخبارات الإسرائيلية في العمل في أنحاء الضفة الغربية، سيواصل جيش الاحتلال العمل، حيث يقتضي الأمر، في جميع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني كما هو الآن، استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في غور الأردن. سيبقى المجال الجوي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، سيبقى الفضاء الكهرومغناطيسي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة[28].

باختصار شديد، هي عملية تزيين جديدة للاحتلال، مع توسّع ملحوظ، وتكريس وجود المستوطنات، وهي لا تشمل غزّة كما هو واضح، ولا تحتاج لا عملية تفاوض ولا موافقة الشعب الفلسطيني، لأنها في الأصل محاولة لحل مشكلة "إسرائيل" لا فلسطين، إذ تدور رحى انشقاق "قومي" بين يمين يدعو إلى ضم الضفة الغربية ويسار رافض للاحتلال، وقد جاءت نتيجة مشاورات ودراسات، وحاصل جمع عدد كبير من آراء واجتهادات ساسة وكتاب ومفكرين إسرائيليين كما يقول غودمان الذي يعتقد أنها "الحل السحري" للمواءمة بين الانفصال والاحتلال وتحقيق معادلة "الأمن" إذ يقول: "على الرغم من أنه لا يمكن الانفصال عن الفلسطينيين بشكل كامل من دون تعريض أمن الإسرائيليين للخطر، فإن البديل ليس الشلل، من الممكن الانفصال بشكل شبه كامل عن الفلسطينيين من دون تعريض أمن الإسرائيليين للخطر[29]."

في أعقاب هذا المقال تم تشكيل عدد من الإسرائيليين لمجموعة باسم (مبادرة تقليص الصراع) والتي يحاول أعضاؤها الدفع باتجاه إقرار خطوات محدّدة، مثل تسهيلات العبور على جسر اللنبي، وتبسيط منح تصاريح العمل

للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة استقلالية الفلسطينيين في مجالات الطاقة، مثل: استيراد النفط من الأردن، وإقامة حقول إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، والسماح بالتنقيب واستخراج الغاز مقابل ساحل غزّة وما إلى ذلك من تسهيلات مشابهة.

هذه الحقائق تشير إلى أن حكومة بينيت، (أو على الأقل أعضاء الأحزاب اليمينية العنصرية المتطرفة فيها، مثل الحزبين إسرائيل بيتنا وامل جديد برئاسة أفيغدور ليبرمان وجدعون ساعر، وربما حزب «كحول لفان» برئاسة بيني غانتس أيضا) تعتبر «تقليص الصراع» مبادرة سياسية، وقد لا نخطئ إذا اعتقدنا أن بينيت قدّمها وعرضها على الرئيس الأمريكي، جو بايدن، وإدارته، في زيارته مؤخّرا إلى واشنطن، بل وأن للأمر علاقة ما بالقمة الثلاثية في القاهرة في بداية سبتمبر من العام 2021 والتي تم عقدها لتوحيد الرؤية بين القادة الثلاثة للتعامل مع التحركات السياسية والإقليمية والدولية لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط ، التي جمعت الرئيسين عبد الفتاح السيسي ومحمود عباس والملك الأردني، عبدالله الثاني[30].

يطرح الكاتب عماد شقور رؤية سياسية متدرجة للرد على تلك الطروحات حيث يقول: مجمل هذه التطورات تستدعي مبادرة فلسطينية صريحة، تتعامل مع الإسرائيليين بصراحة ووضوح، تحت عنوان: «حل الدولتين» الذي نسعى إلى تحقيقه، هو في نظرنا، ليس «حلاً» وإنما هو خطوة أولى من ثلاث خطوات توصلنا نحن والإسرائيليين إلى «الحل» بأل التعريف، وبعد إنجاز خطوة «حل دولتين لشعبين» سنعمل على إنجاز الخطوة الثانية، وهي «إقامة كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية» وفور إنجاز هذه الخطوة نبدأ السعي لإنجاز الخطوة الثالثة والأخيرة: خطوة إقامة الدولة الواحدة، من النهر إلى البحر لجميع من هم مواطنون في إسرائيل ولجميع الفلسطينيين على أرض فلسطين وفي دول اللجوء والشتات.

ويكمل قائلاً بهذه المبادرة، نتعامل مع الإسرائيليين مباشرة، بصراحة وصدق ووضوح، من فوق رأس حكومتهم وقيادات أحزابهم اليمينية العنصرية. فالإسرائيليون ليسوا أغبياء، ومحاولة استغبائهم، بأن نحاول إقناعهم أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على 22٪ من أرض فلسطين، هي «الحل النهائي» للقضية الفلسطينية، لم تنجح، وليس في الأُفق المنظور، (حتى ولا البعيد) ما يشير إلى إمكانية اقتناع الإسرائيليين بأن الشعب الفلسطيني، لا بأجياله السابقة، ولا بجيله الحالي، ولا بأجياله المقبلة، سيقبل بالتنازل عن أي من حقوقه الطبيعية المشروعة.

يعرف الإسرائيليون أنه من الطبيعي والمنطقي، والبديهي أيضاً، إنعدام وجود احتمال تبخر أو ذَوَبان سبعة ملايين فلسطيني يقيمون على أرض فلسطين، ومثلهم في دول اللجوء والشتات. ويعرف الفلسطينيون أنه من الطبيعي والمنطقي، والبديهي أيضاً، إنعدام وجود احتمال تبخر أو ذَوَبان سبعة ملايين يهودي يقيمون في إسرائيل، ولا بديل عن «حل حقيقي ينهي الصراع» وتنتهي معه خرافة أوهام تخوف اليهود من إلقائهم في البحر، وينتهي معه الظلم الذي لحق بالفلسطينيين: ظلم التمييز العنصري داخل «الخط الأخضر» وظلم الاحتلال والاستعمار والحصار في مناطق السلطة، وظلم القاء نصف أبناء الشعب الفلسطيني في «صحراء» اللجوء والمنافي [31].

إن "تقليص الصراع" لا يشمل حل الدولتين، ولا انسحاباً إسرائيلياً من أراضي 1967، بمعنى أنه لا يأتي لإنهاء الصراع، بل يسعى لضمان أمن إسرائيل، عبر الانتقال من "إدارة الصراع إلى إدارة الاحتلال."

المقال التأسيسي الذي عرض المفهوم لأول مرة وتحوّل إلى مرجعية تلهم أحزاب اليمين والوسط الإسرائيلية في مقاربتها للمسألة الفلسطينية. والمقال الثاني كتبه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك، وينتقد فيه مفهوم "تقليص الصراع" معتبرا إياه تحويراً جديداً للخطاب والممارسة الإسرائيلية اليمينية، وفي المقال الثالث يرد غودمان على انتقادات باراك، أما المقال الرابع والأخير فهو

لميرون رابابورت ويقدّم من خلاله انتقاداً أكثر راديكالية للمفهوم يستند إلى معارضة تامة لمبدأ الاحتلال الإسرائيلي المرتكز إلى "ضرورات أمنية."

يذكر أن غودمان صكَّ "تقليص الصراع" كحل توافقي ما بين "اليسار" واليمين الصهيونيين، بل إنه يعرضه كبرنامج عمل قد يتلاءم أكثر مع الأحزاب الإسرائيلية المصنفة كأحزاب وسط، بمعنى أن تقليص الصراع هو ضرورة إسرائيلية داخلية للخروج من الطريق المسدود والتجسير ما بين رافضي استمرار الاحتلال (اليسار) وما بين المتمسكين بالتواجد في الضفة الغربية بدواع أمنية (اليمين الصهيوني)، بعيداً أن يأخذ بعين الاعتبار موقف الفلسطينيين وحقوقهم المستندة لاتفاقيات ولمعايير دولية متنوعة.

ويرى يه بينيت مخرجا للتناقض الجوهري ما بين طبيعة إسرائيل الاستيطانية، وما بين عملية السلام التي دخلتها منذ العام 1993، والتي تستند إلى مبدأ حل الدولتين على أساس حدود العام 1967.

كما يأتي "تقليص الصراع" أيضا من داخل منظومة "إدارة الصراع" لكنه يختلف عن مفهوم السلام الاقتصادي. فـ "تقليص الصراع" لا يسعى إلى خلق علاقات اقتصادية وطيدة قد تساهم في وصول الفلسطينيين إلى تنازلات حقيقية أثناء نقاش ملفات الوضع النهائي، بل إنه يستند إلى اعتقاد بأن حل الدولتين غير قابل للتطبيق عمليًا، أما التسهيلات الاقتصادية فهدفها ليس خلق مصالح متبادلة بين المتصارعين وإنما الحد من "تذمر" الفلسطينيين من استمرار الاحتلال.

كما يمنح "تقليص الصراع" للفلسطينيين تنازلات أخرى تتعدى الحقل الاقتصادي، لكنها لا ترقى أبدًا إلى المستوى السياسي، تتعلق هذه التنازلات بالتحديد بإزالة، أو تخفيف/ تقليص، الميكانيزمات التي قد توفر للفلسطينيين أرضية للشعور بأنهم تحت الاحتلال، وفي مواجهة دائمة مع "عدو" يحاصرهم، يتحكم في حركتهم عبر الجغرافيا، يمنعهم من السفر أو حتى يتحكم في اقتصادهم (الاستيراد والتصدير والعمالة) [32].

وفي نفس السياق، ذكر د. مهند مصطفى الباحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" أن مشروع بينيت المعروف باسم "خطة التهدئة"، يقوم على قبول النتائج المترتبة على اتفاق "أوسلو"، لكن مع عدم وجود رغبة في التقدّم في أي عملية سياسية، حيث يسعى من خلال ذلك إلى الإبقاء على الواقع القائم، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلّة والاعتراف بحقّ العودة.

وأضاف: "بينيت جاء بمحاولة لتجديد الخطاب أو المشروع السياسي اليميني، ليس بالعودة إلى ما قبل اتفاق "أوسلو"، بل عبر قبول نتائجه كما هي الآن، أي القبول بما أنتجه الاتفاق على الأرض، لكن دون التقدّم بهذه النتائج إلى الأمام". مضيفًا أن هناك ثلاث نتائج رئيسة لاتفاق "أوسلو"، تتمثّل في إقامة سلطة وطنية فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ) و(ب) و(ج)، والفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة وقطاع غزة.

وقال مصطفى: "عندما دخل بينيت الحياة السياسية لأول مرة في انتخابات العام 2013، طرح مشروعه بناءً على هذه النتائج، وأطلق عليه (خطة التهدئة)، وهي خطوط عملية لإدارة الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي". وتطرّق إلى أن أهم بند في خطّة بينيت هو ضم مناطق (ج) للسيادة الإسرائيلية بشكل أحادي الجانب بمعزل عن أي تسوية أو مفاوضات مع الفلسطينيين.

وأوضح أن بينيت يرى أن ضم مناطق (ج)، التي تُشكّل 60% من مساحة الضفة، تُقدّم حلا لمشكلتين بالنسبة لإسرائيل؛ وتتمثّل الأولى في المستوطنات إذ سيُساهم "الضم" في إضفاء شرعية على مكانتها حيث سيتحول المستوطنين إلى جزء من دولة إسرائيل، أما المشكلة الثانية، فهي "أخلاقية" وتتمثّل في مسألة الفصل العنصري "الأبارتهايد"، لذا طرح منح الفلسطينيين الذين سيتم ضمهم إلى إسرائيل مواطنة إسرائيلية كاملة.

كما لفت مصطفى إلى اعتراف بينيت في إطار خطّته بالسلطة الوطنية كإدارة حكم ذاتي على المناطق التي تسيطر عليها (أ) و(ب)، ورغبته بألّا

يتعرّض الفلسطينيون أثناء انتقالهم داخل الضفة إلى حواجز أو جنود إسرائيليين، وعليه فإن خطة بينيت تأخذ الواقع الذي أوجده "أوسلو" وتقف عنده، وتسبغ عليه غطاءً سياسيًا أيديولوجيًا، أي أنه لا يريد التراجع عنه ولا التقدّم فيه، بالتالي، فإنه ينظر للسلطة بشكلها الحالي، على أنها الكيان الذي يعبر عن الطموح والآمال السياسية للفلسطينيين، ومن جهة ثانية فإنه يطرح نفسه كإنسان أخلاقي وليبرالي. من هنا فلا مشكلة لديه بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة.

وذكر مصطفى أيضًا أن الخطة تتضمّن منع عودة أي لاجئ من أي دولة عربية حتى إلى الضفة، واستمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية عليها، إضافة إلى تثبيت الفصل بين الضفة والقطاع (33).

بعض المواقف الدولية لتقييم الوضع وللخروج من الأزمة

رغم أن المو قف الدولي مناصر وداعم في معظمه لحل الدولتين ومنه حتى أمريكا التي صرح عدد من قادتها على موافقتهم على هذا الحل إلا أن انسداد عملية التسوية دفعت بعض المتخصصين لطرح أفكار للخروج من الأزمة، ففي مقال بعنوان (لن يثمر السلام الفلسطيني الإسرائيلي في أي وقت قريب) للمتخصصة في قضايا الدفاع والسياسات الخارجية في معهد الريادة الأمريكية "أليسون سكوارتر" توصى بسياسة لإنقاذ حل الدولتين من خلال ثلاث نقاط وهي :(34)

1-التركيز على الازدهار الاقتصادي.

2-إعطاء أولوية للصراع في جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية.

3-إجراء انتخابات حرة في الأراضي الفلسطينية والشروع بتقديم خليفة للرئيس الفلسطيني يتمتع بالقبول.

فيما يرى "روى بلينك" الباحث في مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية أن الحكومة الإسرائيلية عاجزة عن تحقيق إنجازات نوعية على المستوى الداخلي من شأنها ضمان إعادة انتخابها طالما أن رأس الحكومة لا يحظى بأغلبية مريحة في الكنيست ولتحقيق ذلك تحاول الحكومة الإسرائيلية

استثمار مجهودها الأعظم في السياسة الإقليمية وتبذل مجهوداً كبيراً في بناء الصورة والعلاقات العامة.

أما "فلورينس غواب" نائبة مدير معهد الاتحاد الأوروبي لدراسات الامن فترى أن الضبابية تحيط بمستقبل منطقة الشرق الأوسط ورغم ذلك ستستمر في لعب دورها كحلبة منافسة للقوى الإقليمية على الرغم من وجود ثلاث إشكاليات تعبر عن التشاؤم في قضايا الإقليم وهي:

1-العمى السائد وامتلاك صفر معلومات عن مستقبل المنطقة.

2-لا يستطيع الأفراد استخدام الفرص المتاحة لتحسين المستقبل.

3-الإفراط في التشاؤم يخنق الأفعال لأنه ينتج تأثير "كساندرا" بمعنى يخنق قدرة الأفراد على رؤية الأشياء أو فهمها قبل الآخرين بوقت طويل بسبب عدم تصديق من حوله بهذه النبوءات.

الخلاصة

1-لا وجود لسلام اقتصادي او تقليص الصراع فالاثنين محاولة لتجميل الاحتلال وستظل تطرح طالما ليس هناك رؤية لحل الدولتين.

2-لايوجد تنمية اقتصادية بدون إطار سياسي يضع الخطط وسياسات التنمية.

3-تقديم بعض التسهيلات الاقتصادية بدون خطة واضحة وفي سياق استراتيجية وطنية فلسطينية متفق عليها، يهدف لبرمجة وعي المواطنين والجماهير العمالية باتجاه قضاياهم الإنسانية والاقتصادية كأولوية لتوفير متطلبات الحياة في ظل الفقر والبطالة والحصار، على حساب القضية الوطنية وبعدها السياسي.

4-يجب توظيف التسهيلات لتعزيز صمود الناس على الأرض وأن نقبل التسهيلات دون إغفال حراكنا السياسي الذي لابد أن يبقى قائماً.

5-هناك استغلال واضح لحاجات شعبنا لتمرير حلول سياسية وإسرائيل كمسيطرة أمكنها استخدام الاقتصاد كأدوات ضغط سياسي.

6-يجب أن نفرق بين ترتيبات اقتصادية وسلام اقتصادي يطرح كبديل عن السياسي لذلك لا يُفترض أن نرفض أي تحسينات أو ترتيبات طالما أنها تصب في صالح المواطن لان الاحتلال يسعى بكل تأكيد من وراء خنق الفلسطينيين اقتصادياً بوضع المواطن والقيادة السياسية في مواجهة بعضهم.

7-أى تسهيلات يجب أن تتبعها خطط فلسطينية مدروسة تبقى على حل الدولتين وأن تبقى العلاقة بين الفلسطيني والإسرائيلي في حدود القانون والاتفاقيات الدولية فلا يجوز أن يدخل العمال تحت تصاريح تجار فالأمر له علاقة بالسلطة والحقوق سواء لجانب السلطة أو العمال.

8-إسرائيل تبحث عن حل لكل من قطاع غزة والضفة الغربية كل على حده ولها رؤية بحل مشكلة القطاع عن طريق مصر اعتماداً على الانقسام الفلسطيني وسيطرة حركة حماس فيما ترى الحل بالضفة الغربية بحكم ذاتي محدود تكون السيادة المطلقة فيه لإسرائيل كل هذا من خلال تعظيم الممارسات الاقتصادية.

9-اقتصادنا بحاجة للخروج من الأزمة وحالة الضنك التي نعيشها لذلك يجب التعامل باحترافية وأن يكون لدينا فكراً واعياً للتعامل مع هذه الخيارات بالمقابل يجب التصدي لمحاولات التهرب السياسي بطرح أفكار جديدة يمكن دراستها والعمل عليها كدولة تحت الاحتلال أو الدولة الواحدة بمعنى المزج بين الخيار السياسي وتحسين الظروف الاقتصادية.

المراجع

1-سمارة سمارة: هل الاقتصاد في خدمة السياسة أو العكس، الخليج، 30 أبريل 2017.

2-علاء الترتير: الاقتصاد السياسي للتنمية في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 17 أغسطس 2021.

3-رجا الخالدي: في وداع السلام الاقتصادي الإسرائيلي الأمريكي، السفير العربي، 20 ابريل 2019.

4-ندوة بعنوان السلام الاقتصادي وتقليص الصراع مخاطر سياسية واقتصادية، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، 1 ديسمبر 2021.

5-رجا الخالدي: في وداع السلام الاقتصادي الإسرائيلي الأمريكي، مرجع سابق.

6-د. ماهر الشريف: السلام الاقتصادي خلفياته، مضامينه، وأهدافه، حزب الشعب الفلسطيني، 8 يونيو 2019.

7-يزيد صايغ: خطة جون كيري لفلسطين من النمو الاقتصادي الى السلام، مركز مالكوم كير كارنيغى للشرق الأويسط، 15 نوفمبر 2013.

8-جمال أبو لاشين: منظمة التحرير الفلسطينية، التطور وحدانية التمثيل التسوية السياسية، سلسلة مقالات.

9-هيومن رايتس ووتش: تقرير السلطات الإسرائيلية وجريمتى الفصل العنصرى و الاضطهاد،27 ابريل 2021.

10- عبد اللطيف برادة: استراتيجية نفوذ اقتصاد إسرائيل على منظمة الشرق الأوسط، أنفاس برس، 17 فبراير 2021.

11- علاء الترتير، الاقتصاد السياسي للتنمية في فلسطين، مرجع سابق.

12- ناصيف معلم: أخطأنا نحن الفلسطينيين في قرائتنا لصفقة القرن، 4 فبراير 2020.

13- م . ت . ف: أبرز وأهم بنود صفقة ترامب، الموقع الاخباري الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 18 فبراير 2020.

14- وليد عبد الحي: تقدير موقف لصفقة ترامب، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، فبراير 2020.

15- ناصيف معلم: أخطأنا نحن الفلسطينيون، مرجع سابق.

16- جمال أبو لاشين: العلاقة الأردنية الفلسطينية بين الوصاية والسيادة، الحوار المتمدن – العدد 4329، 8 يناير 2014.

17- وليد عبد الحي: تقدير موقف مرجع سابق.

18- ناصيف معلم: أخطأنا نحن الفلسطينيون، مرجع سابق.

19- م . ت . ف: أبرز وأهم بنود صفقة ترامب، مرجع سابق.

20- جمال أبو لاشين: العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق.

21- ناصيف معلم: أخطأنا نحن الفلسطينيون، مرجع سابق.

22- عزمي بشارة: ندوة فكرية صفقة القرن في سياق تاريخي، موقع عرب 48، 3 فبراير 2020.

23- د. مازن العجلة: ندوة سياسية – السلام الاقتصادي وتقليص الصراع، ورقة عمل مخاطر سياسية واقتصادية، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني 1 ديسمبر 2021.

24-د.مازن العجلة:ندوة سياسية ، المرجع نفسه.

25-د. رائد حلس: مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الثالث، الجزء الثاني.

26-د. سلامة أبو زعيتر: ندوة سياسية السلام الاقتصادي وتقليص الصراع، مخاطر اقتصادية ورقة عمل، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، غزة، 1 ديسمبر 2021.

27–عماد شقور: من إدارة الصراع إلى تقليص الصراع، القدس العربي، 8 سبتمبر 2021.

28–وليد حباس: ماذا يعني بينت بتقليص الصراع مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية، مدار، 2 أغسطس 2021.

29–حلمي الأسمر: جديد حكومة بينت تقليص الصراع، ملتقى فلسطين، 19 أغسطس 2021.

30–سارة الشلقاني: بدء أعمال القمة الثلاثية بين الرؤساء السيسي وعباس والملك عبد الله، الدستور الاردني، 2 سبتمبر 2021.

31–عماد شقور : من إدارة الصراع إلى تقليص الصراع، مرجع سابق.

32––وليد حباس: في مفهوم "تقليص الصراع"– الخلفية، الغايات والمآلات، ترجمة بلال ظاهر، تحرير أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية 75، مدار، 4نوفمبر 2021.

33–مهند مصطفى: مفهوم بينيت لتقليص الصراع وتجميله، ندوة افتراضية، موقع عرب 48، 19 سبتمبر 2021.

34–محمد دار خليل: القراءة الشهرية لأبرز ما تناولته مراكز الأبحاث الأجنبية أكتوبر 2021، مركز رؤية للتنمية السياسية،6 نوفمبر 2021.

علاقة إسرائيل بجمهورية جنوب السودان وتداعياتها على الاستقرار الداخلي (إتفاقية السلام)

أ.عودة عابد*

مقدمة:

حاولت إسرائيل أن تضع لها دوراً فاعلاً في القارة الأفريقية ، لأن المنطقة ذات أهمية استراتيجية، فسارعت بمد جسور التعاون مع دول المنطقة للحصول على فوائد اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وانطلاقاً من إدراك إسرائيل لأهمية المنطقة فقد رسم ساستها استراتيجية تعتمد على أكثر من وسيلة دبلوماسية، واقتصادية وثقافية ، فضلا عن التعاون العسكري، وقد لاقت توجهات إسرائيل بترحيب ودعم الولايات المتحدة؛ لوجود مصالح مشتركة بينهما في المنطقة نفسها، لذا اكتسبت دولة جنوب السودان أهمية كبيرة في الاستراتيجية الإسرائيلية، وذلك لقربها من منابع نهر النيل والذي تسعى إسرائيل للاستحواذ عليه، فقد استثمرت إسرائيل حالة التنافر والصراع الدائر بين الحكومة السودانية و(الحركة المسلحة) في الجنوب آنذاك ،من أجل تعميق حدة ذلك الصراع عن طريق اتباع استراتيجيتها المعروفة بـ(شد الأطراف وبترها) التي وضعها نخبة من ابرز المفكرين الصهاينة في حقبة الخمسينات، و التي على أساسها سعت إسرائيل إلى إذكاء الصراع في المنطقة وتعميق الصراع المذهبي/ الديني عن طريق إقناع الجنوبيين بأن صراعهم يعد مصيرياً، وهو يدور بين شمال عربي مسلم، وجنوب

* ماجستير علوم سياسية، شؤون أفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

زنجي مسيحي، وهذا يعني أن إسرائيل أعطت الصراع الدائر في جنوب السودان بعداً حضارياً حينما صورت الحرب في الجنوب على أنها حرب بين الحضارة العربية والحضارة الأفريقية بهدف زعزعة الثقة بين العرب والأفارقة، وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب وصولاً إلى الانفصال، وعملت إسرائيل على دعم انفصال جنوب السودان عبر أدوات مختلفة منها أداة تقديم المعونات الصحية والإنسانية ، والمعونات العسكرية والاستخباراتية، أو عبر دعم ناشطين جنوبيين من خلال الالتقاء بهم مباشرة، أو عبر سفارات الدول المجاورة للسودان ولا سيما أثيوبيا، وقد كانت إسرائيل أول دولة تبادر بالاعتراف بجنوب السودان بعد الانفصال، وساهمت بشكل كبير في الترويج لهذا الانفصال، حتى تستطيع السيطرة على تلك المنطقة المهمة في حوض نهر النيل.

شهدت العلاقات الإسرائيلية مع جنوب السودان تنامياً وتطوراً ملحوظاً عقب الانفصال مباشرة، وذلك من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون بين الدولتين في المجالات المختلفة، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وأن خطورة هذا الأمر تمتد إلى تهديد أمن دول الإقليم والأمن القومي العربي أيضا.

تحاول الدراسة استعراض تطور العلاقة الإسرائيلية مع جمهورية جنوب السودان، وأسبابها، وكيف تستفيد منها إسرائيل لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الموقع الجغرافي المتميز لجمهورية جنوب السودان الذي يربط الشمال الأفريقي المسلم مع الجنوب الأفريقي المسيحي، فضلا عن موقعها على نهر النيل جعلها تكتسب أهمية في الاستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها في الاستحواذ على مياه حوض النيل، فضلا عن تحقيق أهدافها في تجزئة الدول العربية إلى دول صغيرة متنافرة، تتاغما مع السياسة الأمريكية في المنطقة المسماة بـ(استراتيجية الفوضى الخلاقة) لتفتيت المنطقة العربية وإضعافها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على علاقات إسرائيل بجنوب السودان، قبل الإنفصال، وتطور هذه العلاقة. كما ترصد الورقة تداعيات ذلك على الأمن

الإقليمي، وتختم بمناقشة دور المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار الداخلي لجنوب السودان. والتي لها دور فاعل بهذا الانفصال المرير لدولة كانت موحدة واحدة.

أولا: العلاقة الإسرائيلية مع جمهورية جنوب السودان قبل الانفصال

تعتبر العلاقة بين إسرائيل وجمهورية جنوب السودان ليست جديدة ، وتاريخها الحقيقي يعود إلى نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي، بعد اندلاع التمرد في مدينة (توريت) جنوب السودان عام 1958، إذ اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانية (الأدوية والمواد الغذائية والأطباء) وتقديم الخدمات إلى النازحين الجنوبيين عبر الحدود السودانية إلى أثيوبيا، وفي هذه المرحلة بدأت المحاولات الإسرائيلية لاستثمار التباين القبلي في جنوب السودان، فضلا عن استثمار حالة التنافر والصراع الدائر بين شمال السودان وجنوبه ، لتعمل على تعميق حدة ذلك الصراع ومن ثم دعم توجه الجنوب نحو الانفصال ،ومن هنا كانت بداية الاتصال الإسرائيلي مع عناصر تمثل الزعامة لقبائل جنوب السودان مثل "جوزيف لا قو" قائد حركة (الانيانيا)، وتولى القيام بهذه الاتصالات من الأراضي الأوغندية العقيد "باروخ بار سيفر" وعدد من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية التي كانت تعمل في أوغندا، في هذه المرحلة تبلورت قناعة لدى الحكومة الإسرائيلية بأن تعميق الصراع في جنوب السودان هو الوسيلة الفعالة لتوريط السودان في مشكلات لا تترك له فرصة لدعم مصر أو مساندتها في صراعها ضد إسرائيل[1].

ومنذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين اتخذ الدور الإسرائيلي في جنوب السودان اتجاهاً عملياً، إذ استغلت إسرائيل بعض دول الجوار ومنها أوغندا التي تحولت منذ عام 1962 إلى قاعدة لإيصال الأسلحة والعتاد إلى (الحركات المسلحة) في جنوب السودان والتي كان يشرف عليها عناصر من الموساد

الإسـرائيلي وجنـاح الاسـتخبارات العسـكرية، كمـا تحولـت إثيوبيـا هـي الأخـرى إلـى أكبـر قاعـدة لتوصـيل المعونـات العسـكرية ووسـائل الـدعم إلـى (الحركـات المسـلحة) فـي جنـوب السـودان، فضـلا عـن تـدريب العناصـر المسـلحة، وهكـذا فقـد أخـذت الأسـلحة والمعـدات تتـدفق إلـى الحركـات الجنوبيـة فـي السـودان مـن عـدة قواعـد أساسـية فـي الـدول الأفريقيـة المحيطـة بالسـودان وبإشـراف عـدد كبيـر مـن الضـباط والمستشـارين (الإسـرائيليين)، و معظمهـا كانـت مـن الأسـلحة الروسـية الخفيفـة التـي غنمتهـا إسـرائيل مـن الجـيش المصـري أثنـاء العـدوان الثلاثـي علـى مصـر عـام 1956، فضلا عن الرشاش الشهير الإسرائيلي (العوزي)[2].

ومـع تسـلم (أوري لـوبراني) منصـب السـفير (الإسـرائيلي) فـي أوغنـدا (1965-1966)، ثـم منصـب سـفير إسـرائيل فـي إثيوبيـا (1967-1972) تطـور الـدعم الإسـرائيلي إلـى الحركـات الجنوبيـة فـي السـودان ليتخـذ آفاقـاً جديـدة، مـن بينهـا انتقـال ضـباط وجنـود مـن الوحـدات الإسـرائيلية الخاصـة (المظليـين) لتـدريب (الحركـات المسـلحة) فـي جنـوب السـودان والمشـاركة معهـم فـي المعـارك، فضـلاً عـن قيـام إسـرائيل بأنشـاء مدرسـة لضـباط المشـاة فـي (ونجـي – كـابول) فـي الجليـل الفلسـطيني لتـدريب الكـوادر العسـكرية لقيـادة الحركـة المسـلحة فـي جنـوب السـودان، إذ تشـير بعـض المصـادر إلـى أن أكثـر مـن(2000) عنصـر مـن الحركـة المسـلحة فـي جنـوب السـودان، قـد تلقـوا تـدريباتهم فـي (إسـرائيل)، ومـنهم العقيـد (جوزيـف لاقـو) زعـيم حركـة (الانيانيـا) والـذي بقـي هنـاك لمـدة سـتة اشـهر التلقـي التـدريبات المكثفـة علـى فنـون القتـال والقيـادة، ونتيجـة لـذلك الـدعم العسـكري الواسـع، تمكنـت الـدوائر (الإسـرائيلية) وبمسـاندة الأطـراف الإقليميـة والدوليـة المعاديـة للسـودان مـن توسـيع نطـاق الحـرب فـي الجنـوب، وتثبيـت دعـائم (الحركـات المسـلحة) وإرسـاء مقومـات اسـتمراريتها، وقـد اسـتمر الـدعم العسـكري الإسـرائيلي حتـى عـام 1972 عنـدما تـم توقيـع اتفـاق السـلام فـي أديـس أبابـا بـين شـمال السـودان وجنوبـه ، ونتيجـة لـذلك فقـد انحسـر الـدعم الإسـرائيلي لجنـوب السـودان، ولاسـيما بعـد قطـع الـدول الأفريقيـة علاقتها مع إسرائيل بعد حرب 1973[3].

ومع ذلك تمكنت إسرائيل خلال حقبة الثمانينات بإعادة نشاطها وبقوة بعد عودة النزاع في جنوب السودان، وذلك من خلال تقديم الدعم إلى حركات المعارضة عبر وسائل وإجراءات عدة منها إرسال الخبراء والمسؤولين عن الشؤون العربية والأفريقية لتولي عملية الاتصال بزعماء(الحركات المسلحة) في جنوب السودان، فضلاً عن إرسال الأسلحة والمعدات العسكرية واستقبال عناصر من (الحركات المسلحة) لتلقي التدريب في إسرائيل على حرب العصابات، ففي عام 1989 استقبلت إسرائيل زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) والذي طالبها بضرورة تكثيف دعمها لحركة التمرد من خلال قيامها بتدريب عدد من الطيارين على قيادة المقاتلات الخفيفة لشن هجمات خاطفة على مراكز الجيش السوداني المتمركز في الجنوب، كما قدمت إسرائيل المساعدات المالية التي وصلت إلى (500) مليون دولار، كان يتم تغطيتها من خزانة وكالة المخابرات الأمريكية وبموجب اتفاق سري مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

فقد أسهم الدعم الإسرائيلي للحركة الشعبية لتحرير السودان في انتقال مشكلة جنوب السودان من إطارها المحلي إلى الإطار الإقليمي والدولي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي للسودان، وبالتالي إضعاف مواقفه الدولية بشكل عام، فضلاً عن تزويد هذه الحركة بصواريخ ومدافع مضادة للطائرات وأسلحة متطورة، والاستمرار بتقديم الدعم السياسي لها، وقد انطلقت إسرائيل باستراتيجيتها هذه من رغبتها في دفع الحكومة السودانية باتجاه الامتناع عن مناهضة الدور الإسرائيلي في المنطقة الأفريقية، والحد من تصدير توجهاتها الإسلامية إلى حليفتها أرتيريا التي أصبحت بفعل المؤثرات الإقليمية دولة ذات تأثير سلبي في الأمن العربي ولا سيما الأمن السوداني [5].

ومع بداية التسعينات تكشف النشاط الإسرائيلي في دعم (الحركات المسلحة) في جنوب السودان، إذ استغلت إسرائيل الأحداث التي شهدتها المنطقة ومنها الحرب الأمريكية على العراق، وسقوط نظام الحكم الأثيوبي، ودخول القوات الأمريكية إلى أرض الصومال بدعوى التدخل الإنساني، وبداية استقلال إرتيريا عن أثيوبيا لتسريع وتيرة التدخل الإسرائيلي لدعم النزاع في جنوب السودان، ولا

سيما بعد أن ارتبطت الحركة الشعبية لتحرير السودان بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، وبتنسيق من أثيوبيا وأوغندا، إذ أخذت إسرائيل تمد الحركة بالأسلحة والمعدات العسكرية ومنها الصواريخ والمدافع الثقيلة ووسائل حديثة ومتطورة للتجسس والرصد، فضلاً عن الدور الذي مارسه الخبراء والمستشارين في تقديم المعلومات العسكرية، حيث اشرف خبراء إسرائيليون على تدريب القوات الاثيوبية وقوات الحركة الشعبية في جنوب السودان، فضلاً عن الزيارات المتكررة لزعيم الحركة الشعبية (جون قرنق) إلى تل أبيب، ففي العام 1990 زار (جون قرنق) تل أبيب ثلاث مرات والتقى مع قادة الجيش الإسرائيلي[6]، فقد طلب جون قرنق خلال اجتماعه بالسفير الإسرائيلي بتزويده بالقذائف الصاروخية وقذائف الهاون والمدافع الرشاشة، وشاحنات عسكرية ومنح مالية بملايين الدولارات، وكان الهدف من ذلك لاسترداد بعض المدن الجنوبية والقواعد التي سقطت بيد الجيش السوداني، ومن أجل تعزيز موقفه التفاوضي قبل استئناف محادثات السلام السودانية التي ترعاها نيجيريا، وهناك أقامت إسرائيل جسر جوي إلى مناطق الحركات المسلحة وقدمت لهم أنواع الأسلحة العسكرية، كما أوفدت الخبراء العسكريين لتدريبهم ميدانياً، إذ تشير بعض المصادر إلى أن إسرائيل دربت في العام 1995 أكثر من سبعة عشر الف من عناصر (الحركات المسلحة) في جنوب السودان[7]. وبعد عام 2001 اتخذت إسرائيل قراراً بتطوير مستوى الدعم العسكري لحركة المعارضة في جنوب السودان من خلال وضع مجموعة من الضباط في الجيش الإسرائيلي تحت تصرف قيادة حركة المعارضة بزعامة (جون قرنق) لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان وتسليحه، تزامناً مع طرح مطالب الحركة الانفصالية إعلامياً لحشد تأييد الرأي العالمي تحت عنوان (مجموعة بشرية تعاني الاضطهاد والقمع من جانب سلطة إسلامية متزمتة، فيما تبنى اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية قضية الجنوب السوداني بما أسفر عن ضم السودان إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفرض عقوبات اقتصادية، كما أسهمت الجاليات اليهودية في دول أخرى مثل: بريطانيا، فرنسا، كندا في الترويج لقضية الجنوب على أنها إشكالية (تحرر وانعتاق) [8].

وفـى الواقـع، هنـاك العديـد مـن الأسـباب التـي دفعـت الحركـة المسـلحة فـي جنـوب السـودان إلـى تلقـى الـدعم مـن الجانـب الإسـرائيلي منهـا: أولا، الحاجـة إلـى حليـف اسـتراتيجي يمـد الحركـة بالأسـلحة والأمـوال اللازمـة مـن اجـل تحقيـق أهـدافها التـي تسـعى إليهـا وعلـى رأسـها الانفصـال وإقامـة دولـة جديـدة فـي جنـوب السـودان، ثانيـا، إحسـاس الجنـوب بـالظلم والقهـر نتيجـة لـنمط التنميـة غيـر المتـوازن بـين الشـمال والجنـوب، وتركـز التنميـة فيمـا يعـرف بالمثلـث النيلـي دون الجنـوب. ثالثـا، قيـام إسـرائيل بتقـديم نفسـها كحليـف اسـتراتيجي لحركـة التمـرد فـي الجنـوب، ولاسـيما مـع إغـراء الحركـة بالـدعم المـالي والسياسـي والعسـكري. رابعـا، سـاهمت إسـرائيل فـي تحريـك دعـوى الانفصـال مـن جانـب حركـة التمـرد، وذلـك مـن خـلال اتفاقيـات السـلام الشـامل فـي السـودان لعـام 2005. إذ أعطـت اتفاقيـات نيفاشـا 2005، الحـق للجنـوب فـي تقريـر مصـيره بعـد 6 سـنوات، وقـد سـاهمت إسـرائيل بشـكل كبيـر فـي جعـل المسـألة تتوجـه نحـو الانفصـال وتكـوين دولـة جديـدة، فقـد اسـتقبلت إسـرائيل علـى أرضـها مؤيـدي الانفصـال مـن الجنـوبيين، وفـى يـوم الانفصـال أقامـت حفـلاً كبيـراً حضـره 2500 جنـوبي، وأعلـن فيـه عـن البـدء فـي إنشـاء جـيش للجنـوب، ممـا يـدل علـى العلاقـات المتينـة بـين إسـرائيل وجنـوب السـودان وعلـى الـدور الإسـرائيلي في عملية الانفصال[9].

ثانيـا: تطـور العلاقـة الإسـرائيلية مـع جمهوريـة جنـوب السودان بعد الانفصال.

عقـب إعـلان اسـتقلال دولـة جنـوب السـودان فـي 9 تمـوز 2011، تطـورت العلاقـات بـين إسـرائيل ودولـة جنـوب السـودان واتخـذت طابعـاً رسـمياً بعـد موجـة السـرية التـي كانـت تحـيط بهـا، إذ أعلنـت إسـرائيل عـن إقامـة علاقـات دبلوماسـية مـع الدولـة الوليـدة فـي 28 تمـوز مـن العـام 2011، وبـذلك أصـبحت الدولـة الرابعـة مـن ناحيـة التمثيـل الدبلوماسـي فـي جنـوب السـودان بعـد السـودان، مصـر، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ثـم أعقـب ذلـك تبـادل الزيـارات علـى المسـتوى الرسـمي بـين الـدولتين، إذ نظمـت أول زيـارة رسـمية برئاسـة (دانـي دانـون) نائـب رئـيس الكنيسـت

إلى جوبا في 29 آب 2011، وقد كان من أبرز نتائج تلك الزيارة الإعلان عن فتح سفارة لجنوب السودان في (تل أبيب)، كما قام الرئيس(سيلفا كير ميارديت) بزيارة إلى تل أبيب في 20 أيلول 2011، والتي وصفها الجانب الإسرائيلي بالزيارة التاريخية، إذ أنها أعطت قفزة نوعية في تطور العلاقات بين الدولتين ، وقد التقى (سيلفا كير) خلالها برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وقد عززت تلك الزيارة القناعات الخاصة بالأبعاد الاستراتيجية التي تنطوي عليها العلاقات بين جوبا وتل أبيب، وقد عّبر عنها سيلفا كير بقوله وقفتم إلى جانبنا على طول الطريق، ولولا هذا الدعم لما قامت لنا قائمة. فيما تحدث الرئيس الإسرائيلي عن العلاقات التاريخية لإسرائيل بقادة التمرد الجنوبي، الأمر الذي مثل كشفاً لستار العلاقات السرية بين إسرائيل وحركات التمرد في جنوب السودان[10]، كما قام أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة إلى جوبا في شهر أيلول 2012 ضمن جولة شملت خمس دول أفريقية، ويمكن القول أن الهدف من هذه الزيارة هو تطويق جهود مصر في تحسين علاقاتها بالدول الأفريقية بعد ثورة 25 يناير 2011، واستغلال ملف النيل، إذ أبدى ليبرمان اهتماماً خاصاً بهذا الملف، ويرى أنه يمكن الضغط على مصر بشده من خلاله ، لذلك سارعت إسرائيل بتقديم حزمة من المساعدات إلى دول حوض النيل، ولا سيما دولة جنوب السودان في مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية واستثمارية [11]. ومن هنا يمكن القول إنّ العلاقة بين جوبا وتل أبيب قد اتخذت منحى آخر من خلال فتح أطر رسمية للتعاون المختلفة بين البلدين، اتجهت تل أبيب إلى دفع العلاقات مع جوبا، فقامت بتعيين أحد اكبر الخبراء الإسرائيليين في الشؤون السودانية، وهو السفير "حاييم كورين " كأول سفير لها في دولة جنوب السودان في 10 كانون الأول 2012[12].

و في أكتوبر 2015، سمحت الرقابة العسكرية في تل أبيب بصدور كتاب، تضمن تفاصيل عن تدخل جهاز الاستخبارات والعمليات الخاصة "الموساد" في عملية تقسيم السودان وبناء القوة العسكرية والاقتصادية لدولة الجنوب.

والكتاب، تحت عنوان (مهمة الموساد في جنوب السودان)، الذي نشره موقع ميدا العبري خلاصة عنه، ويؤرخ لدور ضابط في الموساد، داڤيد بن عوزئيل، في تدريب الانفصاليين وتوجيههم وتسليحهم، منذ ستينيات القرن الماضي، وصولاً إلى استقلالهم في عام 2011، الأمر الذي يعدّ إنجازاً إسرائيلياً ونجاحاً خاصاً للموساد.

رأت إسرائيل في السودان عقدة شائكة تتطلب علاجاً خاصاً، حيث أنه يتشكل من ديانات وإثنيات متعددة، موزعة بين الشمال العربي المسلم، والجنوب المسيحي، الأمر الذي يسهل عملية تقسيمه، بل إن رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة، (جولدا مئير)، قررت العمل على هذا البلد والموافقة على طلب المساعدة التي تقدم بها الجنوبيون إلى تل أبيب في الستينيات، وهو المسعى الذي تكلل بالنجاح بعد أربعة عقود. ويرد في الكتاب توثيق لكلام سفير جنوب السودان في إسرائيل لدى تقديم أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي، رئوڤن رڤلين، في ديسمبر 2014، ويؤكد فيه أن جنوب السودان.

وحول الأسباب التي دفعت تل أبيب إلى العمل على تقسيم السودان وتقديم العون والمساعدة والمشورة للانفصاليين، هو رغبة تعزز علاقاتها بدول محيطة بالدول العربية، وتشمل (آنذاك) تركيا وإيران وإثيوبيا وكينيا، بإضافة جنوب السودان إلى هذه الدول، أما السبب الثاني، فهو منع الترابط بين وحدات الجيشين السوداني والمصري.

ويؤكد الكتاب أن حركة "إنيانيا" الانفصالية تأسّست خلال الحرب الأهلية السودانية الأولى، 1955–1972، وتحولت لاحقاً إلى جيش قوي بفضل ضباط الموساد. وبشأن الدور الذي اضطلع به الضباط الإسرائيليون، كشف الكتاب أنهم دربوا الجنوبيين على كيفية تأسيس الجيش وتقسيمه إلى وحدات عسكرية، إضافة إلى تزويدهم بالأسلحة، ومنذ الستينيات، استمر الدعم العسكري ونقل الأسلحة والمعدات الحربية من إسرائيل إلى جنوب السودان، ويروي الكتاب الكثير من التفاصيل التي شهدتها السنوات التالية، وصولاً إلى 2011، حينما تم إعلان

انفصال جنوب السودان. ويؤكد أن رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، يذكر جيداً الدعم الإسرائيلي طوال العقود الماضية، وأرسل رسالة إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أشار فيها إلى أنه عيّن الجنرال "جون" موفداً وممثلاً شخَصيا خاصاً عنه في إسرائيل. (*)

ثالثا: مجال التعاون في العلاقات الإسرائيلية مع جمهورية جنوب السودان.

يمكن حصر أطر التعاون بين البلدين في:

أولاً- التعاون الاستراتيجي: عبر (سيلفا كير ميارديت) رئيس دولة جنوب السودان عن رغبته في أن تقيم بلاده علاقات صداقة استراتيجية مع إسرائيل، ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي ذي المضامين المختلفة (العسكرية، والأمنية، والسياسية)، وذلك بشكل يساعد الدولة الوليدة في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تهددها، ولقد أثارت مثل هذه التوجهات هواجس بعض الدول المجاورة، مما حدا بدولة جنوب السودان إلى إرسال تطمينات كان جوهرها أنّ العلاقات مع إسرائيل لن تكون على حساب دول الجوار، لا سيما دولتي مصر والسودان، وعلى الجانب الآخر لم تخف تل أبيب من تأييدها القوي، وبل رغبتها في بلورة تحالف استراتيجي مع جنوب السودان في إطار استراتيجيتها الجديدة في إفريقيا، تمثلت خطوطها العريضة في إنشاء تجمع أفريقي تحت القيادة الإسرائيلية يضم كل (كينيا، أوغندا، وأثيوبيا، وجنوب السودان)[13]، فضلاً عن أن هذا التحالف هدف إلى إقامة حزام ضد الدول العربية التي تشهد صعود التيارات الإسلامية لنظم الحكم فيها بعد اندلاع ما سمي بحركات التغيير العربي ، ويتناغم ذلك مع المشروع الأمريكي (القرن الأفريقي الكبير) [14].

وهكذا فانّ التحالف الاستراتيجي مع جمهورية جنوب السودان، سيسمح لإسرائيل بامتلاك قاعدة، ونقطة ارتكاز تقنية للطائرات المقاتلة الإسرائيلية كي لا تكون مجبرة على القيام بمهمات بعيدة عن إسرائيل، فإسرائيل ترغب في تعزيز

دفاعها وأمنها القومي قبل كل شيء، إذ إنّ الأسلحة التي تصل إلى حركة حماس في قطاع غزة تمر عبر السودان، أو الأنفاق والممرات الموجودة في منطقة سيناء المصرية، ويكون من السهل على سلاح الجو الإسرائيلي تدمير هذه الأهداف والقوافل انطلاقا من جنوب السودان، كما فعلت ذلك من قبل في شهري نوفمبر وديسمبر من العام 2011م، عندما دمرت الصواريخ والأسلحة والعتاد الذاهب إلى حركة حماس[15].

ثانيا – التعاون الأمني والعسكري: يمثل التعاون الأمني والعسكري أمراً ضرورياً بالنسبة لجنوب السودان، نظراً لرغبتها في بناء جيش نظامي قوي يكون عماده جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد تم الاتفاق على الشروع في عملية البناء وتوفير التدريب اللازم لهذا الجيش وتطوير سياسته الدفاعية وتعزيز قدرته التسليحية، ومن هنا فقد أسند لإسرائيل القيام ببعض المهام مثل بناء ثكنات ومستشفيات عسكرية، وإنشاء مركز لبحوث الألغام في مدينة جوبا، ونصب أبراج للمراقبة الحدودية، وإنشاء قاعدة جوية في منطقة (فلج) بالجنوب بهدف تدريب الطيارين الحربيين الجنوبيين، وفي إطار عمليات التسليح، قدمت إسرائيل شحنة من الأسلحة للجنوب شملت أسلحة للمدفعية وأجهزة للرصد والاستشعار الحراري [16]، صب التعاون الأمني والعسكري بين جوبا وتل أبيب، بدرجة كبيرة في مصلحة إسرائيل، لأنه سيمكنها من الحصول على معلومات أمنية دقيقة عن أوضاع المنطقة، ومن ثمّ الاستعداد لمواجهة المخاطر والتهديدات المحتملة الموجهة لها من داخل القارة الأفريقية أو خارجها، وقد سبق وإنها تمكنت من شن أربع غارات خلال الأعوام الماضية على قوافل عسكرية سودانية محملة بالأسلحة والمقاتلين، فضلا عن أنها أقامت عدة قواعد عسكرية ضد الدول العربية، ومنها: قاعدة بحرية في ميناء (مصوع) عند مدخل البحر الأحمر، فضلا عن القواعد الجوية في: أثيوبيا، وكينيا، وأريتريا، وتشاد، وثلاثة مطارات حديثة في (تشاد) من أجل مراقبة الحدود الليبية – السودانية [17]، وسيكون هذا الأمر أكثر خطورة على الأمن القومي المصري، إذ تمكنت إسرائيل من أن يكون لها تواجد عسكري في جنوب السودان [18].

ثالثـــا – التعـــاون الاقتصـــادي: تزخـر جنـوب السـودان بالعديـد مـن المـوارد النفطيـة والتعدينيـة، ومـن هنـا فقـد سـارعت إسـرائيل ببنـاء علاقـات اقتصـادية واسـعة مـع جوبـا، إذ قـام عـدد مـن رجـال الأعمـال الإسـرائيليين بزيـارة جوبـا عقـب الانفصـال، وقـد أعقـب تلـك الزيـارة بـدء الشـركات الإسـرائيلية فـي ممارسـة أعمالهـا بالفعـل فـي الجنـوب فـي مجـالات البنيـة التحتيـة برصـف الطـرق فـي عـدة منـاطق مـن العاصـمة، كمـا تعهـدت شـركات إسـرائيلية بإنشـاء محطـة لتنقيـة الميـاه بـين النيـل الأزرق والدولـة الأثيوبيـــة، وقـــد شـــملت مجـــالات التعـــاون المجـــالات الزراعيـــة والتكنولوجيـــة وقطـــاع التعـدين والكهربـاء، فقـد تـم توقيـع اتفاقيـة بـين البلـدين فـي تـل أبيـب لتزويـد إسـرائيل بـنفط الجنـوب، أذ تـم الاتفـاق علـى نقـل نفـط الجنـوب إلـى إسـرائيل مـن أجـل تكريـره في مقابل نقل المياه إلى تل أبيب[19].

ويعـد انفصـال جنـوب السـودان وقيـام دولـة مسـتقلة فيهـا بمثابـة الحلـم الـذي ظـل يـراود قـادة الكيـان الصـهيوني لعقـود طويلـة، ولاسـيما وأنهـم يحلمـون بوجـود كيانـات صـغيرة تكـون أقـرب لهـم وتقـف علـى مسـافة واحـدة معهـم مـن العـداء والخـلاف مـع العـرب والمسـلمين، وكانـت إسـرائيل بطبيعـة الحـال أول مـن اعتـرف بهـذه الدولـة، ولـيس هنـاك شـك فـي أن هـذه الدولـة الجديـدة وعلاقاتهـا مـع الكيـان الصـهيوني يحمـل فـي طياتـه أبعـاد ودلالات اسـتراتيجية تكـون خطـراً حقيقيـاً يهـدد الأمن القومي العربي، ولاسيما مصر والسودان[20].

ومـن ثـم فـإن إقامـة علاقـات قويـة مـع جنـوب السـودان مـن شـأنه أن يحقـق مكاسـب عديـدة لإسـرائيل سياسـياً، واقتصـادياً، وأمنيـاً وتهـدف إسـرائيل أن تكـون قـوة ضـاربة سياسـياً، واقتصـادياً فـي المنطقـة إلـى جانـب بنـاء علاقـات مـع دول منـابع حوض النيل لحل مشكلة المياه بالنسبة لها [21].

فـي المقابـل تسـعى دولـة جنـوب السـودان إلـى تحقيـق العديـد مـن المصـالح والأهـداف عبـر توجههـا نحـو تعزيـز العلاقـات مـع إسـرائيل، فمـن ناحيـة، يمكـن التقـدير بـأن هـذه الدولـة الوليـدة معنيّـة بإقامـة تحـالف دولـي، بمضـامين اسـتراتيجية، عسـكرية وأمنيـة وسياسـية، مـع بعـض القـوى الإقليميـة القويـة بشـكل يسـاعدها فـي

مواجهة المخاطر التي يمكن أن تهددها، ولاسيما أنها تحاذي دولاً أفريقية لا تربطها بها علاقات ودية، وربما تنشأ نزاعات معها في المستقبل. ويبدو أن إسرائيل هي الدولة المفضلة لدى جنوب السودان لهذا الغرض لتكون دولة حليفة، لا سيما بفعل ثقلها الدولي، ممثلاً بعلاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وثانياً بفضل ما تملكه من خبرات وأسلحة حديثة.

ومن ناحية أخرى تهدف دولة الجنوب إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والبحث العلمي من أجل تعزيز فرص النمو الاقتصادي لديها، خاصة أنها تعد من أكثر دول العالم فقراً، وتحتاج إلى الدعم والمساندة من دول العالم كافة لترسيخ أركان الدولة الوليدة. **ويمكن القول،** إن زيارة رئيس دولة جنوب السودان إلى إسرائيل وما أسفرت عنه من نتائج تشير إلى أن مستقبل العلاقات بين الجانبين سيكون أكثر تعاوناً، وربما تصبح دولة جنوب السودان خلال وقت قصير قوة إقليمية فاعلة وحليفاً مهماً لإسرائيل والغرب. ورغم ما قد يثيره ذلك من تحفظات، فإنه يشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية من جانب الدول العربية لاحتضان الدولة الوليدة وتعزيز العلاقات معها لتكون قوة داعمة للعرب وقضاياهم وليس مصدراً إضافياً للتهديد.

المحور الثاني: تداعيات العلاقة الإسرائيلية مع جمهورية جنوب السودان على الأمن الإقليمي

إن التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية عامة، والسودان بشكل خاص ، له تداعياته الاستراتيجية الخطيرة على الاستقرار الإقليمي، تحاول إسرائيل دائماً استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه ، مع التركيز على إقامة مشاريع زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا، وسوف يتم التطرق إلى اهم عناصر التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي عبر المطالب الآتية:

أولا: اختـراق النظـام الأمنـي والإقليمـي الخـاص بـالقرن الأفريقـي: شـكلت منطقـة القـرن الأفريقـي أهميـة فـي السياسـة الخارجيـة الإسـرائيلية، لمـا تشـكله هـذه المنطقـة مـن أهميـة قصـوى فـي الحفـاظ علـى منظومـة الأمـن القـومي الإسـرائيلي ومصـالحها الاسـتراتيجية، نظـراً للارتبـاط الوثيـق لمنطقـة القـرن الأفريقـي بالصـراع العربـي الإسـرائيلي، ويرجـع الاهتمـام الإسـرائيلي بمنطقـة القـرن الأفريقـي بصـفته أهـم موقـع اسـتراتيجي أمنـي منـذ قيـام إسـرائيل فـي قلـب المنطقـة العربيـة، إذ تـدخل المنطقـة فيمـا يسـمى بالمجـال الحيـوي الاسـتراتيجي لإسـرائيل، طبقـا لمـا حـدده رئـيس الـوزراء الإسـرائيلي الأسـبق (أرئيـل شـارون) أمـام لجنـة الشـؤون الخارجيـة والأمـن فـي الكنيسـت الإسـرائيلي بتـاريخ 12 كـانون الثـاني 1982، حينمـا كـان وزيـراً للـدفاع، إذ قـال: مـن أجـل إقامـة دولتنـا الكبـرى ذات الهويـة اليهوديـة النقيـة كقـوة إقليميـة فـي المنطقـة يجـب علينـا تـأمين دائـرة المجـال الحيـوي لهـا، وهـي المنطقـة التـي تضـم مصـالح إسـرائيل الاسـتراتيجية، وتشـمل جميـع منـاطق العـالم العربـي المتاخمـة، فضـلا عـن ايـران وتركيـا وشـمال شـرق أفريقيـا [22]، لـذلك تبنـى صـانعو القـرار الإسـرائيلي سياسـات خاصـة بالتعامـل مـع تلـك المنطقـة وفـق خطـط وأهـداف محكمـة للتغلغـل داخلهـا، إذ تعـد المنطقـة موقعـاً اسـتراتيجياً هامـاً لإشـرافها علـى شـواطئ البحـر الأحمـر مـن جهـة ومضـيق بـاب المنـدب وخلـيج عـدن مـن جهـة أخـرى، ممـا يمهدها للارتباط تلقائياً بمنظومة الأمن القومي الإسرائيلي [23].

سـعت إسـرائيل بكـل قوتهـا لإيجـاد مـوطئ قـدم لهـا فـي دول القـرن الأفريقـي حتـى تـتمكن مـن تحقيـق أهـدافها السياسـية والاقتصـادية والأمنيـة ، ولضـمان حقهـا فـي الملاحـة علـى البحـر الأحمـر معتمـدة علـى قوتهـا العسـكرية، إذ تعـد محاولـة السـيطرة علـى البحـر الأحمـر مـن اهـم الأهـداف الاسـتراتيجية لإسـرائيل فـي القـارة الأفريقية التي بدأت منذ عام 1949.

بعـد تأسـيس الكيـان الإسـرائيلي فـي خلـيج العقبـة ، وبهـدف الاتصـال مـع العـالم الخـارجي عـن طريـق البحـر الأحمـر، ولتحقيـق هـذا الهـدف بـدأت إسـرائيل بتأسـيس وجـود لهـا علـى البحـر الأحمـر مـن أجـل اسـتخدامه لتحقيـق أهـدافها السياسـية والاقتصـادية والعسـكرية[24]، وتسـعى إسـرائيل إلـى تـدويل البحـر الأحمـر

والحيلولة دون أن يصبح بحيرة عربية بل أن إسرائيل بدأت تربط بين مفهومها للأمن الإسرائيلي والامتداد الجيواستراتيجي في جنوب البحر[25]، إذ تعد إسرائيل البحر الأحمر منفذها الحيوي باتجاه أسيا وأفريقيا، إذ إن تحركاتها الاقتصادية الأمنية تمر عبره ولذلك فهي لا تسمح لقوى إقليمية أخرى بتهديد حركتها الاقتصادية والأمنية[26].

وقد نال البحر الأحمر أهمية متزايدة في الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية بعد حدثين هامين، هما حرب حزيران 1967،إذ حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية قتالية من قواعد أمريكية في أثيوبيا وتم نقلها إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر، وحرب تشرين الأول 1973، فقد عانت إسرائيل من فرض الحظر عليها من قبل القوات البحرية المصرية بعد قيامها بإغلاق مضيق باب المندب في وجه مصالحها بعد أن أصبح المرور الإسرائيلي في هذه المياه مسألة استراتيجية بالنسبة لها، مما جعلها تتبنى سياسة بحرية خاصة بهذا المنفذ ، وعملت على نشر قوات بحرية قادرة على مواجهة أي تهديدات جديدة ، وإقامة تعاون بحري كامل مع الأسطول الأمريكي الخامس في الخليج العربي والأساطيل الغربية الأوروبية المنتشرة في خليج العرب والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، وقد ساعدها في ذلك تواجدها في دول القرن الأفريقي (أرتيريا) على وجه الخصوص في إحكام سيطرتها على المناطق والجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر من خلال نشر قواتها البحرية على امتداد الشواطئ الإرتيرية وإحكام سيطرتها على مضيق باب المندب من خلال نشر القوات البحرية المشتركة وتدشين أبراج المراقبة البحرية وأجهزة التصنت في ميناء مصوع الإرتيري[27].

لذا فإن الوجود الراسخ والقوي لإسرائيل في هذه المنطقة يمكنها من مزايا أهمها: النفاذ إلى دول القرن الأفريقي التي تعد الظهير الاستراتيجي لبعض البلدان العربية، وثانيا: السيطرة التامة على البحر الأحمر ومن ثم التحكم بالأمن في المنطقة وهذا ما أوضحه "ابا ابيان "وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق قائلا "من أجل تقويض الحصار الإقليمي المفروض على إسرائيل بإمكانها أن تتحول إلى جسر عبور لكل القارات عبر المحيطات الشرقية والغربية بقطاع ضيق من

الأرض، ومن ثم تحرير شعوب أسيا وأوروبا من الاعتماد على قناة السويس، أي أن أمن إسرائيل يرتبط مباشرة بسيطرتها الدائمة على ممرات حره تجاه البحر الأحمر[28].

وتعد إسرائيل البحر الأحمر في الوقت الحاضر بمثابة العصب الحيوي بموجب استراتيجيتها المتبعة للنفاذ إلى الدول الأفريقية عامة لاعتبارات سياسية واقتصادية ،أما السياسية فأن أهميتها بالتركيز على الصراع العربي الإسرائيلي، وما يمكن أن تحدثه الدول الأفريقية من تأثير فيما يتعلق بالقوة التصويتية في الأمم المتحدة وعن الاعتبارات الاقتصادية فإن للبحر الأحمر مكانة متقدمة لدى إسرائيل إذ إن 20%من حجم التجارة الإسرائيلية الإجمالية تمر فيه كما تتم عملية الاتصال المباشر عن طريق الدول المطلة على منابع المياه، ولاسيما أرتيريا التي تضع مجالها الجوي في خدمة الرحلات الإسرائيلية المتجهة إلى دول الشرق الأوسط[29].

وتسعى إسرائيل لتحقيق عدة أهداف استراتيجية في البحر الاحمر، تتمثل في توسيع وجودها العسكري وترسيخه، وتأمين مصالحها بما يتيح لها من إمكانية الهجوم المباشر على العرب في باب المندب ، وإيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر ، يتيح لها رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة، وكسر أي حصار عربي قد يحدث مستقبلاً ضد القوات الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط إلى أسيا وأفريقيا، كما تهدف إلى الاحتفاظ بقوة بحرية وبرية وجوية في مواجهة الدول العربية والحيلولة دون نجاح مساعيها الرامية إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية، والاستمرار في تقوية ميناء (إيلات) كميناء حربي، فضلا عن كونه ميناء تجارياً لضمان وجود المنفذ الذي أوجدته لنفسها منذ عام 1949 بعد آخر عملية عسكرية قامت بها العصابات الصهيونية بقيادة اسحق رابين[30].

ثانيا : إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل: إن التوجه الإسرائيلي نحو القارة الأفريقية وجنوب السودان على وجه الخصوص لا يخلو من العديد من المطامع الإسرائيلية، من أجل إختراق وضرب الأمن القومي العربي

باتجاهاته المختلفة، ولكن تبقى قضية المياه هي رأس الحربة التي تنطلق منها إسرائيل في تلك المنطقة ، إذ لا يخفى على احد أن لإسرائيل أحلامًا قديمة في الحصول على حصة من مياه نهر النيل، إذ تعد المياه بالنسبة لإسرائيل ليست قضية اقتصادية فقط وإنما قضية سياسية وعسكرية وديموغرافية، فقد شكلت نظرة إسرائيل تجاه مياه النيل جزءاً من النهج الإسرائيلي تجاه المياه المشتركة بينها وبين الدول العربية، فقد كانت المياه حاضرة في الفكر الإسرائيلي منذ مشروع (هرتزل) 1903 لري صحراء النقب ،الذي تقدم به إلى الحكومة البريطانية ، والذى استند إلى توطين اليهود في سيناء كمنطقة لاحتلال فلسطين واستغلال ما فيها من مياه جوفية، وقد تتابعت تلك الفكرة وصولاً إلى مشروع "اليشع كالي" الذي طرحه المهندس الإسرائيلي(اليشع كالي) عام 1974، والذى كان يقضي بتوسيع "قناة السلام" بتصميم ترعة لسحب المياه من أسفل قناة السويس وتوصيلها إلى إسرائيل. كما قدم الخبير الإسرائيلي (أرلوزوروف) مشروع "شاؤول" عام 1977، الذي تضمن شق ست قنوات مياه تحت قناة السويس، إذ بإمكان هذا المشروع تزويد صحراء النقب بنصف مليار متر مكعب، ولكنها قوبلت بالرفض المصري على الصعيدين الرسمي والشعبي، لأن من ثوابت السياسة المائية المصرية الراسخة في وجدان وذهن صانعي القرار (الهيدروبولتيكى) في مصر، هو رفض تحويل المياه خارج المجرى الطبيعي لحوض نهر النيل، وبالتالي هذه المشروعات لم تجد طريقها للتنفيذ لكونها كانت ترمى دوماً إلى تحقيق مصالح إسرائيل المائية فقط [31].

لذلك وضعت إسرائيل استراتيجية خاصة من اجل التحكم بمنابع نهر النيل كونها ورقة ضاغطة على مصر والسودان لأنَّ الموارد المائية من أهم القضايا التي تواجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لإسرائيل نظراً لمحدودية الموارد المائية فيها، وتعد مصدر قلق لإسرائيل لأنَّ الأرض والمياه هي من اهم الاستراتيجيات الإسرائيلية، وهذا انعكس على سياستها الاستيطانية[32].

وتسعى إسرائيل للحصول على حصة من مياه النيل نتيجة ندرة الموارد المائية المتاحة فيها، حيث يبلغ إجمالي الموارد المائية لديها (1.8 مليارم3) وهذه

الكمية من المياه لا تكفي لاحتياجات إسرائيل على الرغم من استغلالها لكل قطرة من تلك الكمية وقامت بترشيد الاستهلاك واستخدام التنقيط في ري المزروعات وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي وغيرها من الوسائل، وعلى الرغم من ذلك تشير الدراسات الإسرائيلية إن إسرائيل ستواجه عجزاً مستقبلياً في المياه وحل هذه المشكلة لا يكون إلا باستيراد المياه من مصادر خارجية [33].

ويعود العجز المائي في إسرائيل نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات مثل زيادة السكان الطبيعية وتدفق الهجرات من اليهود والتوسع الزراعي، وتزايد معدلات التنمية الصناعية والتلوث البيئي، لذلك تسعى إسرائيل للحصول على حصة ثابتة من مياه النيل التي ترد إلى مصر [34].

تحاول إسرائيل الحصول على مياه النيل بنحو (1%) أو حتى (0.5%) عن طريق مصر؛ لأنها كانت ترى أنَّ مصر لديها فائض مقداره (10) مليارات م3 إذا اكتملت قناة (جونقلي) كما أنَّها ترى أن المياه المصرية الضائعة في البحر المتوسط في الشتاء والمستخدمة لتوليد الكهرباء ينبغي الاستفادة منها بإنشاء مشروع مقترح لنقل المياه إلى إسرائيل يمد من ترعة السلام إلى صحراء النقب[35].

لذا اكتسبت جمهورية جنوب السودان أهمية كبيرة في الاستراتيجية الإسرائيلية، لوقوعها على أعالي منابع نهر النيل، و لكونها تمثل أداة الوصول الإسرائيلي إلى منابع النيل بما يمكنها من استخدام هذه القضية كورقة ضغط على مصر والسودان والتي تسعى إلى بيع المياه على غرار ما تفعله تركيا ، أو على الأقل المضي قدما في مشروع توصيل مياه النيل إليها، لذلك فإن إسرائيل تحرص على توقيع دولة جنوب السودان على اتفاقية عنتيبي التي ترفض الاعتراف بالحقوق التاريخية السودانية في المياه، كما تمثل العلاقات الوثيقة بين إسرائيل ودولة جنوب السودان خطراً جسيماً يتمثل بمحاصرة الأمن القومي العربي ،ولاسيما في امتداده المصري–السوداني على وفق استراتيجية حلف حزام المحيط، أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الأثنية والدينية المعادية للعرب هذا من

ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من تواجدها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية، فضلاً عن تمهيد الطريق أمام النفوذ الأمريكي للدخول إلى هذه المنطقة المحورية بالنسبة لمصر والسودان[36]، إذ تعتمد إسرائيل في تنفيذ سياستها على الدور الأمريكي، ولاسيما هناك سعي حثيث لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، باختيارها قادة لتنفيذ هذا المخطط واغلب القادة الجدد الذين ترعاهم يمثلون زعماء حوض النيل ،كما أقدمت دول أوروبية وغربية عدة على شراء مساحات واسعة من الأراضي الأثيوبية، وأوغندا، وكينيا بهدف زراعتها بمياه النيل لتوفير احتياجاتها من الحبوب[37].

وفي هذا الاطار جاء الترويج لمشاريع تدويل المياه ومن ثم تشجيع الدول الافريقية على احتجاز المزيد من مياه هذا النهر ، ببناء سدود تشجع (اسرائيل) على بنائها وتساعد في تمويلها تمهيداً لبيع المياه إلى دول اخرى مثل (إسرائيل) نفسها ، وإن المساعي من بناء السدود والمشروعات المائية تدفع باتجاه مطالبة دولة المنبع مستقبلاً بتعديل اتفاقيات توزيع الحصص المائية ، سعياً لتخفيض حصة مصر التي تعدها حقاً تاريخياً والتي يقلقها أن حصة بلادها التي تبلغ (55،5) مليار م3 تتقلص أحياناً إلى (51،5) مليار م3، بسبب إنشاء أثيوبيا وبعض دول حوض النيل لسدود على النهر احتجزت كميات من مياه وأن إنشاء المزيد منها سيقلص حصص بلاد المجرى والمصب وهي مصر والسودان[38]، لذلك فإن إسرائيل تحاول دائما استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في منابع النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا، ولعل الأزمة التي ثارت بين دول المنبع وكل من مصر والسودان في اجتماع الإسكندرية في يوليو 2009، وحالت دون توقيع الاتفاقية الإطارية لمياه النيل تعزى بدرجة كبيرة إلى الأيادي الإسرائيلية الخفية. وتستخدم إسرائيل أدوات دبلوماسيتها وقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في حوض النيل بما يمكنها من محاصرة الأمن القومي لكل من مصر والسودان في المنطقة[39].

ثالثا: ضرب المصالح العربية في العمق العربي: إذ لا يخفى على أحد أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الدول الأفريقية، ولا سيما في الغرب، وهي تأتي في الغالب الأعم من بلاد الشام، ورغم حالة التمكن الاقتصادي لهذه الجاليات إلا أنها لا تمارس دورًا سياسيًا فاعلاً وربما يعزى ذلك إلى محاولات خفية لإثارة نزعات وطنية وعنصرية. ولعل وجود العديد من المستشارين الإسرائيليين في العديد من دول غرب أفريقيا وكثافة المصالح الإسرائيلية في المنطقة تدفع إلى التساؤل حول حقيقة الأيادي الإسرائيلية في محاربة الوجود العربي في أفريقيا، وعليه فإنه يمكن القول اجمالاً بأن الاستراتيجية الإسرائيلية في شرق أفريقيا تنال بشكل عام من أسس ودعائم الأمن القومي العربي في صياغاته الكلية، كما أنها تطرح على المحك الدور والمصالح الحيوية لبعض دول الأركان العربية في أفريقيا مثل مصر والسودان والجزائر [40].

المحور الثالث: الدور الإقليمي والدولي في إنهاء أزمة جنوب السودان:" اتفاقية السلام المنشطة".

لعب المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية دورًا محوريًّا في البحث عن السلام في السودان منذ أن عيَّن الرئيس الأميركي، جورج دبليو بوش، صديقه السيناتور، جون دان فورث، مبعوثًا خاصًّا للسلام في السودان، في 6 سبتمبر/أيلول 2001[41]. حينها كانت هناك مفاوضات سلام قائمة ولكن متقطعة منذ عام 1994 بين حكومة السودان والحركة الشعبية (الجيش الشعبي لتحرير السودان) تحت وساطة الهيئة الحكومية للتصحر والتنمية. ساعد المبعوث الأميركي في تركيز المفاوضات وتم توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الطرفين، في يناير/كانون الثاني 2005، في عهد الرئيس بوش، استكمل الرئيس باراك أوباما، المتابعة اللصيقة لعملية السلام حيث تبنَّى الحزبان، الجمهوري والديمقراطي، سياسة موحدة تجاه السودان.

لم يكن دور الولايات المتحدة الأميركية محصورًا فقط في تسهيل الوساطة وإنما تعدى ذلك إلى الضغط على الطرفين للالتزام بتطبيق الاتفاقية حسب

الجداول الزمنية المتفق عليها. في ظل التنافر بين طرفي الاتفاقية، أصرَّت أميركا على إجراء استفتاء في جنوب السودان حول مستقبله في الزمن المحدد دون تأجيل، بالإضافة إلى أنها قامت ممثلة في الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) بدور الوساطة المباشرة بين الطرفين فقد لعبت دور الضامن للاتفاقية. ومن جانبها، دفعت الأمم المتحدة بقوات حفظ السلام عُرفت بـ "بعثة الأمم المتحدة في السودان" (UNMIS). وعليه، عندما اندلعت الحرب في جنوب السودان، في ديسمبر/كانون الأول 2013، تحركت إيغاد بسرعة وعرضت الوساطة على الطرفين المتحاربين (الرئيس ونائبه) وقبلا بتلك الوساطة. وهكذا انطلقت، في يناير/كانون الثاني 2014، مفاوضات قادت إلى اتفاقية السلام عام 2015. كان خلف الإيغاد دول الترويكا والاتحاد الأوروبي ومنبر أصدقاء الإيغاد والصين ودول أخرى قامت دول الترويكا والاتحاد الأوروبي واليابان– بتمويل المفاوضات. أما الأمم المتحدة فقد نشرت قواتها في جنوب السودان بعد الاستقلال مباشرة، عام 2011، وسُمِّيت "بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان" (UNMISS)، وكانت موجودة على الأرض عندما اندلعت الحرب حيث أنقذت آلاف الأرواح من المواطنين الذين كانوا مستهدفين من قبل الأطراف المتحاربة.

ينتقد جنوب السودان منظمة "إيغاد" والضامنين **لاتفاقية السلام المنشطة** أنهم لم يكونوا على قدر المسؤولية المتوقعة منهم في إلزام أطراف الاتفاقية بالالتزام بتطبيقها، وهم الذين وقَّعوا عليها من تلقاء أنفسهم برضى تام. استمر التلكؤ في التنفيذ دون أن يرفع أي من هؤلاء الضامنين والشهود إصبعًا لتذكير المتلكئين بضرورة تنفيذ الاتفاقية حسب الجدول المتفق عليه كما فعلت الولايات المتحدة عند تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، عام 2005. ولذلك يحمِّلونهم جزءًا من مسؤولية ما آلت إليه الأمور في جنوب السودان الآن.

ان انعقاد مؤتمر جامع للقوى السياسية والمجتمع المدني في جنوب السودان الخيار الأمثل للخروج من أزمة نهاية الفترة الانتقالية دون انتخاب الحكومة التي ستحكم البلاد فيما بعد عبر التحاور والاتفاق حول جدول زمني لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ليختار شعب جمهورية جنوب

السودان لأول مرة في تاريخه من يحكمه. وينعقد هذا المؤتمر في إحدى دول الإقليم ويُدعى له، بالإضافة إلى أطراف اتفاقية السلام المنشطة. لابد أن تلعب دول المنطقة ومعها الترويكا والأمم المتحدة دورًا مباشرًا في قيام المؤتمر ورعايته؛ لأنه من المتوقع أن تعارض بعض أطراف الحكومة الحالية ذلك وتصر على التشبث بالسلطة بدون وجه حق. بعد ذلك تقوم بدور الوسيط أو المسهل للحوار داخل المؤتمر بين أبناء وبنات جنوب السودان وسيتداول المؤتمر كذلك مسألة تكوين "حكومة وطنية" تكون مهمتها الأساسية هي الإشراف على قيام الانتخابات، وتتكون من التكنوقراط غير المتحزبين ممن ينتهي تكليفهم السياسي بتسليم السلطة للحكومة المنتخبة. الشعب في جنوب السودان يبحث عن جدول زمني جديد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهذا يبرز قضيتين لا يمكن قيام الانتخابات بدونهما، وهما: توحيد القوات المسلحة واعتماد دستور دائم للبلاد. إذا تعذر توحيد القوات قبل وقت كافٍ على إجراء الانتخابات، سيكون لزامًا على بعثة الأمم المتحدة توفير الأمن أثناء الانتخابات وخاصة أن من اختصاصاتها بحكم البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة المساعدة في تطبيق اتفاقية السلام المنشطة والعملية السلمية، وحماية المدنيين، وضغط الأمن الدولي[42].

ومنذ عام 2005، ظل جنوب السودان تحت حكومات انتقالية يديرها سياسيون في إطار تقاسم السلطة، فيما عدا الحكومة الانتقالية الأولى (2005–2011)، التي كانت تحت السودان الموحد، فشلت الحكومات الانتقالية الأخرى في نقل جنوب السودان إلى عهد ديمقراطي بدليل عدم إجراء أي انتخابات في جنوب السودان منذ استقلاله، في 9 يوليو/تموز 2011، واستشراء الفساد، واشتعال الحروب، وانفراط حبل الأمن في الأرياف، والأمَرُّ في الأمر هو أن الحرب الأهلية قامت مرتين بين الرئيس ونائبه، فهل يحتاج جنوب السودان لتكرار هذه التجربة للمرة الثالثة؟

الخاتمة:

إن المتابع لمعضلة العلاقة الإسرائيلية مع جمهورية جنوب السودان، يدرك التوجه الإسرائيلي نحو الجنوب لم يكن وليد لحظة الانفصال، بل كانت هناك علاقات غير رسمية (سرية) بين إسرائيل والحركة الشعبية لتحرير السودان، تمثلت في دعم تلك الحركة مالياً وعسكرياً، وعقب الانفصال شهدت العلاقة الإسرائيلية مع جنوب سودان تنامياً وتطوراً ملحوظاً، وذلك من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويمكن القول أن هناك العديد من الأهداف والدوافع التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من خلال تقوية علاقاتها بدولة جنوب السودان، فقد سعت إسرائيل للتغلغل في جنوب السودان، نظراً لأهمية السودان لمصر، كونها تمثل عمقاً استراتيجياً حيوياً لها، ولذلك نجد أن العديد من الدوافع وراء تحرك إسرائيل نحو جنوب السودان خصوصاً والسودان عموماً منها، دوافع سياسية؛ من أجل تحقيق مزيد من المكاسب السياسية، عن طريق إخراج دولة من أكبر دول الوطن العربي من الاهتمام بالقضية الأساسية للعرب، وهى الصراع مع إسرائيل، فضلا عن التأثير السياسي على مصر في إضعافها وتطويقها من ناحية الجنوب، وخلق معضلات جديدة تواجه الأمن القومي المصري، ولا سيما الأمن المائي، ودوافع أمنية؛ متمثلة في تأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، بالإضافة لدوافع مائية، متمثلة في التأثير على حصة مصر والسودان المائية من مياه نهر النيل، والرغبة الإسرائيلية الواضحة في أن يتم توجيه جزء من تلك الحصة إلى إسرائيل نفسها، ودوافع اقتصادية؛ على أساس أن السودان يزخر بالعديد من الموارد النفطية والموارد الطبيعية التي تطمع لها كافة الدول، والتي تسعى كل دولة في العالم للسيطرة عليه. فضلا عن رغبة إسرائيل في كسر العزلة مع الدول العربية والتي فرضت عليها منذ البداية، عن طريق إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية تباعاً، وبالتالي فإن كل النتائج تشير إلى أن مستقبل العلاقات بين الجانبين سيكون أكثر تعاوناً، وربما تصبح جمهورية جنوب

السودان خلال وقت قصير قوة إقليمية فاعلة وحليفاً مهماً لإسرائيل والغرب، والحقيقة أن خطورة هذا الأمر تمتد إلى الأمن القومي العربي برمته وليس المصري فقط ولذلك فمن الضروري الحذر من انعكاسات هذه العلاقة وخطورتها على الدول العربية.

شهدت جمهورية جنوب السودان حربًا أهلية طاحنة بعد العام الثاني من قيامها بالعام 2011م، وأنهت اتفاقية السلام، عام 2015، الصراع على أسس تقاسم السلطة بين الطرفين، ولم يلبث الاتفاق طويلًا إذ انفجر العنف مرة أخرى في قصر الرئاسة بين الرئيس ونائبه الأول، في يوليو/تموز 2016، ثم تطور إلى حرب أهلية أخرى تعددت أطرافها. جاءت اتفاقية 2018 تنشيطًا للاتفاقية الأولى، وبُنِيت كسابقتها على تقاسم السلطة بين أطراف النزاع. نصَّت الاتفاقية على أن تُجرى الانتخابات بعد 36 شهرًا من بداية الفترة الانتقالية شريطة تنفيذ متطلبات محددة تضمن حرية ونزاهة الانتخابات، ولكن غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاقية قاد إلى التباطؤ والتلكؤ والانتقائية في تنفيذ بنوده، وتحت ضغط من الضامنين والشهود للاتفاقية اضطرت الأطراف إلى القفز إلى الفترة الانتقالية دون إكمال تنفيذ مهام الفترة قبل الانتقالية، لذلك حتى هذه اللحظة لم تفرغ الأطراف من تنفيذ هذه المهام المُرَحَّلة، اضافة عن مهام الفترة الانتقالية نفسها والتي مضى عليها 28 شهرًا من عمرها المحدد بـ 36 شهرًا. وعليه، من غير الممكن قيام الانتخابات في الفترة المتبقية.

النتائج:

- ان هناك العديد من الأهداف والدوافع التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من خلال تقوية علاقاتها بدولة جنوب السودان.
- ان العديد من الدوافع وراء تحرك إسرائيل نحو جنوب السودان خصوصاً، والسودان عموماً منها: دوافع سياسية؛ من أجل تحقيق مزيد من المكاسب السياسية، عن طريق إخراج دولة من أكبر دول الوطن العربي من

الاهتمام بالقضية الأساسية للعرب، وهي الصراع مع إسرائيل، فضلا عن التأثير السياسي على مصر في إضعافها وتطويقها من ناحية الجنوب.

- اعتماداً إسرائيل على مبدأ شد الأطراف وخلق معضلات جديدة تواجه الأمن القومي المصري.

- هناك دوافع أمنية؛ متمثلة في تأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، وتأمين مصالحها الحيوية فيه، ودوافع مائية؛ متمثلة في التأثير على حصة مصر والسودان المائية من مياه نهر النيل، والرغبة الإسرائيلية الواضحة من أن يتم توجيه جزء من تلك الحصة إلى إسرائيل نفسها.

المصادر والمراجع:

(*) – انظر: "مشار يدعو إلى حرب جديدة ضد حكومة جنوب السودان"، قناة العالم، 25أيلول 2016، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/ تموز 2022): http://www.alalam.ir/news/

" – Communiqué of the 57th Extra-Ordinary Session of the IGAD Council of Ministers on South Sudan", 02July 2017, Addis Ababa .Ibid.

" Communiqué of the 60th Extra-Ordinary Session of Council of Ministers on the Situation in South Sudan", 27January, 2018, Addis Ababa, Ethiopia.

" Communiqué of the 57th of Extra-Ordinary Session of the Council of Ministers on South Sudan. 02July 2017 , Addis Ababa, Ethiopia

"Comuniqué of the 31st Extra-Ordinary Summit of IGAD Assembly of Heads and Government on South Sudan", 12th June 2017

Ethiopia, Addis Ababa. " Communiqué of the African Union's Peace and Security Council, 720th Meeting (at the Level of Ministers)", New York, USA, 20th September. .2017

1- ياسر ابو حسن، التدخل والدعم الإسرائيلي للجنوب حتى مرحلة الانفصال، مجلة المنتدى، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، السودان، العدد الثامن والعشرون، سبتمبر 2014، ص56.

2- منى حسين عبيد، السياسة الاسرائيلية تجاه دول شرق افريقيا (اثيوبيا- السودان) نموذجاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 11، حزيران 2010، ص 109.

3- اماني الطويل، اسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان، (انفصال جنوب السودان، المخاطر والفرص) من كتاب (مجموعة باحثين)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 236

4- دهام محمد العزاوي، التدخل الصهيوني في مشكلة جنوب السودان، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 32، تشرين الاول 1999، ص 31.

5- منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 128

6- منى حسين عبيد، السياسة الاسرائيلية اتجاه دول شرق افريقيا (اثيوبيا- السودان) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص 110.

7- ياسر ابو حسن، مصدر سبق ذكره، ص60

8- شريف شعبان مبروك، السياسة الإسرائيلية في جنوب السودان وتداعياتها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 151، نيسان 2012، ص 204.

9- ابراهيم منشاوي، تحالف استراتيجي دائم: تداعيات العلاقات الإسرائيلية بجنوب السودان على الأمن القومي المصري، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2014، ص7.

10- عبد اللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الامن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص193.

11- محمد الحسن عبد الرحمن فاضل، أثر علاقات إسرائيل بدولة جنوب السودان على العرب، مجلة الراصد، الخرطوم، العدد 364، 2012، ص97

12- عبد اللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الامن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص113.

(*) أنظر أيضا: يحيى دبوق، "هكذا ساعد الموساد على تقسيم السودان"، صحيفة الأخبار اللبنانية، مؤرشف من الأصل في 31 ديسمبر 2015.

13- المصدر نفسه، ص 194.

14- عبد الحميد الموساوي، العلاقة الاستراتيجية بين اسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة لمستنصرية، العدد 44، 2013، ص10.

15- المصدر نفسه، ص7

16- ابراهيم المنشاوي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

17- عبد الحميد الموساوي، مصدر سبق ذكره، ص 12

18- عبد المنعم محمد صالح عبد الله، المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية في دولة جنوب السودان، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 11، تشرين الثاني 2014، ص 110.

19- ابراهيم المنشاوي، مصدر سبق ذكره، ص5

20- محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، دلالات وأبعاد علاقات جنوب السودان وإسرائيل، مجلة الراصد، العدد 368، الخرطوم، 2012، ص2

21- ريم محمد موسى، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان وإمكانية تحقيق التكامل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، 2012.، ص6.

22- سند وليد سعيد، سياسة التغلغل الاسرائيلي في منطقة القرن الافريقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 30، 2016، ص 264.

23- أحمد تهامي عبد الحي، الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر ومنابع النيل الثوابت والمستجدات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص 38.

24- عامر عبد، القرن الافريقي بين تداعيات الماضي وآفاق المستقبل، جريدة اللواء الدولية على الموقع الالكتروني http://alewaanewspaper.com/

25- حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والامن المائي المصري، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد 135، كانون الثاني 1999، ص33

26- عبد السلام البغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في افريقيا، سلسلة الدراسات الافريقية رقم (24)، (معهد الدراسات الاسيوية والافريقية)، بغداد، الجامعة المستنصرية، مطابع جامعة الموصل ،1986م، ص23.

27- سند وليد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 265

28- جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة حالة اثيوبيا، العلوم السياسية، بغداد العدد (35) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2007م، ص150.

29- اماني الطويل: القرصنة في البحر الاحمر، امن البحر الاحمر الواقع والتحديات، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الاهرام، العدد176نيسان /ابريل 2009م، ص217

30- زكريا محمد عبد الله، أمن البحر الاحمر والامن القومي العربي، شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 88، القاهرة، 1996، ص156

31- ابراهيم منشاوي، مصدر سبق ذكره، ص5

32- محمد الحسن عبد الرحيم، "المخطط الاسرائيلي في منابع النيل وأثره على مصر والسودان"، الرابط التالي: http://www.arrasid.com/index.php/main/index/conte

33- احمد بدر شرف الدين، التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر العدد181، 2012 ص133.

34- مثنى محمد تركي، أزمة المياه في دول حوض النيل، رسالة ماجستير (غير منشوره) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.ص141

35- المصدر نفسه، ص145.

36- محمد حسن عبد الرحمن فاضل، أهمية دولة جنوب السودان لإسرائيل، مجلة الراصد، العدد 388، 2012، ص20.

37- مصطفى شفيق، "التغلغل الاسرائيلي في حوض النيل في شد الاطراف الى البتر"، مركز الدراسات الانسانية، 2010.

http://www.arab-center.org/index/php?option.com

38- مناسك عبد الوهاب حكمت، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه افريقيا منطلقات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص224

39- شريف شعبان مبروك، السياسة الإسرائيلية في جنوب السودان وتداعياتها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد 151، ص 206

40- شريف شعبان مبروك، مصدر سبق ذكره، ص 207

41- لام أكول أجاوين: مقال: "مع اقتراب موعد الانتخابات في جنوب السودان: ما مصير اتفاقية السلام؟" أستاذ جامعي، وسياسي جنوب سوداني، ووزير خارجية السودان الأسبق. موقع الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5419

42- لام أكول اجاوين، المصدر السابق.

التنمر الإلكتروني.. ومخاطر استخدام التكنولوجيا في المجتمع الفلسطيني

د.غادة حجازي

مقدمة

ظهر التنمر الإلكتروني بسبب التطور التكنولوجي وما تبعه من تطور في وسائل الاتصال الاجتماعي الذي يتمثل في الفيسبوك والإنستجرام والتويتر...الخ.

ويعتبر الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعه وأشكاله، وكذلك عدم وجود أي جهات رقابية عليها في المجتمع الفلسطيني من الأسباب الرئيسية لظهور ظاهرة التنمر الإلكتروني والتي امتدت إلى الفضاء الإلكتروني في مختلف المؤسسات سواء المدارس والجامعات والأسرة والمساجد...الخ.

تتمثل أشكال وأساليب التنمر الإلكتروني في الإساءة اللفظية والتي تشمل الألفاظ السيئة ونشر الإشاعات، والتهديدات بنشر الصور الشخصية ومشاركتها مع الآخرين[1]، وكتابة كلمات غير أخلاقية وإرغام الأشخاص بطرق لا أخلاقية للبوح ببياناتهم الشخصية الحساسة[2].

---

[1] ثناء الخزندار، واقع ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الفيوم، ج2، 2019، ص197.

[2] رمضان حسين، المناخ الأسري وعلاقته بالتنمر المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، ع42، 2015، ص42.

يستخدم المتنمرون الإلكترونيون عدة وسائل يستخدمونها كإطلاق الألقاب والتنمر البدني الذي يتمثل في الضرب، وأيضاً تنمر العلاقات الاجتماعية كعزل شخص واستبعاده من مجموعة الأصدقاء[1].

وللتنمر الإلكتروني أثاره السلبية على جميع الفئات العمرية من ناحية، وعلى مختلف مناحي الحياة سواء النفسية والاجتماعية كالخوف، وتدني تقدير الذات ومشكلة تكوين الأصدقاء، والعزلة الاجتماعية.

من خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على مفهوم التنمر الإلكتروني واختلافه عن التنمر التقليدي، والمفاهيم المرتبطة بالتنمر، وأسبابه وأساليبه وأشكاله، وسمات المتنمر والمتنمر عليه، ومخاطره وإحصائيات عنه، ومقترحات وتوصيات الباحثة للحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني.

مفهوم التنمر الإلكتروني: Cyber bulling

التنمر بمفهومه العام (Bullying):

يُعرف Hughes التنمر بأنه سلوك عدواني يتمثل في الإيذاء البدني النفسي والذي يتكرر حدوثه حين يمارس المتنمر عدوانه على الضحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

ويعتبر التنمر من المظاهر السلوكية السلبية المنتشرة في المجتمعات وخاصة في جميع المراحل الدراسية ابتداءً من الروضة وانتهاءَ بالجامعة وداخل الأسرة وفي الشارع، وفي مختلف المؤسسات الأخرى.

---

[1] مباركة مقراني، التنمر الإلكتروني وعلاقته بالقلق الاجتماعي (دراسة ميدانية على تلاميذ السنة الثانية ثانوي مدمني مواقع التواصل الاجتماعي ببعض ثانويات مدينة ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص7-8.

[2] Hughes, S.(2014).Bulling: What Speech Language Pathologists Should Know. Language Speech, and Hearing Services in Schools, 45-3-13,3-13,January 2014.

ويرى Huebner أن المتنمر يقوم بالسيطرة على الضحية من خلال مضايقته سواء بشكل لفظي أو بدني، حيث يمارس الشخص المتنمر الأقوى طُرقاً مختلفة لإذلال الآخر وإحراجه[1].

ويُؤكد Smith أن سلوك التنمر يختلف عن سلوك العدوان في مظهرين وهو عدم التوازن والتساوي بين المتنمِر والضحية والتكرار في عملية التنمر حيث يصعب على الضحية أن تدافع عن نفسها إما بسبب الضعف الجسدي أو النفسي أو لكثرة عدد المتنمرين[2].

بالرغم من أن سلوك التنمر من الظواهر القديمة في تاريخ البشرية إلا أن دراسته وسبل الوقاية منه ظهرت حديثا في مجال الصحة النفسية وعلم الاجتماع والتربية.

كما يختلف التنمر الإلكتروني عن التنمر التقليدي في أن التنمر التقليدي يحدث وجها لوجه أما التنمر الإلكتروني فهو يحدث عن بعد بطرق أكثر ترهيبا وانتشارا من خلال الهواتف المحمولة أو شبكة الانترنت، فيتم إرسال رسائل نصية أو صور، أو مقاطع فيديو عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والهواتف المحمولة مما يكون له الأثر النفسي السلبي من شعورٍ بالقلق والتوتر والخوف بسبب رسائل التهديد عبر الفيسبوك فينعكس ذلك سلبا على سلوك الضحية فيتحول سلوك الشخص للعدوانية ويميل للعزلة.

تتسم بيئة الويب بأنها منفتحة ومنتشرة لهذا تكمن الخطورة في عدم معرفة الشخص المتنمر الذي يلحق الأذى بالضحايا من خلال نشر ما يُسيء لهم نفسياً واجتماعياً بسرعة عبر مواقع الويب، ومواقع التواصل الاجتماعي مما يؤدي

[1] Huebner, A. (2002). Adolescence growth and development. Human development. www.EXT,edu pubs family hatml.

[2] Smith, p.(2000). Bulling and harassment in School and rights of Children &Society. 14-294- 303.

لتشتت طاقة المتنمر عليه ويؤثر في حياته بشكل عام في جميع النواحي سواء العلمية أو التعليمية أو الأسرية، أو علاقاته بأصدقائه وأقاربه[1].

ويعتبر العالم (بل بيسي) هو أول من عرف مصطلح التنمر الإلكتروني على أنه استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم سلوك عدواني من قبل أفراد أو جماعات بهدف الإيذاء للأشخاص[2].

تأسيسا على ما سبق يتضح أن التنمر الإلكتروني من المشكلات السلوكية الانفعالية يستخدم المتنمِر عدة وسائل اتصال حديثة لفرض قوته على الآخرين تتمثل في استخدامه الهواتف المحمولة وكاميرات الفيديو والبريد الإلكتروني، والحاسوب المحمول والجوال..الخ وصفحات على الانترنت لنشر الأكاذيب، وتسبب للضحية العديد من الاضطرابات والأمراض النفسية التي منها التوحد والعزلة الاجتماعية والخوف والقلق.

يرى Huebner أن التنمر يتضمن ضربا ودفعا أو أي شكل من أشكال الاعتداء الجسدي أو مناداة شخصا باسم غير اسمه الحقيقي، كذلك الإشاعات والأكاذيب وإيقاع شخصا ما عمدا في مشاكل وسرقة الأشياء من الشخص وإجبار شخص ما لعمل شيء لا يريد فعله والتحرش الجنسي سواء كان استقواء أو تنمر، أو استئساد فجميعها مفردات تدل على سيطرة الفرد على الآخر ليمارس قوته وسلطته وسيادته على الضحية وهي الشخصية الأضعف للتشهير بالضحية (المتنمر عليه) من خلال إرسال رسائل الكترونية أو فيديوهات لا أخلاقية تلحق ضررا نفسيا ومعنوياً[3].

---

[1] عمرو درويش، أحمد الليثي، فاعلية بنية تعلم معرفي سلوكي قائمة على المفضلات الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التنمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة حلوان،ع4،ج1، أكتوبر، 2017، ص205-206.

[2] ثناء الخزندار، مرجع سابق.

[3] Huebener، مرجع سابق.

المفاهيم المرتبطة بالتنمر:

يتم الخلط بين مفهوم التنمر (Bullying) ومفهوم العنف (Violence) ومفهوم العدوان (Aggressive) وغيرها من المفاهيم الأخرى على النحو التالي:

التنمر والعنف:

العنف هو الذي يستعمل فيه السلاح والتهديد والوعيد بكافة أنواعه ويؤدي للعنف الشديد كالقتل والسرقة والإكراه وغيرها. أما التنمر فهو أخف من حيث الممارسة فهو يتضمن عنفاً جسدياً خفيفاً وعنفاً لفظياً كبيرا، يشتمل على جانب استعراضي من القوة والسيطرة والرغبة في التحكم في الآخرين من الرفقاء والزملاء وهذا السلوك موجود بين الطلبة في جميع الفئات العمرية وجميع المراحل التعليمية ويمكن أن يقود للعنف بمعناه الشامل[1].

التنمر والعدوان:

يعتبر التنمر شكل من أشكال العدوان، فالعدوان سلوك يصدر من شخص تجاه شخص آخر أو نحو الذات لفظيا وجسديا، وقد يكون العدوان مباشر أو غير مباشر ويؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي والنفسي إلحاقا متعمدا لشخص آخر وهو أعم من التنمر، ويختلف سلوك التنمر عن السلوك العدواني في أن التنمر هو سلوك متكرر، يتضمن عدم التوازن في القوة وهو نمط من العدوان[2].

والعدوان سلوك غريزي يشتمل على عدوان ايجابي يستخدم فيه الدفاع عن الذات وعدوان سلبي يوجه لهدم الذات أو الآخرين أي أن السلوك العدواني مقبول في بعض أشكاله وفي ظروف معينة ومرفوض في البعض الآخر. إلا انه لا

[1] رانية زايدي، الضغوط النفسية وعلاقتها بسلوك التنمر لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة–دراسة ميدانية، جامعة العربي ن مهيدي–أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2021، ص34–35.

[2] مسعد أبو الديار، التنمر لذوي صعوبات التعلم مظاهره، وأسبابه، وعلاجه، ط3، الكويت 2012، ص30.

يمكننا أن نقر ذلك بالنسبة للتنمر الذي هو سلوك مرفوض في جميع أشكاله. كما انه لا يوجه نحو الذات وإنما يوجه نحو الآخرين[1].

التنمر يختلف عن العنف والعدوان في انه سلوك متكرر ومقصود ويتضمن عدم التوازن في القوة، أما العنف فهو يختلف تماما عن التنمر حيث يأخذ شكلا من السلوكيات قد يكون موجهاً للذات أو لشخص آخر وقد يكون مباشر أو غير مباشر، حيث يلحق ضرراً نفسياً أو جسديا وعليه فالتنمر شكل خفيف من أشكال العدوان كما أنه لا يوجه نحو الذات ويعتبر سلوك أخف من العنف من حيث الممارسة، ويؤدي سلوك التنمر إلى العنف العدواني في حالة استمراره وعدم تلقى العلاج المناسب.

مما سبق يتضح أن التنمر الإلكتروني يعتبر صورة من صور السلوك العدواني له عدة أشكال تتمثل في التنمر البدني واللفظي، والنفسي والجنسي من خلال الشبكات العنكبوتية ووسائل الاتصال التكنولوجية.

أسباب التنمر: تتمثل الأسباب في الآتي:

1-أساليب التنشئة الأسرية للأبناء منذ الطفولة.

2-جماعات الأقران وتأثيراتهم السلبية عليهم.

3-وسائل الإعلام وتأثيرها السلبي على سلوك الأفراد.

4-ضعف دور المؤسسات التعليمية والتربوية في تربية الأطفال تربية نفسية من خلال تنمية مهارات الكفاءة الاجتماعية والأخلاقية.

5-البيئة المدرسية سبباً في ظهور التنمر لعدم وجود قوانين واضحة للسلوك إضافة لازدياد عدد الطلبة في الفصول الدراسية فتزداد صور التنمر فيها.

[1] مصطفى علي مظلوم، فاعلية برنامج إرشادي لخفض سلوك المشاغبة على طلاب مرحلة الثانوية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج 17، ع69، 2007.

نتيجة للانفتاح، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة في جميع الأمور الحياتية ظهر التنمر الإلكتروني فالتسلط والاستقواء عبر الإنترنت ظاهرة خطيرة وهذا ما أكدته دراسة الباحثان (Patchin & Hinduja ,2006 : 152) حيث أكدا أن التنمر الإلكتروني صيغة جديدة من صيغ العنف والاستقواء الإلكتروني الهدف منها مضايقة الآخرين والاستقواء عليهم[1].

كما ترجع أسباب ظهور التنمر الإلكتروني لعدة عوامل تتمثل في التالي:

أولاً: العوامل الشخصية: يقصد بها عدم إدراك المتنمر لوجود خطأ في ممارسة سلوك التنمر الإلكتروني ضد بعض الأفراد ويكون غالبا سلوك المتنمرين ناتجا عن قلقهم وعدم سعادتهم في منازلهم أو ممن تعرضوا للتنمر عليهم سابقاً.

ثانياً: العوامل النفسية: تهدد ظاهرة التنمر الإلكتروني الصحة النفسية لجميع الفئات العمرية عامة وفئة المراهقين والشباب خاصة، نظرا للحياة السلبية التي يعيشها الشخص المتنمر من إهمال وتهميش فينتج عن ذلك الشعور بالتوتر، والقلق والانفعال السلبي، والعزلة الاجتماعية، والخجل الاجتماعي، تراجع الأداء، ضعف تقدير الذات لعدم تحقيق أهدافه فيؤدي ذلك لممارسة سلوك العنف والتنمر بمختلف أشكاله على الآخرين أو على ذاته.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية: تتمثل في الظروف المحيطة بالفرد سواء أسرته أو أقاربه أو أصدقاءه ووسائل الإعلام والمدرسة أو الجامعة أو بيئة العمل، فعلى المستوى الأسري قد تسبب المعاملة السيئة للوالدين لأبنائهم ما بين العنف الذي قد يصل لحد الإرهاب أو التدليل الزائد فكلاهما من أساليب التربية الوالدية السلبية التي تسبب التنمر لدى الأبناء. إلى جانب تدني دخل الأسر وظروف الحرمان ومشاكل الطلاق وغياب احد الوالدين عن الأبناء فالعنف يولد العنف ويولد التنمر[2].

---

[1] Patchin, J. W& Hinduja, S.(2006): Bullies Move Beyond The School Yard: Apreliminary Look at Cyberbullying. Youth Violence and Juvenile Justice 4(2). 148-169

[2] رانية زايدي، مرجع سابق، ص39-40.https:ll doi.org\10.1177\1547204006286288

رابعـــاً: العوامـــل المجتمعيـــة: غيـاب الـوعي بخطـورة انتشـار العنـف بكافـة أنواعـه وعـدم القـدرة علـى الحـد مـن التسـرب داخـل المـدارس مـع تراجـع دور الأسـرة فـي القيـام بـدورها فـي توعيـة الطلبـة والعمـل علـى تعـديل السـلوك العـدواني إلـى جانـب غياب الوعي بأساليب التنشئة السليمة وضعف ثقافة حقوق الإنسان.

خامســـاً: عصـــر العولمـــة: نظـــرا للتطـــور المعرفـــي وثـــورة الاتصـــالات والمعلومـات كـان لهـا أثرهـا فـي ظهـور وانتشـار التنمـر الإلكترونـي مـن خـلال وسـائل الاتصـالات والتكنولوجيـا الحديثـة التـي أدت لتغيـرات فـي المجتمـع أثـرت علـى وسـائل الإعـلام وعلـى جميـع أفـراد المجتمـع بمختلـف مراحـل نمـوهم ممـا انعكـس سـلبا علـى جميع النواحي الشخصية، والنفسية والجسمية والاجتماعية.

سادســاً: الألعــاب الإلكترونيــة: مـن خـلال الألعـاب يـتم الاعتمـاد علـى مفـاهيم القـوة الخارقـة وسـحق الخصـم، واسـتخدام وسـائل مختلفـة لتحقيـق أعلـى انتصـار دون تحقيـق أي أهـداف تربويـة، فيـتم التسـويق الإعلامـي لثقافـة العنـف مـن خـلال الإعـلام والألعاب الإلكترونية.

ســابعاً: انتشــار أفــلام العنــف: سـواء الأفـلام الموجهـة للكبـار أو للصـغار مـن مشاهد قتل وعنف[1].

أشكال العنف الإلكتروني:

تتمثل أشكال العنف الإلكتروني في التالي:

- اختراق الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- نشر الأخبار الكاذبة، والقصص المسيئة من أصحاب الحسابات.
- استخدام الألفاظ غير الأخلاقية.
- نشـــر أي محتـــوى ضـــار كالصـــور المســـيئة، والشـــائعات والتهديـــدات وغيرها.

[1] ثناء الخزندار، مرجع سابق.

– السب عبر الدردشة، واستدراج الشخص من اجل الدخول على روابط تحتوي على فيروسات.

– إرغام الضحية بطريقة غير أخلاقية للبوح بالبيانات الشخصية الحساسة لإلحاق الضرر المعنوي والمادي بالآخرين.

– عمل صفحات شخصية مزيفة لإهانة الأشخاص الضحايا لتعريضهم للمشاكل.

– إجراء المكالمات الهاتفية الصامتة أو البذيئة، أو مكالمات فيديو أو مقاطع فيديو الهدف منها الإحراج والتحقير والسخرية.

– السطو على الصور الشخصية ونشرها على حسابات أشخاص آخرين.

– نشر الشائعات أو القيل والقال عن شخص ما عبر الانترنت.

– السخرية من شخص ما في دردشة جماعية عبر الانترنت.

– تهديد أو تخويف شخص ما عبر الإنترنت[1].

صنَّف آخرون العنف الإلكتروني لأربعة أقسام تتمثل في التالي:

أ– العنف الكتابي: يستخدم سلوك التنمر المكتوب مثل المكالمات الهاتفية والرسائل النصية والبريد الإلكتروني.

ب– العنف البصري: يتمثل في نشر الصور السيئة أو المخجلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ج–عنف الإقصاء: ويقصد به إقصاء أحد الأفراد من مجموعات الانترنت أو الدردشة.

[1] رمضان حسين(2016)، البنية العاملية لمقياس التنمر الإلكتروني كما تدركها الضحية لدى عينة من المراهقين ،المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية،ع4، ص85.

د-عنف انتحال الشخصية: ويتمثل في الاستفادة من سرقة هوية الشخص (البروفايل الشخصي)[1].

مما سبق يتضح أن التنمر له أشكال متعددة تتمثل في التنمر الانفعالي والذي يشتمل على أسلوب التهديد والسخرية والذم للآخر، وكذلك التنمر الجسدي والذي يتمثل في أسلوب الضرب والاصطدام بالضحية وسرقة الممتلكات الخاصة له. والتنمر الجنسي والذي من أساليبه التعليقات المخجلة والتحرش الجنسي، والتنمر العنصري والذي يتمثل في أسلوب الإيماءات والتلميحات وسب وقذف الآخرين.

سمات الشخص المتنمر:

- يكون قد تعرض للعنف من قبل أسرته أو القائمين على تربيته.
- يتصف المتنمرون بالدونية.

سمات ضحايا التنمر:

- الشخص الكسول أو البدين أو المتميز (الناجح)
- الشخص الذي يغار منه الشخص الذي يتنمر عليه نظراً لنجاحه أو لعدد أصدقائه أو لنشاطه، أو لعلمه فيتعمد تشويه صورته بشكل أوسع عبر تعليقاته المسيئة ويُشاركه في التنمر الإلكتروني الأشخاص التابعون له.
- هم الأشخاص الذين يمتلكون مستويات منخفضة من تقدير الذات.
- يتصفون بأنهم أقل سعادة وأكثر شعوراً بالوحدة[2].

---

[1] عبد الله شراب، سما شراب، المناخ الأسري كمتغير وسيط بين العنف الإلكتروني والأمن النفسي لدى الفئة العمرية 14-16 سنة، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، ، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا -برلين. ع7، ديسمبر،2019

[2] محمد العتل، محمد العجمي، أحمد الشمري، التنمر الإلكتروني لدى طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، مج1،ع2،مايو2021.

سمات التنمر الإلكتروني:

-إخفاء الهوية أي التخفي مما يتيح للمتنمر تجنب المواجهة المباشرة والهروب من العقاب.

-السرعة.

-الاستمرارية.

-الوصول لعدد ضخم من الجماهير.

-الاعتماد على العنف اللفظي.

-القصدية.

العلاقة بين التنمر والإعلام:

ينتشر التنمر عبر التلفاز والسينما ووسائل الإعلام الحديثة، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث رسخ التلفاز والسينما من خلال المسلسلات والبرامج مفهوم التنمر، فاستخدم الشخص البدين والقصير والذي يملك انحراف بالعين كأشخاص مثيرين للسخرية، كما تتمثل الخطورة في وسائل التواصل الاجتماعي والتي عملت على بث كل أشكال الكراهية والعنف اللفظي على مر عقود طويلة حيث ظهر كمية الهجوم على أي موضوع يتم نشره، أو أي شخصية عامة من خلال التعليقات على مظهر الشخص أو الهجوم على أفكاره أو ديانته والسخرية من اللون أو الطول أو الوزن ...الخ[1]

إحصاءات عن التنمر الإلكتروني:

تهتم المنظمات الدولية بظاهرة التنمر الإلكتروني (التنمر السيبراني) باعتباره ظاهرة عالمية، وتعمل على محاربتها بمختلف الطرق ضمن استطلاع رأي طبقته الأمم المتحدة على الشباب في ثلاثين دولة لمدة عامين تبين أن

[1] التنمر والإعلام، سفانة نصر الله،2019، الحوار المتمدن، ع 35-63، WWW.ahewar.org/debat/show.art.asp?

(20%) امتنعوا عن الذهاب لمدارسهم بسبب التنمر، وأن (7%) من كل (10) شباب تعرضوا للإساءة عبر الانترنت وأن واحدا من كل (3) ضحايا للتنمر تعرض لأذى ذاتي، وان واحدا من كل (10) أقدموا على محاولات الانتحار.[1]

- 18% من الأطفال والمراهقين حول العالم تعرضوا للتنمر الإلكتروني.
- 7%من كل 10 مستخدمين انترنت في العالم تعرضوا للإساءة في مرحلة معينة.
- 15% فقط من الطلاب يعترفون بالتعرض للتنمر الإلكتروني.
- 10% لن يبلغ من ضحايا التنمر الإلكتروني لأحد الكبار عن تعرضه للتنمر الإلكتروني.
- 64% من الطلاب الذين تعرضوا للتنمر الإلكتروني انه يؤثر سلبا على مستواهم الدراسي والشعور بالخوف وعدم الأمان.
- 79% من الآباء ذكروا أن طفلهم تعرض للتهديد بإيذاء جسدي أثناء اللعب على الانترنت[2].
- العمر الأكثر تعرضا للتنمر الإلكتروني هم الأطفال ما بين 13-15 سنة، وأن معظم حالات التنمر الإلكتروني تتمثل في السخرية من ذوي الاحتياجات الخاصة، فنسبة (75%) من المتنمرين يسخرون من ذوي الاحتياجات الخاصة، و(70%) يسخرون ممن لديهم عيوب جسدية ونسبة (52%) يستهزئون من الذين لديهم صعوبات تعلم[3].

تعتبر **ظاهرة التنمر الإلكتروني حديثة في المجتمع الفلسطيني** ولا توجد إحصائيات دقيقة عنها إلا أنه يمكن عرض بعض الإحصائيات الواردة من الشرطة الفلسطينية وكذلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث ارتفعت معدلات الجريمة الإلكترونية في فلسطين بأشكالها المختلفة(الابتزاز والتشهير وسرقة الحسابات وسرقة البريد الإلكتروني، والبطاقات الائتمانية بسبب التطور

---

[1] زين الدين العابدين البخاري، التنمر الإلكتروني.. كيف تُعرف الأمم المتحدة الظاهرة التي تهدد الشباب؟ ،2021، http:www.alroeya.com/60-64/1223278

[2] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، دليل التعامل مع التنمر الإلكتروني، أكتوبر،2018، ، https://attaa.sa/files/cy berbrbullying.pdf

[3] عامر عبود نامس، التنمر الإلكتروني والتعامل معه، https://attaa.sa/library/view/894

التكنولـوجي، وانتشـار خدمـة الانترنـت ومواقـع التواصـل الاجتمـاعي فـي جميـع أنحـاء فلسـطين حيـث شـهدت محافظـة الخليـل علـى سـبيل المثـال نحـو(1020) جريمـة الكترونيـة فـي عـام 2015 بعـد أن كـان عـدد الجـرائم الإلكترونيـة (922) عـام 2014.

كمـا وأظهـرت إحصـائيات وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات عـام 2015 أن 48.3% مـن الأسـر فـي الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة لـديها اتصـال بالانترنـت، نحـو 63.1% منهـا تمتلـك أجهـزة حاسـوب، وأن 53.7% مـن الأفـراد (10 سـنوات فـأكثر) يسـتخدمون الانترنـت. وأن 75.1% مـن الأفـراد (10 سـنوات فـأكثر) يسـتخدمون شـبكات التواصـل الاجتمـاعي سـواء فـي الضـفة الغربيـة أو قطـاع غـزة، 75 % مـن مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتمـاعي يكـون هـدفهم التعـارف، ونسـبة 76.5% مـن مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتمـاعي يكـون هـدفهم الألعـاب والتسـلية. وأن أكثـر الجـرائم الإلكترونيـة المسـجلة لـدى الشـرطة الفلسـطينية (الابتـزاز، والتشـهير، والسـرقة)، وأكثـر الفئـات العمريـة المسـتهدفة هـم مـن الفتيـات بسـبب الخـوف مـن نشـر صـورهن أو أي معلومـات خاصـة بهـنّ علـى العـام ، وعـدم امـتلاكهن للشـجاعة لتقـديم شـكوى للشـرطة لعـدم وجـود قـوانين تعاقـب مرتكـب الجريمـة الإلكترونيـة ، ولا يوجـد قـانون حـديث يـنص علـى عقوبـة مرتكـب هـذه الجريمـة فـي ظـل العمـل بقـانون العقوبـات الأردنـي رقـم 16 عـام 1960 فـي الضـفة الغربيـة، والعمـل بالقـانون المصـري فـي قطـاع غـزة وتلـك القـوانين عفـى عليهـا الـزمن ولا تشـمل أي عقوبـة للجريمـة الإلكترونيـة، يـتم معاقبـة مرتكبـي الجريمـة الإلكترونيـة فـي فلسـطين بـالحبس ثلاثـة أشـهر أو غرامـة ماليـة لا تتعـدى 70 دولاراً، فـنحن نحتـاج لقـانون فلسـطيني يمنـع هـذه الجريمـة ويـنص علـى عقوبـات رادعـة لمرتكبيها.[1]

حـديثا تـم تأسـيس دائـرة للجـرائم الإلكترونيـة فـي وزارة الداخليـة بالشـرطة الفلسـطينية وتـم الاهتمـام للحـد منهـا ومواجهتهـا. خاصـة فـي ظـل الظـروف الصـعبة

[1] أحمد ملحم، ارتفاع معدلات الجرائم الإلكترونية في فلسـطين وسـط غياب قانون رادع، 29-1-2016، المرصـد الإعلامي للقطاع الأمني- مرصد فلسطين www.marsad.ps/ar/2016/01/29/

التي عاشها العالم وفلسطين خلال أزمة كورونا، ففي عام 2018 سجلت الدائرة 2568 جريمة الإلكترونية، وفي عام 2019 سجلت 2420 جريمة الإلكترونية، وفي عام 2020 سجلت 2720 جريمة الإلكترونية، شكلت قضايا النساء ما نسبته42%، وأبرز أنواع القضايا الإلكترونية تمثلت في التهديد (599) قضية، والقرصنة (475) قضية، والابتزاز (414) قضية، وإفساد العلاقة الزوجية (57) قضية[1].

ويرجع ارتفاع معدل الجرائم الإلكترونية في فلسطين إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الفضاء الإلكتروني الفلسطيني وهي تعتبر أكبر مرتكب للجرائم الإلكترونية في فلسطين.

كذلك الانقسام الفلسطيني يعتبر عائقاً أمام ملاحقة الجرائم الإلكترونية بين شقي الوطن في الضفة الغربية و قطاع غزة[2].

كما يحاول الاحتلال الإسرائيلي التواصل مع المواطنين الفلسطينيين بدافع استخباراتي ومعرفة نقاط الضعف والقوة لديهم، ومعرفة إمكانيات التواصل مع الأشخاص للحصول على معلومات عن الحياة الفلسطينية غير المعروفة لدى الاحتلال وتزويدهم بأسماء مؤسسات تنموية[3].

ويتحكم الاحتلال الإسرائيلي في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية إلى جانب أدوات مراقبة الكترونية تجمع بيانات وتنتهك خصوصية كل فلسطيني بحجة دواعٍ أمنية.

ونظراً لغياب سلطة تشريعية قادرة على سن القوانين والتشريعات ومواكبة للتطورات في عالم التكنولوجيا يسمح ذلك لانتهاك خصوصية وحماية البيانات

---

[1] الجريمة الإلكترونية في الضفة الغربية بين الواقع والمواجهة، www.palpolice.ps/content/425828.html

[2] محمد الشلالدة، عبد الفتاح الربعي، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الدولية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون في جامعة جرش حول الجرائم المعلوماتية،2015، https://cirminallaw.alquds.edu

[3] أحمد حماد،عبد الفتاح الهمص، التنمر الإلكتروني، 21-1-2019 https://paltoday.ps./ar/post

الشخصية في القطاعين الخاص والحكومي، فحتى يومنا هذا لا يتوفر قانون خصوصية وحماية بيانات شخصية ورقمية فلسطيني واضح شامل، فالأنظمة والقوانين الفلسطينية لا تزال قاصرة فيما يخص حماية البيانات الشخصية والحماية من الجرائم الإلكترونية المتعلقة بهم.

علماً بأنه في عام 2017 أقر قانون الجرائم الإلكترونية بموجب مرسوم رئاسي وتم تعديله في عام 2018، إلا أنه ما زال يواجه معارضة من قبل بعض الصحفيين، والمجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله القرار رقم 3 لسنة 2019 الخاص بحماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين[1].

إلا أنه فلسطينياً الأولوية لاعتماد قانون الجرائم الإلكترونية رغم عدم رضا المجتمع المدني على بعض بنوده[2].

ويُعتبر القانون الفلسطيني بمثابة الإطار الدستوري للنظام القانوني الفلسطيني فهو يعاقب من يعتدي على حرمة الحياة الخاصة، ورد في القانون (أن الاعتداء على أي من الحريات الشخصية أو الحياة الخاصة للإنسان، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع الضرر عليه[3].

مقترحات وتوصيات للحد من التنمر الإلكتروني:

1-يجب محو الأمية الرقمية لدى الأهالي أباء وأمهات وأن يكونوا على اطلاع ومعرفة بوسائل الاتصال الإلكتروني ليعرفوا ماذا يجري في هذا العالم

[1] عمر أبو عرقوب، دراسة استكشافية واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين، المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي، آب،أغسطس،2021،ص8-28.

[2] هيومن رايتس ووتش – منظمة العفو الدولية، (20،2017 كانون أول)، على فلسطين إصلاح قانون الجرائم الإلكترونية التقييدي، تاريخ الاسترداد أيار / مايو 2021. https://hrw.org/ar/news/2017/20/312529

[3] القانون الفلسطيني المعدل، حزيران، يونيو، 2021، muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg. asp? id=14138 https://www.

الرقمي، وعليهم أن يكونوا على حوار دائم مع الأبناء والتحقق من سلوكياتهم العدوانية.

2-ضرورة ملاحظة التغير في سلوك الأفراد كتحولهم للانطوائية والعزلة قد يكون بسبب التنمر الإلكتروني في بعض الأحيان.

3-عقد دورات وورش عمل عن التنمر الإلكتروني لدى طلبة المدارس ولدى طلبة الجامعة ولدى المؤسسات الأخرى وتوعية الجميع لكيفية التدريب على منع التنمر الإلكتروني، ففي حال تلقي الشخص رسالة أو تعليق مسيء عليه إرسال تقرير إلى شركة شبكة التواصل الاجتماعي.

4- تنظيم العديد من المؤتمرات الهادفة إلى نشر الوعي الثقافي حول مخاطر التنمر الإلكتروني.

5-ضرورة محاربة التنمر الإلكتروني من خلال كافة القطاعات كل في مجال عمله من خلال إعداد الأبحاث العلمية التي تعمل على تحليل ظاهرة التنمر الإلكتروني لمعرفة أسبابها ودوافعها وآثارها وطرق علاجها.

6-العمل على إنشاء مراكز لعلاج الناجين من التنمر الكتروني، وعلاجهم من خلال العلاج السلوكي.

7-تقوية الوازع الديني وتقوية العقيدة للأفراد منذ الصغر وزرع ثقافة التسامح والمساواة والاحترام.

8- تشجيع الأفراد على الحوار خاصة الأباء ليشعروا بالأمان واللجوء للأهل وقت الأزمات.

9-الدعم النفسي الايجابي من خلال البرامج الإرشادية.

10-على الحكومة أن تقوم بسن القوانين لمعاقبة كل من يمارس التنمر الإلكتروني ضد الآخرين[1].

11- ضرورة عمل حملات لمناهضة التنمر بكافة أنواعه.

[1] عادل عامر،جريمة التنمر www.pulpit.alwatan voice.com/articles/2020/7/18/528092.html

12- إذا كان الضحية يتلقى رسائل مسيئة على هاتفه الذكي فمن المهم أن يخبر أحدا بذلك إما أحد الوالدين أو أحداً مُقرباً له كمدرسه أو خاله أو عمه، أو إبلاغ دائرة جرائم المعلوماتية كدليل يسهل الملاحقة القانونية.

إن خصوصية الأفراد وبياناتهم مكفولة في مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية وهو ما تنص عليه المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات"[1].

13-العمل على توعية الأفراد عن جريمة التنمر الإلكتروني والتعرف على الطرق الصحيحة لمواجهتها[2].

14-توظيف التربية الإعلامية للحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني على شبكات التواصل الاجتماعي فهي تساعد المستخدم لوسائل الإعلام بشكل عام وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص على السير وفق منهج سليم يجنبه الانحراف والانسياق وراء التضليل والإشاعات، وتشويه صورة الآخرين بغير حق استنادا على أخبار كاذبة وقد تكون مفتعلة ولا أساس لها من الصحة.[3]

15-يجب العمل على تأمين حسابات مواقع التواصل الاجتماعي وربطها ببريد الكتروني فعال أو برقم هاتف فعال، واختيار كلمة سر قوية مكونة من رموز وأرقام وحروف يصعب على أي شخص معرفتها، وعدم الإفصاح عنها لأي شخص، وعدم نشر معلومات شخصية على أي من حساب مواقع التواصل

[1] الأمم المتحدة(1948) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة، ص2، تاريخ الاسترداد،2021. https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

[2] شرارة حياة، حاسي مليكة ، التنمر الإلكتروني دراسة نظرية في الأبعاد والممارسات، www.asjp.cerist.dz/en/article،

[3] فاطمة حماني، محمد حماني، التربية الإعلامية كآلية للحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة،جامعة محمد بوضياف،الجزائر، مج3،مج3، ع1، 2022.

الاجتماعي، وعدم إرسالها لأي شخص وعدم قبول طلبات صداقة من حسابات مجهولة، وإغلاق الكاميرا الخاصة باللاب توب بلاصق.[1]

المراجع والمصادر العربية:

- زين الدين العابدين البخاري، التنمر الإلكتروني. كيف تعرف الأمم المتحدة الظاهرة التي تهدد الشباب؟ ،2021، http:www.alroeya.com/60-64/1223278

- سفانة نصر الله،التنمر والإعلام ، 2019، الحوار المتمدن ، ع 35-63، WWW.ahewar.org/debat/show.art.asp

- عامر عبود نامس، التنمر الإلكتروني والتعامل معه، https://attaa.sa/library/view/894

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، دليل التعامل مع التنمر الإلكتروني،أكتوبر ،2018، berbrbullying.pdf https://attaa.sa/files/cy

-أحمد حماد، عبد الفتاح الهمص، التنمر الإلكتروني، https://paltoday.ps./ar/post 21-1-2019

-أحمد ملحم، ارتفاع معدلات الجرائم الإلكترونية في فلسطين وسط غياب قانون رادع، 29-1-2016، المرصد الإعلامي للقطاع الأمني- مرصد فلسطين www.marsad.ps/ar/2016/01/29/

-الأمم المتحدة(1948) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة، ص2، تاريخ الاسترداد،2021. https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

[1] أحمد ملحم، مرجع سابق.

-الجريمة الإلكترونية في الضفة الغربية بين الواقع والمواجهة، www.palpolice.ps/content/425828.html

-القانون الفلسطيني المعدل، حزيران، يونيو، 2021، https://www. muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg. asp? id=14138

-ثناء الخزندار، واقع ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الفيوم، ع12، ج2، 2019، ص197.

-رانية زايدي، الضغوط النفسية وعلاقتها بسلوك التنمر لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة-دراسة ميدانية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2021، ص34-35.

-رمضان حسين(2016)، البنية العاملية لمقياس التنمر الإلكتروني كما تدركها الضحية لدى عينة من المراهقين ،المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية،ع4، ص85.

-رمضان حسين، المناخ الأسري وعلاقته بالتنمر المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، ع42 ،2015، ص42.

-شرارة حياة، حاسي مليكة، التنمر الإلكتروني دراسة نظرية في الأبعاد والممارسات، www.asjp.cerist.dz/en/article

-عادل عامر، جريمة التنمر
www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/7/18/528092.html

-عبد الله شراب، سما شراب، المناخ الأسري كمتغير وسيط بين العنف الإلكتروني والأمن النفسي لدى الفئة العمرية 14-16 سنة، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا -برلين. ع7، ديسمبر ،2019

-عمر أبو عرقوب، دراسة استكشافية واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين، المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي، آب، أغسطس،2021، ص8-28.

-عمرو درويش، أحمد الليثي، فاعلية بنية تعلم معرفي سلوكي قائمة على المفضلات الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التنمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية، العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة حلوان، ع4، ج1، أكتوبر، 2017، ص205-206.

-فاطمة حماني، محمد حماني، التربية الإعلامية كآلية للحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، مج3،ع1، 2022.

-مباركة مقراني، التنمر الإلكتروني وعلاقته بالقلق الاجتماعي (دراسة ميدانية على تلاميذ السنة الثانية ثانوي مدمني مواقع التواصل الاجتماعي ببعض ثانويات مدينة ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2018، ص7-8.

-محمد الشلالدة، عبد الفتاح الربعي، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الدولية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون في جامعة جرش حول الجرائم المعلوماتية،2015، https://cirminallaw.alquds.edu

-محمد العتل، محمد العجمي، أحمد الشمري، التنمر الإلكتروني لدى طلبة كلية لتربية الأساسية بدولة الكويت وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، مج1،ع2،مايو2021.

-مسعد أبو الديار، التنمر لذوي صعوبات التعلم مظاهره، وأسبابه، وعلاجه، ط3، الكويت.2012، ص30.

-مصطفى علي مظلوم، فاعلية برنامج إرشادي لخفض سلوك المشاغبة على طلاب مرحلة الثانوية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج 17، ع69، 2007.

-هيومن رايتس ووتش - منظمة العفو الدولية، (20كانون أول2017)، على فلسطين إصلاح قانون الجرائم الإلكترونية التقييدي، تاريخ الاسترداد أيار/مايو 2021. https://hrw.org/ar/news/2017/20/312529

المراجع الأجنبية:

-Huebner, A. (2002). Adolescence growth and development. Human development. www.EXT,edu pubs family hatml

-Hughes, S.(2014).Bulling: What Speech Language Pathologists Should Know. Language Speech, and Hearing Services in Schools, 45-3-13,3-13,January 2014.

-Patchin, J. W& Hinduja, S.(2006): Bullies Move Beyond The School Yard: Apreliminary Look at Cyberbullying. Youth Violence and Juvenile Justice 4(2). 148-169. https:ll doi.org\10.1177\1547204006286288

-Smith, p.(2000). Bulling and harassment in School and rights of Children &Society. 14- 294- 303.

السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى والشرقية

د.رائد نجم*

تصاعدت التوترات بين العدوين السابقين في الحرب الباردة روسيا والولايات المتحدة مرة أخرى، وكانت الاختلافات الجوهرية واضحة بالفعل خلال سنوات الرئيس الروسي بوريس يلتسين وزادت من توتر العلاقات منذ عام 2000 في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وهناك القليل من القضايا التي تتفق عليها واشنطن وموسكو، لكن ليس هناك ما هو أكثر إثارة للانقسام من أوكرانيا. وتبدو روسيا مصممة على منع المزيد من توسع الناتو في أوروبا الشرقية ما بعد الاتحاد السوفيتي، والتي لا تزال تعتبرها منطقة عازلة حيوية لأمنها ومجال نفوذها. منذ أواخر عام 2021، ظهرت دلائل على أن روسيا تخطط لهجوم متجدد على كييف، فيما وعدت الولايات المتحدة برد قوي إذا حدث ذلك. ونفذت موسكو تهديدها وغزت أوكرانيا عسكرياً، ودخل الطرفان في صراع مسلح غير مباشر في أوكرانيا. ورغم أن روسيا ليست القوة العسكرية العظمى التي كان عليها الاتحاد السوفييتي، لكنها لا تزال خصماً هائلاً. لقد انتهت حالياً معظم اتفاقيات الحد من الأسلحة الثنائية التي ساعدت في الحفاظ على التوازن العسكري الهش، وفشلت قمة بايدن–بوتين الأولى في يونيو 2021 في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. ويلعب الاقتصاد دوراً أقل بكثير في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا من الدور الجيوسياسي، والتجارة والاستثمار بين البلدين محدودان، ومنذ عام 2014، تم تقييدهما بالعقوبات. ويعطي التفوق الاقتصادي لواشنطن قدراً معيناً من النفوذ على موسكو. ومع ذلك، أثبت الاقتصاد الروسي مرونة أكبر في

* باحث في الشئون السياسية

مواجهة القيود الأمريكية مما كان متوقعاً، ولم تنجح الاتصالات القليلة بينهما في تخفيف التوترات الجيوسياسية.

في أوروبا الشرقية، اعتبارًا من عام 2020، أصبحت دول البلطيق الثلاث (لاتفيا وليتوانيا وإستونيا) جنباً إلى جنب مع بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وبلغاريا وكرواتيا أعضاء كاملين في الاتحاد الأوروبي. وانضمت ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية إلى الناتو. لكن عندما سعت أوكرانيا إلى توثيق العلاقات مع المنظمات الأمنية والاقتصادية الغربية في عام 2014، تدخلت روسيا. وكان للصراع تأثير بعيد المدى، بما في ذلك العقوبات الأمريكية ضد روسيا.

التكوين الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية*

لطالما كانت أوروبا الشرقية "مفهومًا غير متبلور، ويرجع البعض أصولها إلى التقسيم النهائي للإمبراطورية الرومانية إلى النصفين الغربي والشرقي في عام 395 م والتطور اللاحق لشكلين مميزين للمسيحية، أحدهما يركز على البابا في روما والآخر حول بطريرك القسطنطينية. بالمعنى الثقافي، غالبًا ما تم اعتبار "أوروبا الشرقية" تلك البلدان التي كانت جزءًا من الكومنولث البيزنطي للأمم، بما في ذلك ليس فقط روسيا وأوكرانيا ولكن أيضًا بلغاريا وصربيا وألبانيا واليونان ورومانيا. وبالمعنى الجيوسياسي، تم استخدام المصطلح للإشارة إلى "أراضي البين" التي تقع بين مناطق النفوذ الألمانية والروسية. قام الفيلسوف السياسي في

* **أوروبا الوسطى:** هي منطقة من القارة الأوروبية تقع بين أوروبا الشرقية والغربية وجنوب دول شمال أوروبا. ودول أوروبا الوسطى هي ألمانيا وبولندا والتشيك والنمسا وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر. في بعض التعريفات، تنتمي سويسرا وكرواتيا أيضًا إلى أوروبا.

أوروبا الشرقية: هي الجزء الشرقي من أوروبا. وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، فإن البلدان الواقعة داخل أوروبا الشرقية هي بيلاروسيا وبلغاريا وجمهورية التشيك والمجر ومولدوفا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وأوكرانيا والجزء الغربي من الاتحاد الروسي. وفق موقع / Nationsonline، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/07/20. https://2u.pw/rBA2g

القرن التاسع عشر نيكولاي دانيلفسكي (1822-1885) بدمج كلا التعريفين في مقترحاته لاتحاد سلافي يوحد روسيا وكثير مما يمكن اعتباره أوروبا الشرقية، وكلاهما على أساس تراث بيزنطي سلافي مشترك، وكذلك على أساس القرب الجغرافي [1].

بالنظر إلى هذه التعريفات المتقلبة، نحدد أوروبا الشرقية لتشمل دول البلطيق وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا واليونان ودول يوغوسلافيا السابقة. وقد انتهى المطاف بمعظم هذه البلدان تحت الهيمنة السوفيتية في نهاية الحرب العالمية الثانية وتم تجميعها معًا تحت عنوان "الكتلة السوفيتية"، باستثناء اليونان أولاً، حيث تم منع محاولة الشيوعيين للاستيلاء على السلطة فيها، ثم يوغوسلافيا وألبانيا، اللتان انفصلتا عن موسكو على الرغم من بقائهما شيوعيتين. وكان يُنظر إلى هذه الدول عمومًا على أنها منطقة وسيطة بين الاتحاد السوفيتي نفسه وبقية العالم الخارجي، ودول منفصلة في علاقة مع الاتحاد السوفيتي ولكنها لا تعتبر جزءًا من أوروبا الغربية. في العقدين الماضيين منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تمت إعادة تعريف الطبقة الشمالية بشكل عام كجزء من أوروبا الوسطى، بينما يتم تضمين المجموعة الجنوبية من البلدان عمومًا تحت عنوان "البلقان" [2].

من الواضح أن التنوع هو السمة الرئيسية لعلاقات روسيا مع المنطقة، وهذا التمايز متجذر في أنماط متباينة من التطور التاريخي، وله عواقب ثقافية عميقة حول أفضل السبل التي يمكننا من خلالها دراسة المنطقة ككل. ولا يوجد نمط واحد لتفاعلات روسيا مع المنطقة، ويتطلب كل نمط سياقًا تاريخيًا وخصوصية منهجية. ويمكن تحديد أربع مناطق فرعية على الأقل، لكل منها

[1] Nikolas K. Gvosdev, Christopher Marsh, Russian foreign policy: interests, vectors, and sectors, CQ Press, USA. 2014. P. 249.

[2] Nikolas K. Gvosdev, Christopher Marsh, Russian foreign policy. P. 249.

ديناميكيتها الخاصة في التفاعلات، وسيتم البدء بتلك البلدان الأقرب جغرافيًا إلى روسيا، ثم البلدان الأكثر هامشية.

تشمل المنطقة الفرعية الأولى أوروبا الشرقية الجديدة، وبالتحديد تلك البلدان الواقعة في الحزام بين ما أصبح الآن الاتحاد الأوروبي (EU) وروسيا. دول "الحدود" هذه، كما كانت دائمًا، ممزقة بين تشكيلين جيوسياسيين مهيمنين، حتى ان اسم إحدى الدول، أوكرانيا، معناها أرض على الحدود، في حين أن البلدين الآخرين، بيلاروسيا ومولدوفا، كانا في معظم تاريخهما جزءًا من إمبراطورية أو أخرى. ويبرز هذا فقط الوضع التاريخي الجديد بعد عام 1991 ربما تم تفكك الاتحاد السوفيتي بشكل سلمي نسبيًا، لكن إنشاء علاقة طويلة الأمد قابلة للحياة بين روسيا ودول المنطقة لم يتم بعد [1].

تتكون المنطقة الفرعية الثانية من دول البلطيق الثلاث وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وقد أصبحوا جزءًا من الإمبراطورية الروسية في القرن الثامن عشر، وبعد الثورة الروسية تمتعت بالاستقلال في سنوات ما بين الحربين 1918 و1940. وكانت جمهوريات البلطيق حرة في تطوير دولتها لمدة عقدين من الزمن، على الرغم من أن الحدود لم تكن مماثلة للحدود الحالية. ركزت الدول الثلاث على الاسترداد الثقافي واللغوي وبدأت فترة مما يمكن تسميته بإحياء الأمة. وانتهت تجربة إقامة الدولة بين الحربين نهاية وحشية في أعقاب معاهدة مولوتوف-ريبنتروب في أغسطس 1939 وبروتوكولاتها السرية المختلفة. فبعد أن وسع الألمان إمبراطوريتهم إلى الغرب في عام 1940 بغزو النرويج والدنمارك وهولندا وفرنسا، احتل السوفييت وضموا ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا وشمال شرق رومانيا مصحوبًا بالتدمير الوحشي للطبقات الحاكمة القديمة. وتوقفت العملية بسبب الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو 1941. ورافق استعادة السلطة السوفيتية في عام 1944 عمليات ترحيل جماعية استمرت حتى أوائل

[1] Timothy Snyder, Bloodlands: Europe Between Hitler and Stalin (New York, Basic Books), New York, 2010, p. 9-10.

الخمسينيات من القرن الماضي، ثم لاحقًا بتدفق المستوطنين العسكريين والصناعيين الروس (خاصة في إستونيا ولاتفيا) التي غيرت الطابع الديموغرافي للدول بشكل جذري [1].

كانت ليتوانيا أول دولة من الدول السوفيتية تعلن استقلالها، في 11 مارس 1990، تبعتها بعد ذلك بفترة وجيزة الجمهوريتان الأخريان. ونظرًا للنسبة الصغيرة نسبيًا من الروس والبولنديين، أعلنت ليتوانيا أن جميع المقيمين بشكل دائم في الجمهورية مُنحوا الجنسية التلقائية. في إستونيا ولاتفيا، فقط أولئك الذين استطاعوا تتبع أسلافهم إلى زمن الجمهوريات المستقلة في فترة ما بين الحربين حصلوا على الجنسية التلقائية، بينما كان على الآخرين، ومعظمهم من الروس ولكن أيضًا عددًا كبيرًا من الأوكرانيين، الحصول على الجنسية من خلال ما كان بالنسبة للبعض اختبارات لغة مرهقة وأخرى. وتم تخفيف شروط الاتحاد الأوروبي بشأن انضمام الجمهوريتان للاتحاد بشكل كبير في اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي في ديسمبر 1999، ودخلت الجمهوريتان إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 دون حل هذه المشكلة. ولا يزال وضع الأقليات الروسية موضع خلاف بين روسيا والجمهوريات حتى يومنا هذا. وبالمثل، واجهت محاولات فلاديمير بوتين لحل مشكلة الحدود من خلال قبول الوضع الراهن كخط فاصل دائم مقاومة القوميين في الجمهوريتين، الذين ما زالوا يتوقون إلى الأراضي الواسعة التي فقدوها عندما دخلوا الاتحاد السوفيتي في أوائل الأربعينيات. وتم توقيع اتفاقية حدودية مع لاتفيا في عام 2007، لكن التوترات لا تزال قائمة مع إستونيا. ونتيجة لأزمة اللاجئين السوريين عام 2015، تم بناء متراس بين إستونيا وروسيا، وسياج بين لاتفيا وروسيا. كان هذا مظهرًا ماديًا لعودة أوروبا المنقسمة. وأصبح البلطيق مرة أخرى طوق صحي ضد روسيا السوفياتية كما كان الحال في سنوات ما بين الحربين [2].

[1] Richard Sakwa, Russia in the Region, in Adam Fagan and Petr Kopecký The Routledge handbook of east European Politics, London and New York, 2018, p. 359-360.

[2] Ibid, p. 360.

المنطقة الفرعية الثالثة تشمل دول يوغوسلافيا السابقة وجيرانها في جنوب شرق أوروبا. في التسعينيات، كانت هذه هي المنطقة التي دخلت فيها روسيا لأول مرة في مواجهة مع الغرب بسبب الصراعات في البوسنة وكوسوفو. أصبحت روسيا مدركة بشكل مؤلم لمكانتها المتناقصة كقوة عظمى، على الرغم من أن هذا لم يفعل شيئًا يذكر لتلطيف طموحاتها في هذا الصدد. وقد نشأ نمط من علاقة تنافسية وتعاونية فرعية مع الاتحاد الأوروبي والقوى الغربية بشكل عام. وأظهرت روسيا ارتباطًا مستمرًا بحليفتها التقليدية، صربيا، لكن هذا لم يمنع بعض المشاركة المفيدة في تنظيم الحرب في البوسنة. ولم يخرج أحد من هذا الصراع بأي رصيد، مع استمرار حصار سراييفو لمدة 1425 يومًا، من 5 أبريل 1992 إلى 29 فبراير 1996 [1].

أما بالنسبة لكوسوفو، فقد كانت المرة الأولى التي يستخدم فيها الناتو القوة العسكرية من مارس 1999 ضد صربيا دون موافقة الأمم المتحدة بذريعة الحاجة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو. وكانت هذه نقطة التحول في علاقات روسيا مع الغرب، وهي تكمن في أساس اتهام بوتين بأن القوى الأطلسية تتجاهل قواعدها الخاصة عندما يكون ذلك مناسبًا. ومع ذلك، ساعدت الوساطة الروسية في إنهاء حملة القصف في 10 يونيو. ويعتبر إعلان كوسوفو عن الاستقلال من جانب واحد في 17 فبراير 2008، متبوعًا بالاعتراف السريع بها من قبل الولايات المتحدة وبعض قوى الاتحاد الأوروبي الرائدة، نقطة أخرى من نقاط التحول تلك التي شكلت تعامل روسيا مع المنطقة ومع الغرب ككل. وقد وضع ذلك سابقة للتغيير غير التفاوضي للحدود، ففي 24 أغسطس 2008، اعترفت روسيا باستقلال المنطقتين الانفصاليتين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا

[1] Strobe Talbott, The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy, Random House, New York, 2003, p. 90-93.

الجنوبية، وفي مارس 2014 أعادت دمج شبه جزيرة القرم في روسيا. كانت هذه الأحداث بمثابة أعراض الانهيار الأكبر للنظام الأمني الأوروبي [1].

علاقات روسيا الخارجية:

وتتمتع روسيا بعلاقات تاريخية وثقافية طويلة الأمد مع المنطقة، مثل الجذور السلافية (صربيا وبلغاريا) والمسيحية الأرثوذكسية (صربيا وبلغاريا واليونان). ولا تزال روسيا تتمتع بعلاقة وثيقة مع صربيا، على الرغم من أن الدولة قد نضجت سياسيًا بشكل كبير منذ صدمات التسعينيات وتسعى الآن بنشاط للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وصربيا هي حالة كلاسيكية لبلد يفضل العلاقات التكميلية مع كل من روسيا و "أوروبا" لتجنب الاضطرار إلى الاختيار بينهما. في 16 أكتوبر 2014، كان بوتين ضيف الشرف في العرض العسكري لصربيا للاحتفال بمرور سبعين عامًا على التحرير من ألمانيا النازية. أكد الرئيس الصربي، توميسلاف نيكوليتش ، أن روسيا هي "الحليف الأكبر" لبلاده. واستقبلت حشود كبيرة بوتين بحماس. وتعتبر صربيا أوضح حالة تتعارض فيها تطلعات الاتحاد الأوروبي مع الخطط الروسية لخطوط نقل الغاز، والمفاهيم التاريخية للأخوة السلافية، والمسيحية الأرثوذكسية المشتركة، والقيم المحافظة [2].

ظهرت هذه التناقضات المحتملة أيضًا في العلاقات مع الدولة الأرثوذكسية العظيمة الأخرى في المنطقة، بلغاريا، معززة بقواسم مشتركة لغوية أوثق. ومثل صربيا، كانت بلغاريا حليفًا تقليديًا لروسيا، ولكن مع انضمام الدولة إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2007، كان الهدف هو تحويل الانضمام الرسمي إلى التزام حقيقي بـ "أوروبا". وهذا يعني توظيف استراتيجيات لإبعاد بلغاريا عن روسيا. ووصلت الأمور إلى ذروتها بخطط لبناء خط أنابيب التيار الجنوبي عبر البحر الأسود للوصول إلى اليابسة في بلغاريا ثم تتبع طريقه إلى الأسواق في

[1] Richard Sakwa, Russia in the Region, in Adam Fagan and Petr Kopecký The Routledge handbook of east European Politics, London and New York, 2018, p. 360-361.

[2] Ibid.

شمال أوروبا. وتعرضت بلغاريا لضغوط هائلة في عام 2014 للانسحاب من المشروع، وكان قرار وقف البناء الأولي لخط الأنابيب بمثابة ناقوس الموت للمشروع. وكان إعلان بوتين المفاجئ بإلغاء المشروع في ديسمبر 2014 يعني أن بلغاريا قد خسرت مبالغ كبيرة محتملة من رسوم العبور وتأمين إمدادات الغاز. ولا تزال العلاقات مع رومانيا سيئة كما كانت دائمًا، وهناك احتمال ضئيل لتغيير الأمور في المستقبل القريب، خاصة وأنها (إلى جانب بولندا) تستضيف عناصر من نظام الصواريخ البالستية المرحلي، الذي صممه الأمريكيون بزعم اعتراض الصواريخ الإيرانية [1].

العلاقات مع اليونان لها عدد من الخصائص المميزة. على الرغم من أن اليونان عضو قديم في الناتو، إلا أنه لا تزال هناك ذكريات شعبية قوية عن الدعم السوفيتي للتمرد الشيوعي في الحرب الأهلية في أواخر الأربعينيات. ولم تتعرض اليونان للاحتلال السوفياتي ولا للصدمة بسبب الاحتلال السوفيتي والقمع الستاليني وركود بريجنيفيت. وهناك روابط ثقافية قوية، لا سيما بين الأديرة الأرثوذكسية التي لا تزال جزءاً من الخيال الديني الروسي. وقد أدى انتخاب أليكسيس تسيبراس وحزب سيريزا، تحالف اليسار الراديكالي، في يناير 2015 على أساس برنامج مناهض للتقشف، إلى دخول البلاد في مواجهة مع الترويكا (المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي)، وهي الهيئة التي تتفاوض منذ عام 2010 مع اليونان بشأن أزمتها الاقتصادية. وكان من الواضح أن أحد مخاوف الترويكا كان الخوف من أن تتدخل روسيا وتستخدم اليونان كمنصة في الاتحاد الأوروبي إذا كانت البلاد ستغادر اليورو. واستغل تسيبراس بذكاء هذه المخاوف في مفاوضاته مع الترويكا. وفي زيارته الثانية لروسيا في غضون عدة أشهر، أكد تسيبراس، الذي انضم إلى الحزب الشيوعي (KKE) في عام 1991، في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي في يونيو 2015 أن روسيا كانت أحد أهم شركاء اليونان. على الرغم من حرص بوتين

[1] Ibid.

علـى تعزيـز الـروابط مـع دول جنـوب شـرق أوروبـا، كانـت روسـيا حـذرة مـن تقـديم التزامـات ماليـة للمنطقـة، تمامًـا كمـا رفضـت تمويـل جمهوريـة قبـرص فـي أزمتهـا المالية في عام 2013 [1].

وبينمـا كـان علـى اسـتعداد لمغازلـة الخـارجين عـن الإجمـاع الليبرالـي، مـن اليسـار واليمـين، كـان بـوتين حريصًـا علـى عـدم تجـاوز الحـد. وهـذا ينطبـق علـى **المنطقــة الفرعيــة الرابعــة** والأخيـرة، مجموعـة فيسـجراد (Four) Visegrád، كمـا ينطبـق علـى البلقـان. تأسـس التجمـع فـي الأصـل فـي عـام 1991 مـن قبـل بولنـدا والمجـر ومـا كـان سيصـبح جمهوريـة التشـيك وسـلوفاكيا لتنسـيق خططهـم للتكامـل الأوروبـي. وأعلنـت المجموعـة أن الهـدف الأساسـي لمشـروع التكامـل الخـاص بهـم هـو الانضـمام إلـى هياكـل الاتحـاد الأوروبـي والنـاتو والامتنـاع عـن إضـفاء الطـابع المؤسسـي الرسـمي علـى المجموعـة [2]. وتحـتفظ الهيئـة بـبعض الاتسـاق، علـى الـرغم مـن أن جميـع البلـدان هـي الآن أعضـاء منـذ فتـرة طويلـة فـي الاتحـاد الأوروبـي. واتسـمت علاقـات الـدول الأربـع مـع روسـيا بتقلبـات مختلفـة، ولا يـزال هنـاك إرث دائـم مـن الشـك مصـحوبًا بإحسـاس بـالظلم والاتهامـات. وكانـت بولنـدا الدولـة الأكثـر عـداءً لروسـيا، ولا تـزال العلاقـات مسـمومة بسـبب الميثـاق النـازي السـوفياتي، والغـزو السـوفيتي فـي 17 سـبتمبر 1939، وقتـل 22000 مـن الضـباط والاحتيـاطيين والمهنيـين البولنـديين فـي كـاتيو وخـاركوف وميـدنو فـي عـام 1940. وتحطـم طـائرة تابعـة لسـلاح الجـو البولنـدي بـالقرب مـن سمولينسـك فـي 10 أبريـل 2010 وقتـل جميـع ركابهـا البـالغ عـددهم سـتة وتسـعين شخصًـا، بمـا فـي ذلـك رئـيس بولنـدا، لـيخ كاتشينسـكي، ومجموعـة مـن كبـار المسـؤولين، والـذي أصـبح سـببًا آخـر للخـلاف.

[1] Richard Sakwa, Russia in the Region. P. 361.

[2] Dmitry Ofitserov-Belskiy and Andrey Sushenstov, Central and Eastern Europe, Routledge Handbook of Russian Foreign Policy. (ed) Andrei Tsygankov, Abington: Routledge, London and New York, 2018. P. 282. P. 282.

وكانت بولندا الدولة الأكثر اتساقًا، إلى جانب ليتوانيا، التي تطالب بفرض عقوبات قاسية على روسيا ردًا على الأحداث في أوكرانيا [1].

اعتمدت بلدان فيسجراد الأخرى نهجًا أكثر تنوعًا، حيث كان الرئيس التشيكي السابق، فاتسلاف كلاوس، صريحًا في إدانته لما يعتبره حماقة متعجرفة من جانب الاتحاد الأوروبي في التقدم إلى أوكرانيا دون التفاوض بشكل كافٍ مع روسيا. كما انتقدت سلوفاكيا استمرار نظام العقوبات على روسيا لاحقًا. بالنسبة للمجر، تحت قيادة فيكتور أوربان، اتبعت البلاد مسارًا مستقلاً بشكل حازم، متحدية العديد من المعتقدات التقليدية في الاتحاد الأوروبي من منظور محافظ جذريًا. وأيدت المجر سياسة العقوبات، لكنها حذرت من أن الاتحاد الأوروبي "أطلق النار على نفسه" من خلال تقييد التجارة مع روسيا. وفي فبراير 2015، ناقش بوتين قضايا خطوط أنابيب الغاز مع أوربان خلال زيارة إلى بودابست، حيث تعتمد المجر على أكثر من نصف إمداداتها على شركة غازبروم. وسعى بوتين إلى إثبات احتفاظه بحلفاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي [2].

تطور السياسة الخارجية الروسية في أوروبا الشرقية وأهدافها.

اتبعت السياسة الخارجية الروسية في أوروبا الوسطى والشرقية في فترة ما بعد الحرب الباردة نفس مسار تطور إستراتيجيتها العامة للسياسة الخارجية. كانت دول وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، إما جمهوريات سوفياتية أو كانت تقع تحت دائرة مصالح الاتحاد السوفياتي. وأدى التفكك التالي للكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي نفسه إلى تغييرات جيوسياسية أساسية في المنطقة، مما أدى إلى محو الحدود العسكرية والسياسية الصلبة التي قسمت أوروبا إلى حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر. وتشكلت دول جديدة مما تبقى من الجمهوريات الاشتراكية السابقة. وأصبحت المنطقة منقسمة وغير متكافئة سياسياً، ولم تعد موسكو نفسها مركزًا سياسيًا لأوروبا الوسطى والشرقية.

[1] Richard Sakwa, Russia in the Region. P. 362.

[2] Ibid.

وأصبحت عاصمة دولة نائية ليس لها حدود مشتركة مع معظم دول أوروبا الشرقية. وفقدت العلاقات بين روسيا والناتو، التي كانت أساسًا للسياسة القارية، إحساسها باليقين، بعد أن فتحت مجالًا للتجارب. وواجهت روسيا التحدي المتمثل في تشكيل سياستها الخارجية من جديد، مع مراعاة البيئة المتغيرة على حدودها الغربية [1].

ويلعب التكوين الجيوسياسي لأوروبا الوسطى والشرقية دوراً في جعل هذه المنطقة ذات أهمية خاصة للسياسة الخارجية الروسية؛ فموقعها الوسيط بين روسيا وأوروبا الأطلسية يجعلها ساحة إما للتعاون أو التنافس بين مركزي القوة في القارة. وبعبارة أخرى، قد تكون هذه المنطقة بمثابة جسر فوق الهوة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، أو قد تصبح ساحة معركة لكليهما. وبصرف النظر عن المخاوف الأمنية، هناك أيضًا عامل نقل الغاز والنفط عبر هذه المنطقة، وهو ما يفسر اهتمام موسكو بضمان سلامة إمدادات الطاقة عبر أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، حيث يتواجد المستهلكون النهائيون لها. ويختلف علماء السياسة الخارجية الروسية إلى حد كبير حول دوافع وأهداف السياسة الروسية في أوروبا الوسطى والشرقية. والخلاف الرئيسي بين نهجين، الأول يجادل بأن السياسة الروسية تهدف بطبيعتها إلى التوسع الذي تشجعه المركبات الإمبراطورية أو الدوافع العرقية والقومية. والثاني بأن اهتمام موسكو الأساسي هو ضمان أمنها القومي وحماية قيمها [2].

المراحل:

بعد نهاية الحرب الباردة، تطورت السياسة الخارجية الروسية تجاه وسط وشرق أوروبا على ثلاث مراحل: في 1991-1996 مالت روسيا إلى ربط مصالحها الوطنية بمصالح الغرب وامتنعت عن تحديد أولوياتها الخاصة في السياسة الخارجية. بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، كان ذلك يعني رفض

[1] Dmitry Ofitserov-Belskiy and Andrey Sushenstov, Central and Eastern Europe. P. 282.
[2] Ibid.

موسكو الطوعي لإرث التكامل لحلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، والإحجام عن إعاقة الخطط الغربية لإشراك الجمهوريات الاشتراكية السابقة والجمهوريات السوفيتية السابقة في مشاريع التكامل الخاصة بها. ولم تعارض روسيا عقيدة "التوسيع الديمقراطي" للولايات المتحدة لعام 1993 التي اعتبرت نفسها خطأً من بين المستفيدين منها. كما دعمت موسكو إنشاء دول جديدة على أراضي يوغوسلافيا السابقة، وفي بعض الحالات كانت رائدة في هذه العملية. وبلغ هذا النهج ذروته بدعم روسي لتدخل الناتو في البوسنة عام 1995، الأمر الذي ولّد معارضة شديدة للكرملين داخل البلاد. وبحلول منتصف التسعينيات، كان هناك شعور قوي بالإحباط وخيبة الأمل في روسيا. وقد أقنع الدعم الغربي لانتصار الرئيس بوريس يلتسين المثير للجدل في انتخابات عام 1996 النخب الروسية بأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على استعداد لغض الطرف عن الديمقراطية لضمان النتيجة المرجوة [1].

في غضون ذلك، كانت جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي تحاول تحقيق التوازن بين روسيا والولايات المتحدة. على سبيل المثال، أطلقت جورجيا برنامج تعاون عسكري مع الولايات المتحدة، بينما وقعت أذربيجان عقودًا مهمة مع الشركات الغربية لتطوير حقولها النفطية. على نحو متزايد، نظرت روسيا إلى هذه التطورات من منظور أمني. وأطلق حلف الناتو برنامج الشراكة من أجل السلام في عام 1994 وكان يهدف إلى الحفاظ على التعاون مع روسيا، لكن الحلف كان يعمل بنشاط أيضًا على تطوير التعاون العسكري مع دول أخرى في وسط وشرق أوروبا استعدادًا لجولة أخرى من توسيع الناتو. وعارضت روسيا العملية باعتبارها تهدف إلى عزلها، لكنها كانت أضعف من أن توقفها. وبعد ان شعر يلتسين بالخيانة من قبل شركائه الغربيين، تنبأ ببدء "سلام بارد" في أوروبا في اجتماع بودابست في ديسمبر 1994، بينما كان الجيش الروسي يناقش فكرة استهداف الصواريخ الروسية لأعضاء جدد في الحلف في حالة توسيعه. وفي

[1]Dmitry Ofitserov-Belskiy and Andrey Sushenstov, Central and Eastern Europe. P. 284.

مـايو 1995، وقعـت روسـيا علـى برنـامج شـراكة منفصـل مـع الحلـف علـى أمـل تطـوير صـوت أقـوى فـي التفـاوض مـع النـاتو، ولكـن فـي الممارسـة العمليـة كـان ذلـك قبـولاً لتوسـعه الإضـافي. فـي مقابـل تخفيـف روسـيا لموقفهـا، وعـدت واشـنطن روسـيا بمسـاعدة روسـيا فـي الانضـمام إلـى منظمـة التجـارة العالميـة ومجموعـة السـبع، فضـلاً عن تطوير أساس لمزيد من العلاقات بين روسيا والناتو [1].

تميـزت الفتـرة الجديـدة مـن السياسـة الخارجيـة الروسـية بقـوة متزايـدة فـي تأكيـد المصـالح الوطنيـة. فـي عـام 1996، أصـبح رجـل الدولـة الروسـي الـواقعي يفجينـي بريمـاكوف وزيـر الخارجيـة الجديـد. لـم يشـك قـط فـي أهميـة العلاقـات مـع الغـرب، لكـن لـيس علـى حسـاب المصـالح الوطنيـة لروسـيا. وبـدأت روسـيا فـي تطـوير مشـاريع التكامـل الخاصـة بهـا. فـي عـام 1997 وقعـت معاهـدة الصـداقة والتعـاون والشـراكة مـع أوكرانيـا، اسـتكمالاً لعمليـة التطبيـع بـين البلـدين. كمـا وقعـت روسـيا اتفاقيـة بشـأن إقامـة دولـة الاتحـاد مـع بيلاروسـيا. وفـي 10 أكتـوبر 2000 وقعـت موسـكو معاهـدة إنشـاء المجموعـة الاقتصـادية الأوراسـية مـع بيلاروسـيا وكازاخسـتان كعضـوين إضـافيين. وأصـبحت المنظمـة أول نجـاح لجهـود التكامـل الروسـي، ممـا مهـد الطريـق لتحولها إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في عام 2014 [2].

اسـتمرت الدبلوماسـية الروسـية فـي معارضـة توسـيع النـاتو، ومـن أجـل جعلـه أكثـر تكلفـة بالنسـبة للغـرب، فـرض الكـرملين دعمـه بإقامـة علاقـات خاصـة مـع روسـيا، وتقييـد عـدد المرشـحين لعضـوية التحـالف إلـى الحـد الأدنـى، ووضـع قيـود علـى نشـر الأسـلحة فـي منـاطق الأعضـاء الجـدد، وتـوفير الضـمانات لعـدم نشـر أسـلحة نوويـة فـي هـذه الـدول. التطـورات الأخـرى التـي أثـرت علـى السياسـة الخارجيـة الروسـية فـي ذلـك الوقـت كانـت تـدخل الحلـف فـي يوغوسـلافيا فـي عـام 1999 وأفغانسـتان فـي عـام 2001 وتـدخل الولايـات المتحـدة فـي العـراق فـي عـام 2003. وبعـد غـزو العـراق تحـت المسـوغ الكـاذب بوجـود خطـط لـدى صـدام حسـين لإنتـاج

[1] Ibid. P. 284-285.

[2] Dmitry Ofitserov-Belskiy and Andrey Sushenstov, Central and Eastern Europe. P. 285.

أسلحة بكتريولوجية ونووية، أصبحت موسكو مقتنعة بأن تدخل الولايات المتحدة في شؤون دول ما بعد الاتحاد السوفيتي كان مرجحًا للغاية، على الرغم من أن الثورات الملونة جاءت بشكل غير متوقع [1].

بدأت المرحلة الثالثة من السياسة الخارجية الروسية في منتصف العقد الأول من القرن الحالي واستندت إلى أداء اقتصادي إيجابي. في عام 2006، خلال الاجتماع مع مسؤولي وزارة الخارجية، دعا الرئيس فلاديمير بوتين إلى تعديل النفوذ السياسي لروسيا في العالم وفقًا للفرص الاقتصادية المكتسبة حديثًا. كان التأثير الكبير للنهج الجديد لدول وسط وشرق أوروبا هو رغبة موسكو في تقليل اعتمادها على طرق عبور النفط والغاز عبر البلدان غير المستقرة إلى أوروبا الغربية. وأدى إنشاء خط أنابيب نورد ستريم وخطط إنشاء خط أنابيب مماثل في البحر الأسود بشكل موضوعي إلى خفض قيمة عبور الطرق عبر أوكرانيا ومولدوفا وبيلاروسيا.

ومن المفارقات أن الاعتماد المتبادل المتزايد بين روسيا ودول أوروبا الغربية في مجال الطاقة لم يساعد في تخفيف التوترات بينهما حول أوروبا الشرقية. على العكس من ذلك، استمرت التوترات في التفاقم بسبب ضغط الاتحاد الأوروبي على الدول التي كانت تخطط لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد. وأثبتت أوكرانيا أنها الأكثر هشاشة وعرضة لهذا الضغط. في اللحظة الحاسمة، أصيبت قيادتها بالشلل بسبب مطالب السياسيين الغربيين بالامتناع عن استخدام القوة ضد المحتجين المسلحين. وأصبحت الأزمة الأوكرانية لعام 2014 التحدي الأكبر للسياسة الخارجية الروسية في وسط وشرق أوروبا. وقامت روسيا بمراجعة سياستها بعد أن أعرب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عن دعمهما للانقلاب في كييف [2].

[1] Ibid.

[2] Dmitry Ofitserov-Belskiy and Andrey Sushenstov, Central and Eastern Europe. P. 285.

وتعد منطقة أوروبا الوسطى والشرقية أولى مناطق التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا لما تكتسبه من أهمية جيوستراتيجية لكليهما، حيث نشرت واشنطن نظام دفاع مضاد للصواريخ الباليستية في بولندا، وفي جمهورية التشيك اقامت محطة رادارية تابعة للنظام. وقد كان الرئيس أوباما قد أعلن في 17 سبتمبر 2009 أن الولايات المتحدة ستتبع "نهجًا متكيفًا مرحليًا" (EPAA)* للدفاع الصاروخي في أوروبا. ويعتمد هذا النهج على نظام الدفاع الصاروخي إيجيس (Aegis) وبدأ نشره على ثلاث مراحل رئيسية تبدأ في عام 2011 وتستمر ربما حتى عام 2022. وتتمسك واشنطن بالقول ان مثل هذا النظام سيحميها وحلفائها الاوربيين من تهديد الصواريخ الإيرانية، وسيحرم طهران من فرصة التمتع بسياسة المساومة، وسيردع انتشار الصواريخ دون ان يكون موجها ضد روسيا الاتحادية لأنه لا يحمي واشنطن ولا حلفائها من إمكانية الضربة الثانية، الا ان موسكو تعد ان المبادرة تغذي الإحساس بضعف روسيا وتؤكد رغبة واشنطن استغلال المخاوف البولندية التشيكية من الجار الروسي من اجل تحويل اقليمها إلى مواقع عسكرية متقدمة [1].

وردا على المشروع الأمريكي اعلن الرئيس بوتين في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في 26 ابريل من العام 2007، عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا *، مشيرا إلى ان الدول الجديدة

* النهج الأوروبي التكيفي المرحلي هو مساهمة الولايات المتحدة في نظام الدفاع الصاروخي لحلف الناتو وهو مصمم لحماية أوروبا من الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى التي يتم إطلاقها من إيران.

[1] Daryl Kimbal, The European Phased Adaptive Approach at a Glance, Arms Control Association, March 2022. https://2u.pw/LQMy1

* معاهدة أوروبية رئيسية للحد من الأسلحة كانت تنظم نشر القوات ومراقبة أنظمة الأسلحة في القارة منذ عام 1990. وقضت المعاهدة، الموقعة في 19 نوفمبر 1990، على الميزة الكمية الهائلة للاتحاد السوفيتي في الأسلحة التقليدية في أوروبا وتم تصميم المعاهدة للحد من الأسلحة الهجومية في أوروبا. وقّع أعضاء المعاهدة على اتفاقية تكيف في عام 1999 لتحديث هيكل المعاهدة لتعكس تفكك حلف وارسو وتوسيع تحالف الناتو. ورفضت الولايات المتحدة وشركاؤها في الناتو في المعاهدة التصديق على المعاهدة الجديدة حتى تمتثل روسيا أولاً لحدود الأسلحة الجديدة، ونظراً للتأخير الأمريكي والغربي في التصديق على المعاهدة ودخولها حيز التنفيذ، أصدرت روسيا في 12 ديسمبر 2007 بيانًا "يعلق" تنفيذها لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

في حلف الأطلسي لم تصادق على المعاهدة المنقحة للعام 1999 مما يهدد الأمن القومي الروسي، وقد وقع الرئيس بوتين لاحقا في 13 يونيو 2007 قانوناً يحتم تجميد الاتفاقية، علماً ان دول حلف شمال الأطلسي لم تصادق على الاتفاقية، واشترطت للتصديق على المعاهدة ان تسحب موسكو جيوشها لحفظ السلام التي تحتفظ بها منذ العام 1990، فوق أراضي جورجيا ومولدافيا دون تفويض من الأمم المتحدة، وهو ما اعتبرته موسكو انتهاكاً للمعاهدة. وكان الرئيس بوتين قد هدد صراحة منذ شهر اب العام 2006 بالانسحاب من المعاهدة حول القوات النووية المتوسطة، ونشر صواريخ قصيرة المدى في منطقة كالينجراد إذا ما تحقق المشروع الأمريكي. وفي مارس 2015، أعلن الاتحاد الروسي أنه اتخذ قرارًا بوقف مشاركته تمامًا في المعاهدة [1].

كان السبب الأول وراء قرار تعليق العمل بالمعاهدة هو خطط الولايات المتحدة لنشر درع صاروخي في أوروبا الامر الذي كان سيجعل الدفاعات الروسية مكشوفة حتى جبال الاورال [2]. وعن دوافع التعليق الأخرى فقد اعتبرت روسيا الربط بين التصديق على المعاهدة المعدلة وانسحاب القوات من جورجيا ومولدوفا "غير شرعي" و "مخترع". كما اعتبرت روسيا مسألة انسحاب القوات قضية ثنائية بين روسيا وجورجيا وروسيا ومولدوفا، وليست قضية الناتو وروسيا. وقد كان الربط بين هاتين المسألتين الأمنيتين قرارًا اتخذته الدول الأعضاء في الناتو للاحتجاج على الحرب الشيشانية الثانية واستخدم كسبب لعدم التصديق على المعاهدة. ثانيًا، لم تكن دول البلطيق الثلاث، المتاخمة لروسيا على عكس بقية دول الناتو (باستثناء بولندا والنرويج)، مشمولة بمعاهدة القوات التقليدية في

وبسبب خطط الدفاع الصاروخي الأمريكية في أوروبا، دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى "تجميد" المعاهدة في خطابه يوم 26 أبريل 2007. وينطبق التعليق على المعاهدة الأصلية للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وكذلك على اتفاقيات المتابعة. وفي مارس 2015، أعلن الاتحاد الروسي أنه اتخذ قرارًا بوقف مشاركته تمامًا في المعاهدة.

[1] نزار الحيالي، وعبد الحميد الماوساوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)، قضايا سياسية، مجلد 16، العراق، 2009. ص47.

[2] YURI ZARAKHOVICH, Why Putin Pulled Out of a Key Treaty, Time, Jul. 14, 2007 https://2u.pw/YMpaV

أوروبا الأصلية لأنها كانت لا تزال جزءًا من الاتحاد السوفيتي عند توقيع المعاهدة. ولم تصادق مثل جميع أعضاء الناتو على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا المعدلة. وطالبت روسيا بتصديقها ولكن رغبتها لم تتحقق في التصديق السريع وانضمام دول البلطيق إلى المعاهدة المصدق عليها، على أمل تقييد الانتشار الطارئ لقوات الناتو هناك [1].

ثالثًا، أكدت روسيا أن توسعات الناتو في عامي 1999 و2004 زادت من معدات الحلف إلى ما يتجاوز حدود المعاهدة. ونتيجة لذلك، طالبت روسيا بـ "خفض تعويضي" للسقوف العددية الإجمالية لحلف شمال الأطلسي على هذه المعدات. رابعًا، ذكرت روسيا أن التمركز المخطط آنذاك للوحدات العسكرية الأمريكية في رومانيا وبلغاريا "يؤثر سلبًا" على امتثال تلك الدول لسقوف القوة المنصوص عليها في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. خامساً، طالبت الوثيقة ب "إزالة" السقوف التي فرضت على القوات الروسية في الجناح (أي شمال القوقاز) بـ "قرار سياسي" بين الناتو وروسيا، بدعوى "تعويض" روسيا عن توسع الحلف. سادساً، أرادت روسيا إعادة التفاوض و "تحديث" معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي تم تكييفها عام 1999 بمجرد دخولها حيز التنفيذ. كان موقف روسيا هو أنها ستستمر من جانب واحد في تعليق صلاحية المعاهدة ما لم تدخل دول الناتو النسخة المحدثة حيز التنفيذ بحلول 1 يوليو 2008، أو على الأقل امتثلت لشروطها على أساس مؤقت، في انتظار إعادة التفاوض على المعاهدة [2].

كما اعتبرت روسيا أن المعاهدة الأصلية للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا عفا عليها الزمن ومعيبة من الناحية الاستراتيجية لأنها لم تأخذ في الاعتبار تفكيك كلاً من حلف وارسو أو الاتحاد السوفيتي. وكان القلق من عدم إعادة المعاهدة إلى مسارها الصحيح، أن تزيد روسيا اعتمادها على الأسلحة

[1] Vladimir Socor, Russia wants a wholly different treaty on Conventional Forces in Europe, Eurasia Daily Monitor Volume: 4 Issue: 115, 2007. Accessed in 21/08/2022. https://2u.pw/KUl0h

[2] Vladimir Socor, Russia wants a wholly different treaty on Conventional Forces in Europe.

النووية التكتيكية للدفاع عن نفسها مما تعتبره موسكو الآن التفوق التقليدي لحلف الناتو في أوروبا. وقد وعدت واشنطن كذلك ضم أوكرانيا إلى منظمة شمال الأطلسي عندما أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون يطالب بدعم انضمامها إلى حلف الناتو، اذ ان اخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ موسكو سيعمل على حرمانها من نقطة الارتكاز الجيوسياسية التي تتحكم في البلقان كما في القوقاز، فضلاً عن حرمانها من عمق جغرافي يضمن عمقها الاستراتيجي، ويقيد تحريك الأسطول البحري الروسي في البحر الأسود. وقد سبق أن خسرت روسيا الاتحادية الدول العازلة في البلطيق الثلاث (لتوانيا ولاتفيا واستونيا) التي ذهبت إلى أبعد حد عندما طلبت من الحلف حراسة أجوائها من الانتهاكات الجوية الروسية [1]. وأخيراً حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عزل نظام بيلاروسيا عن روسيا وجذبه للغرب في (أحضان أوروبا الجديدة) تماشياً مع السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي إلى جانب (بريطانيا، واسبانيا، وإيطاليا، وبولندا، وبلغاريا، وهنغاريا، ورومانيا) والذي سيحرم موسكو من العمل مع الجيش البيلاروسي، ومن العمق الاستراتيجي بعد الاقتراب من خط دفاع روسيا الاتحادية الأول. وبالمقابل حاولت روسيا الاتحادية استخدام أسعار الطاقة (النفط والغاز) من أجل معاقبة زبائنها الأوروبيين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل انتزاع تنازلات جيوسياسية منهم، حيث مارست موسكو المساومات ضد جمهورياتها السابقة: أزمة الغاز ضد أوكرانيا في يناير 2006، والتي كشفت جلياً أهمية الطاقة كسلاح ضد وارسو وبرلين وروما وكذلك أزمة النفط ضد بيلاروسيا (مينسك) في يناير 2007، [2].

لم يتم وضع منهج شامل للمصالحة على مستوى عموم أوروبا، والذي يُعرف الآن تقليديًا بأوروبا الكبرى. لقد أوجز ميخائيل جورباتشوف فكرة وجود نوع من المجتمع الأوروبي السياسي والاقتصادي الممتد من لشبونة إلى فلاديفوستوك

[1] نزار الحيالي، عبد الحميد الموساوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية. ص48-49.

[2] المصدر السابق، ص49.

فـي خطابـه "البيـت الأوروبـي المشـترك" أمـام مجلـس أوروبـا فـي ستراسـبورغ فـي 6 يوليـو 1989. حتـى بـوتين نفسـه دعـا إلـى التوحيـد الجيوسياسـي لكـل "أوروبـا الكبـرى" مـن لشـبونة إلـى فلاديفوسـتوك لإنشـاء "شـراكة اسـتراتيجية" حقيقيـة. ولكـن نظـرًا للتقدم السريع للتكامل الأوراسي، عـاد بـوتين إلـى فكـرة إنشـاء منطقـة تجـارة حـرة مـن المحـيط الأطلسـي إلـى المحـيط الهـادئ فـي قمـة روسـيا – الاتحـاد الأوروبـي فـي بروكسـل فـي 28 ينـاير 2014. ويصـر بـوتين علـى أن الاتحـاد الأوراسـي لـيس بـديل ولكنـه مكمـل للتكامـل الأوروبـي يـردد صـدى حلـم توحيـد القـارة. ولكـن عملياً مـر أكثـر مـن ربـع قـرن منـذ ذلـك الحـين، وفـي تلـك الفتـرة، لـم يـتم حـل أي مسـألة إنمائيـة أو علاقـات دوليـة أساسـية. وبـدلاً مـن ذلـك، أصـبحت الديناميكيـة التنافسـية بـين روسـيا والاتحـاد الأوروبـي مكثفـة بشـكل متزايـد، وتسـبب ذلـك بالانهيـار فـي أوكرانيـا والصراع العنيف مع روسيا [1].

نخلـص إلـى أن السياسـة الخارجيـة الروسـية فـي أوروبـا الوسـطى والشـرقية بعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي لـم تـتمكن بعـد مـن تحقيـق هـدفها بإقامـة علاقـة طويلـة الأمـد قابلـة للحيـاة بـين روسـيا ودول أوروبـا الوسـطى والشـرقية، حيـث اصـطدمت تطلعـات روسـيا لإعـادة إنشـاء نـوع مـن المجتمـع السياسـي والاقتصـادي الأوراسـي بالديناميكيـة التوسـعية لتوسـيع الاتحـاد الأوروبـي، ومشـروع أوروبـا الأوسـع عمومًـا. وقـد مـرت السياسـة الروسـية بتحـولات دراماتيكيـة علـى مـدى السـنوات العشـرين الماضـية. لقـد تشـكلت سياسـتها فـي ظـل ظـروف شـهدت تقلـص مصـالحها الجيوسياسـية إلـى جانـب وضـع اقتصـادي كـارثي فـي الـبلاد. وظلـت موسـكو مراقبًـا سـلبيًا لفتـرة طويلـة فـي ظـل غيـاب أي معارضـة للتوسـع الغربـي فـي بلـدان مـا بعـد الاشـتراكية. واكتسـبت السياسـة الخارجيـة الروسـية زخمًـا جديـدًا فـي النصـف الثـاني مـن العقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشـرين، ووجـدت معظـم دول أوروبـا الشـرقية

[1] Elena Korosteleva, , 'Belarus between the EU and Eurasian Economic Union', in Piotr Dutkiewicz and Richard Sakwa , Eurasian Integration: The View from Within, London, Routledge, 2015, p. 21–22.

إما مندمجة بعمق في هياكل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، أو على استعداد لأن تكون جزءًا منها.

يتمثل الإنجاز الأكبر للسياسة الروسية في أوروبا الوسطى والشرقية في الغالب في الارتقاء الناجح لنظام العلاقات الاقتصادية مع المنطقة. حلت الاتفاقات الثنائية ومشاريع التكامل الجديدة محل مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة السوفيتي "CMEA" والكتلة الاشتراكية بدينامياتها الاقتصادية الداخلية. وتمكنت موسكو من تقليل اعتمادها على دول العبور وتحويل السلاسل الاقتصادية الموروثة من الاتحاد السوفيتي، مع مراعاة مصالح السوق الداخلية. لقد صاغت روسيا أخيرًا مصالحها الخاصة في السياسة الخارجية وعملت على تأكيدها.

تحولت أوكرانيا لتكون حلقة ضعيفة في السياسة الخارجية لروسيا، وفشلت موسكو في جذبها نحو مشاريعها التكاملية. وتعطلت عملية الفصل بين الاقتصادين المتصلين بشكل وثيق، والتي تم التخطيط لها مع وضع منظور طويل الأجل في الاعتبار، بسبب الانقلاب في كييف في عام 2014. وتعرضت موسكو للتهديد بفقدان المصالح الحيوية، وكان عليها اتخاذ تدابير جذرية كلفتها الكثير من الناحية الاقتصادية ومن سمعتها.

يعتمد مستقبل السياسة الروسية في أوروبا الوسطى والشرقية إلى حد كبير على نتيجة الأزمة الأوكرانية، والتي تعتبر التوقعات بشأنها غامضة على المدى الطويل في ظل موقف كييف الحازم الذي يجعل من تحقيق اتفاقيات مينسك أمرًا مستبعدًا للغاية. وفي ظل الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية فان الخارطة الجيوسياسية لاوكرانيا ستتغير وستتغير معها سياسات روسيا تجاهها وتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية.

حقوق الإنسان الرقمية

في فلسطين

أ.رُهام سائد أحمد جبر

المقدمة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً في تكنولوجيا الحاسب الآلي وظهور شبكة الإنترنت وذلك بسبب إكتشاف النظام المعلوماتي واستخداماته، هذا التطور سهل سبل الحياة واختصر الوقت والجهد، حيث قدمت تكنولوجيا المعلومات للحياة البشرية الكثير من التسهيلات والخدمات، و من جانب آخر لها جانب سلبي أثر على حياة الناس وحقوقهم ومصالحهم، وذلك بسبب سوء استخدام البعض لهذه التكنولوجيا وعدم مراعاة البعض الحقوق المتعلقة لهذا التطور مما تسبب في إيذاء حقوق الناس ومصالحهم، فهي أصبحت مصدراً للاستيلاء على البيانات السرية الاجتماعية والسياسية والعسكرية.[1]

أوجد الإنترنت تحدياً كبيراً لقانون حقوق الإنسان وممارساتها في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يدفعنا إلى النظر إلى حقوق الإنسان داخل بيئة الإنترنت ومدى توافقها مع حقوق الإنسان المتعارف عليها خارج بيئة الإنترنت، فالعديد من المجتمعات العلمية الدولية ترى أن هناك توافقاً فيما بينها بأن حقوق الإنسان في بيئة الإنترنت، هي نفسها الموجودة خارج الإنترنت، وهذا ما دفعنا إلى دراسة حقوق الإنسان في بيئة الإنترنت، وهل هي متوافقة مع حقوق الإنسان في البيئة

[1] **الشمري (غانم مرضي)**، الجرائم المعلوماتية ماهيتها وخصائصها وكيفية التصدي لها قانونيا، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص 15.

إلى أي مدى استطاع المُشَرِع الفلسطيني حماية حقوق الإنسان في بيئة الإنترنت (الرقمية)؟، وخاصة أن طبيعة حقوق الإنسان تتنازعها بيئة الإنترنت نظراً لطبيعتها العابرة للحدود وقدرتها على التأثير في مختلف مجالات القانون، فهذا يتطلب اعتماد مناهج عربية موجهة تركز على العلوم الاجتماعية.

فالحقوق الرقمية هي امتداد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وفر لها المشرع الحماية، وبالتالي هي ليست حقوق جديدة، وإنما بحاجة إلى تعزيزها كجزء من حقوق الإنسان حتى لا تتعرض للانتهاك والتقييد من قبل أفراد المجتمع (المستخدمين) أو القطاع الخاص، والشركات المزودة للخدمة ولخدمة الإنترنت أو سلطات الدولة، فحقوق الإنسان المرتبطة بالإنترنت كثيرة كحق الوصول للإنترنت والحق في الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي والحق في الخصوصية وحماية البيانات، هذه الحقوق تتكامل مع حقوق الإنسان التقليدية وتتقاطع معها، وهذا ما دفعنا في هذا البحث إلى إبراز هذه الحقوق بتوضيحها وتوعية أفراد المجتمع وتعزيزها رقمياً من خلال النصوص التشريعية حتى لا يتم انتهاكها.[1]

هنالك الكثير من حقوق الإنسان الرقمية كالحق في الرأي والتعبير عبر الإنترنت وحق خصوصية البيانات والمراسلات الإلكترونية وحق المؤلف والملكية الفكرية والأدبية، فهذا الموضوع واسع وبحاجة إلى تعميق في التحليل والدراسة. وسوف نتناول في هذا البحث حقوق الإنسان الرقمية من جانبين وهم: حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت في المطلب الأول، وحماية خصوصية البيانات والمراسلات الإلكترونية في المطلب الثاني.

[1] **ظاهر(منية)**، الحقوق الرقمية، بحث منشور على موقع https://ar.witness.org/digitalrights/،

المطلب الأول:

حقوق الإنسان الرقمية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت

أكدت الشرعية الدولية على الحق في حرية الرأي والتعبير واعتبرته من الحقوق الأساسية للإنسان، فهذه الحقوق مرتبطة بعضها ببعض ولا يمكن تصور ممارسة هذا الحق بدون حرية الوصول على المعلومات بكافة أشكالها المطبوعة والمرئية والمسموعة والإلكترونية.

بدأت الدول باعلان حقوق الإنسان في القرن الثالث عشر ميلادي، وكان أول اعتراف رسمي بحرية الرأي والتعبير صدر بعد الثورة الفرنسية سنه 1789 في إعلان حقوق الإنسان الفرنسي، حيث نصت المادة (11) على " التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان الهامة فيجوز لكل مواطن أن يتكلم بصورة حرة مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون".[1]

ولبيان مفهوم حرية الرأي والتعبير في ظل الشرعية الدولية لا بد من الرجوع إلى المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1976)، الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، حيث رسخت هذه المادة حق الإنسان بحرية الرأي والتعبير كمبدأ قانوني دولي، وأكدت على أن لكل إنسان الحق في اعتناق آراءه دون مضايقة والتعبير عنها، فحرية الرأي والتعبير هي ذات خصوصية متلازمة ومتكاملة ولا يمكن تصور إحداهما دون الأخرى، فهذه المادة اعتبرت الحريتين حقاً واحداً لا يمكن الفصل بينهما.[2]

إلا أن الحرية المنصوص عليها في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ليست مطلقة وإنما مقيدة ببعض القيد وهي:

---

[1] **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، الحق في حرية الرأي والتعبير في المجتمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية، دراسة حالة قطاع غزة، سلسلة الدراسات رقم (18)، فلسطين، 1998، ص5.

[2] انظر إلى المادة (19) من العهد الدولي لحقوق الإنسان.

- حماية الأمن القومي والنظام العام والآداب العامة.
- احترام حقوق الآخرين، فلا يجوز ان ينتهك الفرد حقوق الآخرين بحجة حرية الرأي والتعبير مستنداً إلى حقوقه الخاصة.

كما ان المادة (4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التميز العنصري (1965)، والمادة (20) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فرضا قيوداً أخرى مرتبطة بحرية الرأي والتعبير، وهي الدعوة للكراهية القومية أو العنصرية وجرَّمت الأفكار القائمة على أساس التمييز العنصري أو الدعوة للكراهية والدعاية للحرب.[1]

أما على المستوى الفلسطيني فقد أقرّ الشعب الفلسطيني حقه في حرية الرأي والتعبير عام 1988 في وثيقة الاستقلال، كما أكدت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الحق مع دولة الاحتلال الإسرائيلي في اتفاقية التسوية الموقعة في مايو عام 1994 واتفاقية طابا عام 1995، حيث نصت المادة 22 من اتفاقية طابا على أن أطرافها عليهم تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح والإمتناع عن التحريض.[2]

سعت دولة فلسطين بتعزيز هذا الحق، حيث اعلن رئيس السلطة الفلسطينية عام 1993 التزام منظمة التحرير الفلسطينية باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمن حقوق الإنسان، وفي ذات العام أُعلن عن إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية وفي مختلف الدوائر الرسمية والاجهزة الأمنية والمؤسسات في دولة فلسطين.[3]

---

[1] انظر إلى المادة (4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على اشكال التمييز العنصري لسنة 1965، والمادة (20) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[2] **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، الحق في حرية الرأي والتعبير في المجتمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 25.

[3] **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، سلسلة تقارير قانونية عدد (65)، صفحه 24.

ومن أجل أن تحقق دولة فلسطين الموائمة بين المواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني والتشريعات الداخليه لتعزيز هذا الحق، أقرّ القانون الأساسي الفلسطيني الذي صدر عام 2003 والمعدل عام 2005 في الباب الثاني الحقوق والحريات العامة، حيث نصت المادة(9) على " الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، كما فرض في المادة (10) على احترام تلك الحقوق والتزامها في الاعلانات والمواثيق الاقليمية والدولية لتعزيز حماية حقوق الإنسان التي نصت على" 1- حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.2- تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الإنضمام إلى الاعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".[1]

ولم يكتفي المشرع الفلسطيني بالقانون الأساسي بما ورد في المواد المذكورة في الفقرة السابقة فيما يتعلق بحماية حرية الرأي والتعبير وإنما أُفرِد لها مادة خاصة تكفل صيانتها وحمايتها، لذلك نصت المادة (19) من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل سنه 2005 على"لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"، وهذا يؤكد أن حرية الرأي والتعبير حريتان متلازمتان ومرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومصونه بنص القانون الاساسي، بغض النظر عن طريقة طرح هذه الحرية وبأي شكل من الاشكال.[2]

ولضمان صيانة حقوق الإنسان أقرّ القانون الأساسي في المادة (31) انشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، للقيام بأعمال الرقابة على صيانة هذه الحقوق والحريات وتقديم التقارير اللازمة لرئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني.[3]

---

[1] انظر إلى المادة (9) والمادة (10) من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005.

[2] انظر إلى المادة (19) من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005.

[3] نصت المادة (31) من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005 على :" تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني".

مما سبق نرى أن المشرع الفلسطيني نص على حقوق الإنسان في القانون الاساسي ونظمه في تشريعاته، وما يهمنا في الحديث عن حرية الرأي والتعبير ليست فقط في البيئة التقليدية وانما أيضا في بيئة الإنترنت وخاصة بعد الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت بمختلف مواقع التواصل الاجتماعي واستثمار هذه المواقع في التعبير عن الرأي في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والإعلامية، وتوظيف تلك المواقع أيضاً في الحشد الإلكترونية وانشاء قاعدة جماهيرية للتوجه نحو هدف معين.

بعد انتشار الجرائم المتعلقة بالإنترنت واعتدائها على حقوق الإنسان المصونه بالانظمة والقوانين المعمول بها في الدولة الفلسطينية، اصبح هناك حاجة وضرورة لتدخل المشرع الفلسطيني لاصدار قانون يتعلق بالجرائم الإلكترونية يهدف إلى حماية مصالح الأفراد من جهة وأيضا حماية أمن واستقرار الدولة والمجتمع من جهة آخرى، لذلك اصدر الرئيس الفلسطيني عام 2017 قراراً بقانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية.

احتوى هذا القرار على العديد من المواد التي تنظم العمل في بيئة الإنترنت، وأيضا تجرم الافعال التي تتم عبر شبكة الإنترنت، وقد سرى العمل بهذا القانون لفتره ما يقارب عام ولكن سرعان ما تم إلغاءه، واقرار قرار بقانون آخر رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين، وذلك بسبب اعتراض هيئة حقوق الإنسان على بعض نصوص مواده وايضا نقابة الصحفيين والاعلام وبعض مؤسسات المجتمع المدني، ويرجع السبب الرئيسى لتعرض القرار السابق لانتقاد واسع من قبل أفراد المجتمع الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني لمادة تعارض حرية الرأي والتعبير.

وتتمثل هذه بالمادة رقم (20) من قرار بقانون رقم 16 لسنة 2017 حيث جاء بها":

1- كل من أنشأ موقعاً إلكترونياً، أو أداره عن طريق الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات؛ بقصد نشر أخبار من شأنها

تعـريض سـلامة الدولـة، أو نظامهـا العـام، أو أمنهـا الـداخلي أو الخـارجي للخطـر، يعاقـب بـالحبس مـدة لا تقـل عـن سـنة أو بغرامـة لا تقـل عـن ألـف دينـار أردنـي ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما.

2- كـل مـن روّج بأيـة وسـيلة تلـك الأخبـار بالقصـد ذاتـه أو بثّهـا أو نشـرها، يعاقـب بـالحبس مـدة لا تزيـد عـن سـنة، أو بغرامـة لا تقـل عـن مـائتي دينـار أردني ولا تزيد عن ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما.

3- إذا كـان الفعـل الـوارد فـي الفقـرتين (1،2) مـن هـذه المـادة فـي حالـة الطوارئ تضاعف العقوبة المقررة له".

نظـراً لمـا جـاء فـي نـص المـادة (20) مـن قـرار بقـانون رقـم 16 لسـنة 2017 تعرضـت لحملـة انتقـاد علـى نطـاق واسـع مـن قبـل المجتمـع الفلسـطيني تمثّـل فـي مؤسسـات المجتمـع المـدني وكليـات الحقـوق فـي الجامعـات الفلسـطينية وأيضـا نقابـة الاعـلام والصـحافة الفلسـطينية، وكـان اعتراضـهم قـائم علـى حجـة أن هـذه المـادة تتعـارض مـع حريـة الـرأي والاعـلام الـذي كفلهـا القـانون الاساسـي الفلسـطيني كونهـا جرّمـت افعـال واسـعة ولـم يحصـرها المشـرع الفلسـطيني كونـه لـم يأخـذ بمبـدأ التقيـد بـالنص وإنمـا تركهـا نصـاً عامـاً، حيـث احتـوت بـالنص علـى "مـن نشـر أخبـاراً كاذبـة تعـرض سـلامة الدولـة للخطـر أو نظامهـا العـام أو تـرويج تلـك الاخبـار أو بثهـا أو نشرها"، حيث استندوا إلى أن المشرع الفلسطيني استخدم مصطلحات فضفاضه[1].

وبعـد المطالبـة الواسـعة الإنتقـاد الموجـه لتلـك المـادة المتعلقـة بحريـة الـرأي والتعبيـر عبـر الإنترنـت وبعـض مـواد القـرار بقـانون رقـم 16 لسـنة 2017، قـام الـرئيس الفلسـطيني بإلغـاء هـذا القـرار بقـانون، وأحـل محلـه قـرار بقـانون رقـم 10 لسـنة 2018، ومـن خلالـه تـم تعـديل المـادة رقـم (20) وحلـت محلهـا المـادة (21)، ونصـت علـى " لكـل إنسـان حـق التعبيـر عـن رأيـه بـالقول أو الكتابـة أو التصـوير أو غيـر ذلـك مـن وسـائل التعبيـر والنشـر وفقـا للقـانون وحريـة الإبـداع الفنـي والأدبـي مكفولـة، ولا يجـوز رفـع أو تحريـك الـدعاوي لوقـف ومصـادرة الأعمـال الفنيـة والأدبيـة

[1] انظر إلى نص المادة (20) من قرار بقانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين

والفكرية أو ضد مبدعيها إلا بأمر قضائي ولا تقع عقوبة سالبة للحرية أو التوقيف الاحتياطي في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني والأدبي أو الفكري".[1]

وهنا نلاحظ أن المشرع الفلسطيني قام بتعديل القرار بقانون بهدف صيانة حقوق المجتمع الرقمية والتي تتم عبر شبكة الإنترنت وخاصة حرية الرأي والتعبير والاعمال الفنية والأدبية، وبذلك أصبحت هذه المادة لا تتعارض مع القانون الاساسي الفلسطيني الإتفاقات الدولية بهذا الخصوص.

وإن تعديل المشرع الفلسطيني لتلك المادة لا يعني رفع القيود عن حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت، خاصة أن هذه الحرية مرتبطة بوسائل الإعلام التي تتناقل الرأي عبر الإنترنت تلعب دورا هاما في المجتمع، فهي التي تعمل على رفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات والأفكار وبالتالي هي من أبرز العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، فهي مصدراً من مصادر بناء الفكر المجتمعي ولها تأثير واضح في تكوين الرأي العام المجتمعي ،وبالتالي هي التي تؤثر على اهتماماتهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، وبالتالي تؤثر على تطوير الدولة والمجتمعات الإنسانية.

إن فرض القيود على حرية الرأي والتعبير من خلال الإنترنت بعدم نشر اخبار كاذبة أو اثاره الرأي العام ضد الأمن المجتمعي والنظام العام أمر في بالغ الأهمية وخاصة بعد تعرض عدد كبير من الدول العربية الشقيقة لثورات "الربيع العربي"، الذي أعدّها وأدارها أفراد المجتمع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

من المعروف لدى الأجهزة الأمنية والسلطات المختصة أن الإنترنت وتبادل الآراء وعمل حشد مجتمعي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، أثّر بشكل كبير على العمل الأمني في المحافظة على ضبط النظام والأمن المجتمعي، فعلى سبيل المثال ما حصل في دولة مصر الشقيقة عام 25 يناير عام 2011 عندما حشد مجموعة من المواطنين عبر الإنترنت ودعوا الناس عبر

[1] انظر إلى نص االمداة (21) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين.

منصات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة للقيام بمظاهرات ضد الحكومة وإثارة أعمال شغب، حيث بلغ عدد المحتشدين عبر مواقع التواصل الاجتماعي 15000 شخص، هذا ما دفع القيادة المصرية بمنع وايقاف الوصول إلى خدمات الإنترنت بالكامل، وقامت بتعطيل موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتوتير وموقع www.it–ebooks.info، ولم تكتف بذلك وإنما قامت ايضا بتاريخ 28يناير من عام 2011 بإيقاف خدمات الهاتف المتنقل في بعض المناطق المصرية، وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية التي قامت بها السلطات المصرية إلا أن الحشد الإلكتروني أثبت قوته في الحشد والتجمع والمظاهرات التي طالبت بتغيير النظام العام.[1]

وبسبب تأثير الحشد الإلكتروني الذي قام به المواطنين في مصر والاجراءات التي قامت بها السلطات المصرية للتصدي لهذا الحشد كانت تجربة جديدة في الدول العربية، لفت انتباه العديد من دول العربية والشرق الاوسط مثل المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين وكثير من الدول العربية الي زيادة الرقابة على الإنترنت وسن القوانين التي توازن بين حقوق المجتمع الرقمية وبين حماية الأمن والنظام العام للدول. [2]

ونظرا لما سبق يتضح لنا ان حق الرأي والتعبير عبر الإنترنت هو حق اساسي لم يتجاهله المشرع الفلسطيني في قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، إلا أن هذا الحق مقيد كما ذكرت سابقا بأن لا يعرض سلامة الدول ونظامها العام للخطر، ففي هذه الحالة يحق للسلطات المختصة التعرض لتلك المواقع وحجبها وايقاف النشر عليها وذلك بهدف حماية أمن المجتمع، وأيضاً بغرض المحافظة على المصلحة العامة، وأيضا في حالة

[1] **Martti Lehto & Pekka Neittaanmäki,** Cyber Security: Analytics, Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London, 2015, use, pp10-11.

[2] **Yogesh Sharma**, Cyber securities and Cyber Terrorism, Vardhaman Mahaveer Open University, Kota, 2015, India, p133.

تجاوزت حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت حد الإساءة لشخص ما كالتشهير به عبر المواقع الإلكترونية نكون امام فعل مجرم يعاقب عليه بالقانون.

وتطبيقا لذلك قُدم طلب للنائب العام الفلسطيني بتاريخ 12-2-2018 في القضية التحقيقية رقم 515/ بهدف حجب موقع الكتروني عملا باحكام المادة (40) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018، وكان الغرض من هذا الطلب هو حجب رابط لموقع الكتروني وهو http:/palnabd.com، حيث قام هذا الموقع بنشر عبارات من شأنها تهديد الأمن القومي للخطر من خلال نشر اخبار عارية عن الصحة بهدف النيل من شخصيات اعتبارية، حيث صدر قرار بحجب الموقع بعد ما اثبت ان ما ينشره يعرض سلامة الدولة للخطر.[1]

وقامت محكمة الصح في مدينة رام الله بإصدار قرار بحجب العديد من المواقع التي تنشر أخباراً بقصد التحريض واثاراة النعرات بين الأحزاب السياسية بناءً على الطلب المقدم اليها والذي يحمل رقم 2019/12 ومن بينها موقع حل عنا؛ طوباس 24، فلسطينيو الخارج، ميدان، ايش في، صاحيلك، تحت الحزام، مطلع، فلسطينpost newpaln21،[2] وعلى إثر حجب تلك المواقع اعتبرت نقابة الصحافيين الفلسطينيين هذا القرار بمثابة مجرزة بحق حرية الرأي والتعبر عبر الإنترنت واعتبرته يوم اسود في تاريخ الصحافة الفلسطينية، وارسلت منظمة "سكاي لاين الدولي" إلى المقرر الأممي لحرية التعبير والرأي مطالبة بالتدخل وحماية حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت، وبناء على ذلك طالبت الحكومة الفلسطينية من جهات الاختصاص في وزارة العدل العمل على مراجعة قرار محكمة الصلح الذي تضمن حجب 59 موقعاً[3].

وفي ذات الشأن لا بد من أن نذكر أن الاعتداء على محتوى النشر هو بمثابة إعتداء على حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت، وتتعرض دولة فلسطين

[1] انظر إلى القرار الصادر عن محكمة صلح رام الله.

[2] انظر إلى القرار الصادر عن محكمة صلح رام الله

[3] **موقع عرب 48**، حجب مواقع إلكترونية بالجملة والحكومة الفلسطينية تطلب مراجعة القرار، نشر بتاريخ 2019/10/21 عبر الموقع الألكتروني https://bit.ly/3AE7vTX، تاريخ الاطلاع عليه 2021/7/1.

لاعتداءات كثير من قبل مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، فقد رصد مركز صدى سوشال مجموع الانتهاكات لعام 2020 على المحتوى الفلسطيني حيث بلغ عددها ما يقارب (1200) اعتداءً على محتلف مواقع التواصل الاجتماعي، وقد بلغ الاعتداء على محتوى النشر الفلسطيني على موقع فيسبوك (801) وموقع تويتر (276) وموقع انستغرام(25) وموقع يوتيوب (10)، وهذا يدل ان المحتوى الفلسطيني متعرض للانتهاك من قبل هذه المواقع وغيرها لاعتداء مستمر ومتزايد[1].

أضف إلى ذلك أن المحتوى الفلسطيني الرقمي تعرض أيضاً لاعتداء من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ عام 1967 عملت دولة الاحتلال على تكريس هيمنتها المعلوماتية على المساحات المعلوماتية الفلسطينية في كافة القطاعات لإحكام سيطرتها على المجتمع الفلسطيني وتكريس تفوقها الأمني الإقليمي من خلال تقنيات الاتصال والأرشفة المعلوماتية من خلال كبح نمو وتطور تكنولوجيا الاتصالات الفلسطينية والمراقبة والتتبع الإلكترونية وعرقلة النضوج الرقمي للمجتمع الفلسطيني، حيث سرقت إسرائيل ما يقارب نحو 38 الف فيلم و2.7 مليون صورة و96 الف تسجيل صوتي و46 الف خريطة، أضف إلى ذلك الممارسات التي تقوم بها من أجل عرقله الوصول وتطور تقنيات الويب والاتصالات الرقمية إلى الفلسطينيين مما جعلهم يتأخرون جيلاً رقمياً كاملاً عن باقي الدول[2]، وبسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يتمثل في الاعتداء على قطاع تكنولوجيا الاتصالات تكبدت دولة فلسطين خسائر اكثر من مليار دولار خلال المدة ما بين عام 2016 وعام 2018 [3].

---

[1] **مركز صدى سوشيال**، مختص في حماية المحتوى الفلسطيني عبر منصات التواصل، مجموع الانتهاكات لعام 2020، الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3k0xlvy، تاريخ الاطلاع2021/9/7.

[2] **صالحة (نادر)**، الانفاك والإعلام الرقمي: الهيمنة المعلوماتية والاحتلال الرقمي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العددان 278-279، صدرت عام 2019، ص 66.

[3] **حمدة (باسل) و عابد(فادي)**، ورقة حقائق: الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الرقمية الفلسطينية، قدمت في برنامج تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني، 2020، للمزيد حول ذلك انظر إلى الموقع الإلكتروني https://bit.ly/3yGjRJc، تم زيارته بتاريخ 2021/7/9.

فـالاحتلال الإسـرائيلي يهـدف مـن الهيمنـة الإسـرائيلية علـى النظـام المعلومـاتي الفلسطيني إلى:

1- ضـمان السـيطرة والتفـوق الأمنـي الاحتلالـي علـى المجتمـع الفلسـطيني الرقمي.
2- كبح تطور المنظومة المعلوماتية لإعاقة النمو الفلسطيني الرقمي.
3- إضعاف الرواية الفلسطينية امام مجتمع الإنترنت.
4- الاحتـواء المعلومـاتي مـن خـلال ابـتلاع الميـديوم المعلومـاتي الإسـرائيلي للميديوم الفلسطيني من حيث السعة والمساحة.
5- إعاقـة التجـول الرقمـي الفلسـطيني لأطـول فتـره ممكنـه ومـن خلالـه ينعكس على نمو الاقتصاد المعلوماتي الفلسطيني.
6- تشويه الذاكرة الفلسطينية بالاستبدال والحقن المعلوماتي الوبائي[1].

المطلب الثاني:

حقوق الإنسان الرقمية المتعلقة بحماية خصوصية البيانات والمراسلات الإلكترونية

أوجـد تطـور القـانون المعاصـر مفهومـا حـديثا نسـبيا وهـو مـا يسـمى بالخصوصـية، وترجـع بـدايات هـذا المصـطلح للباحـث الأمريكـي ورايـن الـذي اسـتخدمه فـي نهايـة القـرن التاسـع عشـر، ونتيجـة تـدخل تكنولوجيـا المعلومـات ووسائلها في مختلف أنشطة الحياة تعرضت الخصوصية إلى انتهاك. [2]

[1] **صـالحة (نادر)**، الانفاك والإعلام الرقمي: الهيمنة المعلوماتية والاحتلال الرقمي، مجلة شـؤون فلسـطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العددان 278-279، صدرت عام 2019، ص 67.

[2] **DE HERT P. & Serge GUTWIRTH**, Privacy, data protection and law enforcement. Opacity of the individual and transparency of power' criminal law, Antwerp/Oxford, Intersentia, 2006، p2.

كلمة خصوصية باللغة أخذت من الفعل خص أي ميز أو فضله، وتعني أيضا حالة العزلة والانسحاب، وعرّفها على البعض أنها "مفهوم اجتماعي وقانوني ذات قيم متعددة، ومحددة ما بين الحق في النسيان والقدرة على الحفاظ على سرية بعض الأشياء التي لا يريد صاحبها اطلاع البعض أو الكل عليها".[1]

تعد الخصوصية من الحقوق الأساسية للإنسان وتطور هذا الحق وفق مسارين مختلفين، فقدر ركزت حقوق الإنسان العالمية على البعد السلبي للحق في الخصوصية وذلك من خلال حظر أي تدخل تعسفي في خصوصية الشخص أو أسرته أو مراسلاته، وتضمنت بعد الاتفاقيات الإقليمية والمحلية بعداً إيجابياً، حيث أكدت على أن لكل شخص الحق في احترام حياته الشخصية ومراسلاته،[2] وهذا الحق لا يذكر بشكل واضح ودائم في دساتير الدول، وفي بعض الدول يبرز الحق في الخصوصية وذلك بتوسع نطاق القانون العام المتصل بانتهاك السرية وقد يبرز في بعض دساتير الدول بوصفه حق ذات قيمة دينية، وبالتالي فإن هذا الحق ليس حقا إنسانيا فقط بل هو من حقوق الإنسان الذي يدعم حقوقا أخرى ويشكل الأساس لأي دولة ديمقراطية.

عززت وسائل تكنولوجيا المعلومات قدرة الدولة على توفير مرافقها لحفظ السجلات والبيانات المتعلقة بالأشخاص الطبيعية والاعتبارية، فمن خلال البرامج والسجلات الخاصة ببيانات المواقع والشركات المزودة لخدمة الاتصالات والإنترنت تعززت قدرت سلطات الأمن على جمع البيانات الشخصية وتخزينها وتبادلها في بعض الأحيان، وبالتالي كان ذلك يوازيه وضع المبادئ الأساسية الدولية والمحلية لحماية تلك البيانات، ومن أهم تلك المبادئ وجوب الحصول على المعلومات بطريقة قانونية وعادلة، وأن يقتصر نطاق استخدامها وفقا

[1] **Marie Helen Maras**, Computer Forensics: Cybercriminals, Laws, and Evidence, 2nd Edition, Jones & Bartlett Learning, 2015, usa, p143.

[2] انظر إلى المادة رقم (12) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (14) من الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد اسرهم، والمادة (16) من اتفاقية حقوق الطفل.

لأغراض محددة وان تكون حجم تلك البيانات غير مبالغ فيها، وأخيراً الحفاظ على امنها ومحوها بعد استخدمها وفقا لأغراض محدده[1].

وقد لعبت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان عام 1950 دوراً أساسياً في الحريات الأساسية لحماية الحق في الخصوصية وفقا لنص المادة(8) من هذه الاتفاقية، وفي أعقاب 11 سبتمبر لأصبح هذا الحق يتعرض لضغوط متزايدة نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات وسياسات الأمن العام، حيث كان لتطور التكنولوجيا عواقب بعيدة المدى على القانون التقليدي وذلك بسبب المراقبة الاستباقية[2].

تعد حماية واحترام خصوصية المراسلات والبيانات الإلكترونية من أهم حقوق الإنسان في عالمنا الرقمي الذي نعيشه اليوم، ولا بد ان نخصص ونوازي ما بين حقوق الإنسان في العالم التقليدي الذي اعتاد القانون على توفير الحماية لها، وبين تلك الحقوق التي يجب على المواطنين أن يتمتعوا بها من خلال ممارستهم لأنشطتهم عبر شبكة الإنترنت، لا بل ونرى انه يجب أن يحميها القانون بشكل أوسع، وذلك لأن الإنسان اصبح يمارس نشاطه الخاص بشكل أوسع على الإنترنت والأمر الآخر أن معظم مستخدمي الإنترنت يدركون أن حفظ بياناتهم وتبادلها على الوسائط التخزينية هي محميه بشكل اكثر، وأخيراً فإن المراسلات وتبادل المعلومات الخاصة عبر شبكة الإنترنت يمكن أن تتأثر بالمراقبة واعتراض الاتصالات.

فعلى سبيل المثال لو فرّقنا بين الرسالة المكتوبة على ورقة مغلقة وبين رسالة تم إرسالها على البريد الإلكتروني أو مواقع التواصل الاجتماعي، ويعتقد

[1] للمزيد حول ذلك انظر إلى اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد بالنسبة إلى المعالجة الآلية للبيانات الشخصية رقم (108) لسنة 1981، والمبادىء التوجيهية المتعلقة بحماية الخصوصيات وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود الصادرة عن منظمة التعاون والتمنية في الميدان الاقتصادي لسنة 1980، والمبادئ التوجيهية لتنظيم استخدام ملفات البيانات الخصية المجهزة الكترونيا وفقا لقرار الجميعية العامة رقم 95/45.

[2] **DE HERT P. & Serge GUTWIRTH**, Privacy, data protection and law enforcement. Opacity of the individual and transparency of power' criminal law, Antwerp/Oxford, Intersentia, 2006، p3.

الكثير من أفراد المجتمع بأن الرسالة عبر الموقع الإلكتروني أكثر أماناً، ولكن حقيقية الأمر أن الرسالة الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي على سبيل المثال الفيس بوك هي ليست موجودة فقط بين المرسل والمستقبل بل هي محفوظة أيضا بسجلات شركة الفيس بوك وقد يتوصل شخص آخر إلى هذه الرسالة من خلال الإختراق، فالرقم السري الخاص بالايميل يبقى محفوظاً أيضا في سجلات الشركة المزودة لدومين الأيميل.

هناك الكثير من الاتفاقيات المواثيق الدولية التي وفرت الحماية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية خصوصية وسرية مراسلاته، فقد نصت المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على" 1- لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني التدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته؛2- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس"، وهنا نرى أن العهد الدولي في هذه المادة قد حظر التدخل في خصوصيات الأفراد ومراسلاته ووفر لهذه الحق الحماية القانونية لحماية الحق في الخصوصية.[1]

وبسبب الانتهاكات والتجاوزات التي مست بالحق في الخصوصية في العالم الرقمي التي أثرت على جميع الأفراد وتركت آثارها الخاصة على جنس النساء والأطفال، لذلك أصدرت الجمعية العامة قرارا يحمل رقم 199/71 يتعلق بالحق في الخصوصية في العصر الرقمي، وأكد هذا القرار على حق الإنسان في الخصوصية عند ممارسته الأنشطة عبر شبكة الإنترنت، وتضمن هذا القرار أنه لا يجوز تعريض أي شخص التدخل التعسفي أو الغير قانوني في خصوصيته أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ومن حق الأفراد التمتع بحماية القانون من هذا التدخل، وشدد القرار على أهمية احترام حرية طلب المعلومات وتلقيها ونقلها للغير، واعتبر القرار أن مراقبة الاتصالات واعتراضها وجمع البيانات الشخصية

[1] انظر إلى المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المؤرخ في 17 ديسمبر لعام 1966، ونفذ بتاريخ 23 مارس لعام 1976.

على نحو غير قانوني أو تسعفي يعد انتهاكا لحق الخصوصية، كما اكد القرار ان الحقوق التي يتمتع بها الأفراد خارج بيئة الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت بما في ذلك حماية الحق في الخصوصية.[1]

ونص قرار الجمعية العامة رقم 199/71 المتعلق بالحق في الخصوصية على أن الدول من واجبها ان تحترم ما يتعلق من التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بالحق في الخصوصية عندما تتعرض الاتصالات الرقمية للأفراد والبيانات الشخصية للإنتهاك، وقد أوصى التعليق العام رقم (16) بأن تتخذ الدول تدابير فعالة لمنع الاحتفاظ الغير قانوني بالبيانات الشخصية التي تخزنها السلطات العامة والمؤسسات التجارية ومنع استخدامها خارج اطار القانون.[2]

وعلى الرغم مما نصت عليه المواثيق الدولية فيما يتعلق بالحق بحماية البيانات الشخصية إلا انه ليس حقاً مطلقاً، فيمكن تبادل تلك البيانات بين الدول لأغراض مكافحة الإرهاب، وبالتالي فإن هذا الحق يتضرر تقريبا في حالة تعلق تلك البيانات بجريمة ما محرّمة بين دولتين أو كانت تتعلق بجريمة محرّمة دولياً مثل جرائم الإرهاب وتجارة المخدرات وبيع الأعضاء البشرية، لذلك فإن هذا الحق مقيد بحاجة الأمن العام والسلطات الأمنية في تبرير جمع المعلومات بهدف المصلحة العامة بشرط أن تتقيد الدول بالالتزامات التي يلقيها عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وهنا تمكن خطورة المراسلات وتبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت في مدى معرفة المستخدمين للبيانات الإلكترونية التي يتبادلها مع طرف آخر، من يتقاسمها معهم؟ وهل يكفي التركيز على مراقبة جمع البيانات الشخصية والاحتفاظ بها[3]، وهذا ما يجعلنا نهتم بالبحث عن حماية حقوق الإنسان الخاصة بخصوصية مراسلاته وسريتها عبر الإنترنت وتبادل المعلومات والبيانات

[1] انظر إلى قرار الجمعية العامة المتعلق بالحق في الخصوصية في العصر الرقمي رقم 71/ 199، الدورة الحادية والسبعون البند (68) من جدول الأعمال، المؤرخ بتاريخ 19 ديسمبر لسنة 2016، ص2.

[2] المرجع السابق، ص 4-5.

[3] المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، البيانات الضخمة: اغتنام الفرص والحفاظ علي القيم، 2014، ص54.

الشخصية الإلكترونية بين الدول في القوانين المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في فلسطين، وأيضا اتفاقية بودابست المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

ولمعرفة مدى تمتع الأفراد والمجتمعات بحقوق الإنسان الرقمية لا بد من دراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين الخاصة المنظمة للجرائم الإلكترونية، لأن المواد الواردة فيها تبيّن مدى احترام المشرّع لحقوق الإنسان الرقمية من خلال وضع حد لسلطات التحقيق من انتهاك هذا الحق من جانب، ومن جانب آخر بيان مدى التزام شركات الاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت من الاحتفاظ بالبيانات والمدة المحددة لحفظ البيانات، وأخيرا التعاون الدولي لتبادل البيانات الشخصية ومحدداتها.

صدرت الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (بودابست) عن مجلس أوروبا بتاريخ 2002/1/23 واحتوت موادها على عديد من النصوص التي تؤكد حقوق الإنسان الرقمية وخاصة أنها نظمت اعتراض الاتصالات وتسلم البيانات الشخصية ووضع قيود على التفتيش الإلكتروني الذي يمس جوهر خصوصية وسريه المعلومات الخاصة بالأفراد على الوسائل الإلكترونية[1].

ألزمت المادة (16/3) من اتفاقية بودابست المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الدول الأعضاء على اتخاذ التشريعات اللازمة لإلزام المسؤول أو أي شخص بحفظ البيانات بالمحافظة على سرية البيانات احتراما لحقوق الإنسان الرقمية حيث نصت على "أن يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى وذلك لإلزام المسؤول أو أي شخص آخر يحتفظ على بيانات الكمبيوتر،

[1] صدرت الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية عن مجلس أوروبا والتي تحمل رقم (184) بتاريخ 23-2001/11 واحتوت على (42) مادة نظمت العديد من المسائل ومن أهمها جرمت بعض الافعال التي تتم من خلال الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت والتي فيها اعتداء على حقوق الأفراد والمصلحة العامة وكان الهدف من التجريم لهذه الافعال هو حماية حقوق الأفراد الآخرين من الاعتداء عليها، كما بينت مواد هذه الاتفاقية آلية طلب المساعدة المتبادلة، المحكمة المختصة وبيان كيفية التفتيش الإلكتروني وضبط الأدلة الرقمية وتسليم البيانات الإلكترونية.

بالمحافظة على سرية القيام بمثل هذه الإجراءات للفترة الزمنية المنصوص بها بموجب قانونه الوطني المحلي[1].

كما حددت المادة (18) مسؤولية مقدمي خدمة الإنترنت والبيانات المراد الاحتفاظ بها، وذلك لضمان المحافظة على خصوصية المشتركين، ومن أجل التسهيل على سلطات إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الجريمة ملاحقة أي جريمة من خلال شبكة الإنترنت بهدف حماية المصلحة العامة من جهة ومنع الاعتداء على حقوق الإنسان من جهة أخرى حيث اشترطت عليهم ما يلي[2]:

1- يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير لتقديم اي بيانات محددة موجودة على الحاسب الآلي بحوزة ذلك الشخص أو تحت سيطرته.

2- تحديد بيانات المشترك المراد الاحتفاظ بها وهي هويه المشترك وعنوانه البريدي أو الجغرافي ورقم تليفونه وغير ذلك من أرقام الدخول الخاصة به، والبيانات الخاصة بالفواتير والدفع المتاحة بموجب اتفاق الخدمة.

3- أي معلومات أخرى خاصة بموقع تركيب الأجهزة والمعدات الإلكترونية أو معلومات المشترك[3].

وبالنظر إلى المادة (27) من اتفاقية بودابست المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية نرى أن هذه الاتفاقية أجازت تبادل المعلومات المتعلقة ببيانات المشترك لقيام السلطات المختصة بإعمال التحقيق، إلا أن المادة (28) من اتفاقية بودابست المتعلقة بالجرائم الإلكترونية فرضت على الدول قيود تبادل المعلومات بين الدول وذلك لتجنب انتهاك سرية البيانات والمراسلات ومعلومات المشترك وتتمثل تلك القيود بما يلي[4]:

1-المحافظة على سرية المعلومات المتبادلة بين الدول.

---

[1] انظر إلى نص المادة (16) من اتفاقية بودابست المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية الصادرة عام 2001.

[2] للمزيد حول ذلك انظر إلى نص المادة (18) من اتفاقية بودابست المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية لسنه 2001.

[3] وقد عرفت المادة (3/18) من اتفاقية بودابست المتعلقة بالجرائم الإلكترونية معلومات المشترك" أي معلومات في صورة بيانات كومبيوتر أو أية صورة أخرى يتم حفظها من جانب مقدم الخدمة، والتي تتعلق بالمشتركين في الخدمات الخاصة بخلاف خط سير البيانات أو مضمونها".

[4] انظر إلى المادة (2/28) من اتفاقية بوادبست المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية.

2- أن تستخدم معلومات المشترك لأغراض التحقيقات الموضحة في طلب المساعدة ولا يجوز استخدامها لأغراض غير منصوص عليها بطلب المساعدة.

3- يحق لأي طرف في حالة تقديم معلومات المشترك أن يطلب من الطرف الآخر توضيح أسباب استخدام هذه المعلومات.

وتضمنت الاتفاقية العربية العديد من النصوص القانونية التي تضمن حماية حقوق الإنسان الرقمية فقد جرّمت المادة (17) انتهاك حق المؤلف، حيث نصت على "انتهاك حق المؤلف كما هو معرف حسب الدولة الطرف، وذلك إذا ارتكب الفعل عن قصد ولغير الاستعمال الشخصي، وانتهاك الحقوق المجاورة لحق المؤلف ذات الصلة كما هي معرفة حسب قانون الدولة الطرف وذلك إذا ارتكب الفعل عن قصد ولغير الاستعمال الشخصي"[1].

كما أجازت المادة (24) لسلطات التحقيق في الدول الأطراف بالاتفاقية تتبع معلومات المشترك بهدف ضمان توفير الحفظ العاجل لمعلومات المشتركين وضمان الكشف العاجل للسلطات المختصة لدى الدولة الطرف وذلك بهدف تحديد مزودي الخدمة ومسار بث الاتصالات وهذا التتبع مقيد بوجود جريمة ما معاقب عليها بالقانون الداخلي للدولة[2].

وفي سبيل تعزيز حقوق الإنسان الرقمية نصت المادة (37) على قيود معينة من أجل طلب حفظ المعلومات المخزنة بشكل عاجل بحيث يتضمن طلب الحفظ ما يلي[3]:

1-السلطة التي تطلب الحفظ.

2-الجريمة موضوع التحقيق وملخصا لوقائع الجريمة.

3- معلومات تقنية المعلومات التي يجب حفظها وعلاقتها بالجريمة.

[1] انظر إلى نص المادة (17) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010.

[2] انظر إلى نص المادة (24) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010.

[3] انظر إلى نص المادة (37) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010.

4-رغبة الدولة الطرف بتسليم طلب المساعدة الثنائية للبحث أو الوصول أو الضبط أو تأمين كشف معلومات تقنية المعلومات المخزنة.

وهذا يعني أن اتفاقية بودابست والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لم تجعلا تبادل المعلومات الخاصة بالمشتركين أمراً مباحاً وإنما وضعت قيود على كيفية وتبادل هذه المعلومات.

أما على مستوى فلسطين تعتبر خصوصية البيانات الشخصية في فلسطين أمرا معقدا وخاصة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي وذلك بسبب خضوع البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسيطرة الإسرائيلية الكاملة منذ احتلالها لفلسطين حتى توقيع اتفاقية أوسلو سنة1993 التي ترتب عليها قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بتسليم السيطرة الجزئية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية[1]، وبالرغم من أن الاتفاقية منحت للفلسطينيين الحق في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مستقل، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يسيطر بشكل كبير على قطاع الاتصالات وعلى الموجات الكهرومغناطسية ومقدمي خدمات الإنترنت والتحكم بعمليات استراد وتركيب الأجهزة والبرامج والمعدات في شركات الاتصالات الفلسطينية[2].

لذلك فإن سيطرة سلطات الاحتلال على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بدولة فلسطين يعتبر اعتداءً واضحاً على حقوق الإنسان الرقمية في فسطين، فهي بذلك تقوم بأعمال مراقبة جماعية لخصوصية المجتمع الفلسطيني الرقمية واستغلال بياناتهم لمصالح أمنية دون أي مساءلة أو محاسبة من قبل المجتمع الدولي، وهذا ما أكده أحد ضباط الأمن الإسرائيلي، حيث قال

[1] انظر الي نص المادة (36) من الملحق الثالث لاتفاقيات أوسلو المتعلقة بالاحكام التي تنظم مجال الاتصالات في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

[2] **أبو شنب(عدنان)**، انقطع الاتصال: سيطرة اسرائيل على الفلسطينيين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الحقوق الرقمية، حملة المركز العربي للتقدم وسائل التواصل الاجتماعي،2018، موقع الكتروني، https://7amleh.org/wp-content/uploads/2019/01/Report_7amleh_English_final.pdf.

أن " أي معلومات من شأنها أن تفضي لابتزاز شخص ما تعتبر معلومات مهمة سواء كان هذا الشخص ذو ميول جنسية أو يخون زوجته عبر الإنترنت فهو يعتبر هدفا هاما لابتزازه للتخابر معهم أو فضحهم أمام المجتمع[1].

إن وضع سلطة الاحتلال الإسرائيلي يدها على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بدولة فلسطين أمر ينتهك جميع المبادئ الدولية، وهو أيضا يُعرّض أمن أفراد المجتمع الفلسطيني للخطر، خاصة أن كثير من عمليات القتل اعتمدت فيها إسرائيل على وسائل تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهدافها واغتيال وقتل الكثير من الأشخاص، وهنا لا بد من الزام دولة الاحتلال من اجل حمايه حقوق الإنسان الرقمية في فلسطين بنص المادة 6/25 من المذكرة التوجيهية 95/46 للمفوضية الأوروبية التي أوجبت على دولة الاحتلال توفير كافة الحماية فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، إلا أنها ما زالت تتعمد في انتهاكاتها الممنهجة للحق في الخصوصية وحماية بيانات الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

وهذا يدل على أن الاحتلال الإسرائيلي لم ينهي الاحتلال الرقمي لخصوصية وسرية المراسلات الإلكترونية الفلسطينية، فبالرغم من فك الارتباط عن قطاع غزة عام 2005 الا أنها ذهبت إلى احتلالها احتلالا تقنيا دون احتكاك مباشر، وذلك من خلال آليات التكنولوجيا المتطورة لديها من خلال زيادة المراقبة الرقمية والتحكم الإلكتروني وتعميق الاعتماد الاقتصادي الرقمي على إسرائيل

[1] **أكسس ناو**، عرضة للكشف والاستغلال: حماية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2021، مقال منشور على موقع الكتروني: https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2021/03/AR_Data-Protection-MENA.pdf.

[2] **الجريدة الرسمية للاتحاد الأوربي (31 جانفي2011)**، وقع الإطلاع عليها في 2021/6/7عبر الموقع الإلكتروني: https://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ%3AL%3A2011%3A027%3A0039%3A0042%3AEN%3APDF.

بحيث أصبحت شركات التكنولوجيا الفلسطينية وكلاء معتمدين لها بطريقه غير مباشرة[1].

على المستوى الفلسطيني فلم يصدر قانون خاص يتعلق بحماية البيانات والمعلومات الشخصية إلا أن هناك مساعٍ لإقرار قانون يحمي هذا الحق وينظمه، حيث ناقش مجلس الوزراء الفلسطيني مشروع قانون حماية البيانات والمعلومات الشخصية بهدف إيجاد إطار قانوني ناظم لحماية البيانات الشخصية وآليات معالجتها والعمل على توفير جهات رسمية مختصة بنص القانون يتم من خلالها معالجة البيانات الشخصية في سبيل المحافظة على سبيل حقوق الإنسان الرقمية داخل فلسطين[2].

وبالرغم من أن المشرع الفلسطيني لم يصدر قانونا خاصاً يتعلق بحماية البيانات والمعلومات الشخصية إلا أن قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية نظم العديد من المسائل التي تهدف إلى توفير الحماية القانونية لتلك البيانات واحترام حقوق الإنسان الرقمية، حيث احتوى نصوصه العديد من المواد التي تكفل حماية حقوق الإنسان الرقمية سواء النصوص الموضوعية بالتجريم والعقاب أو النصوص الإجرائية.

حيث جرمت المادة (4) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 فعل الدخول بدون وجه حق بأية وسيلة الكترونية سواء كان موقعا أو شبكة أو احدى وسائط تكنولوجيا المعلومات وتجاوز الدخول المصرح به، وعاقبت هذه المادة هذا الفعل بالحبس أو بغرامة مالية لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد عن ألف دينار أردني، وضاعف المشرع الفلسطيني العقوبة في حال ترتب على الدخول إلغاء تلك البيانات أو حذفها أو إضافتها أو إفشائها وجعل عقوبتها بالحبس الذي لا تقل

[1] **نايجل بارسونز و مارك سالتر**، السياسات الحيوية الإسرائيلية: الإغلاق والتأريض والتحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة عمران، العدد 7، زياره الموقع الإلكتروني بتاريخ 2021/9/7 من خلال الرابط https://bit.ly/36meCCB، ص6.

[2] **فلسطينultra** ، حق الحصول على المعلومات وحماية البيانات على طاولة الحكومة،2019، وقع الاطلاع عليه في 2021/6/5، عبر الموقع الإلكتروني، https://bit.ly/3qMifLs.

مدة عن سنه أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار[1].

ولم يكتف المشرع فعل الدخول بدون وجه حق على البيانات الإلكترونية حفاظا على حقوق الإنسان الرقمية وإنما جرم في المادة فعل التنصت على البيانات الإلكترونية حيث حافظ المشرع على خصوصية المراسلات الإلكترونية وسرية البيانات الإلكترونية الخاصة بالأفراد، لذلك فقد فرض المشرع عقوبة على كل من التقط ما هو مرسل عن طريق شبكة الإنترنت أو أحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات أو سجله أو اعترضه دون وجه حق، وحدد عقوبة هذا الفعل بالحبس مدة لا تقل عن سنه أو غرامة مالية لا تقل عن الف دينار اردني ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني[2].

وتعتبر من أهم نصوص قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية التي تحافظ على حقوق الإنسان الرقمية المتعلقة بخصوصيات الشخص وشؤون أسرته ومراسلاته هي المادة (22) التي نصت على:"

1- يحظر التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصيات أي شخص أو في شؤون أسرته أو مراسلاته.

2- كل من أنشأ موقعا أو تطبيقا أو حسابا الكترونيا أو نشر معلومات على شبكة الإنترنت أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات بقصد نشر أخبار أو صور أو تسجيلات صوتية أو مرئية، تتصل بالتدخل غير القانوني في الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد حتى وإن كانت هذه المعلومات صحيحة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنه أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد عن ثلاثة الاف دينار[3].

[1] انظر إلى نص المادة (4) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.

[2] انظر إلى نص المادة (7) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.

[3] انظر إلى المادة (22) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018

ومن جانب آخر قام المشرع الفلسطيني بتوفير الحماية القانونية من الناحية الإجرائية وخاصه عندما تقوم سلطات التحقيق بالبحث والكشف عن جريمة ما، منعا لانتهاك حقوق الإنسان الرقمية المتعلقة بسرية بياناته ومراسلاته، فقد فرض التزامات على الشركات المزودة للإنترنت ومن أهم تلك الإلتزامات ما يلي[1]:

1-تزويد جهات التحقيق بمعلومات المشترك التي تساعد في كشف الحقيقة وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المحكمة المختصة.

2-على مزودي خدمات الإنترنت حجب أي رابط أو محتوى أو تطبيق على شبكة الإنترنت بناء على الأوامر الصادرة إليها من الجهات القضائية، وبذلك لا يحق لشركات مزودي خدمات الإنترنت حجب المواقع من تلقاء نفسها وانما بناء على أمر قضائي.

3- الحفاظ على معلومات المشترك لمده لا تقل عن ثلاث سنوات وذلك لغايات الحفاظ على حقوق الأفراد الرقمية والوصول إلى هذه المعلومات مرتبطة بوقوع جريمة ما معاقب عليها بالقانون.

ومن اجل المحافظة على خصوصية المراسلات والبيانات الإلكترونية في مرحلة التفتيش وضع المشرع الفلسطيني ضوابط معينه على سلطات التحقيق عند القيام بعملية التفتيش وهي أن تكون الوسيلة الإلكترونية المراد تفتيشها ذات صلة بالجريمة، فلا يحق لسلطات التحقيق التفتيش بوسيله الكترونية لا علاقه لها بالجريمة، وان يكون التفتيش بناء على أمر صادر من النيابة العامة، ومن حق النيابة العامة الاستعانة بأهل الخبرة عند إجراء التفتيش على الوسائط الإلكترونية، كما الزم المشرع الفلسطيني بان يكون مأمور الضبط القضائي مؤهلا في التعامل مع الوسائل الإلكترونية[2].

[1] انظر إلى المادة (31) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018.

[2] انظر إلى نص المادة (32) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشان الجرائم الإلكترونية في فلسطين.

وأخيـرا نظـم المشـرع الفلسـطيني مسـألة مراقبـة الاتصـالات والمحادثـات الإلكترونيـة فـي المـادة (34) وجعلهـا مـن صـلاحية قاضـي الصـلح، فـلا يجـوز للسـلطات الأمنيـة القيـام بـذلك مـن تلقـاء نفسـها، وأيضـا فـرض عليهـا قيـوداً بتحديـد مـدة المراقبـة وهـي لمـدة خمسـة عشـر يومـاً قابلـة للتجديـد لمـره واحـدة بنـاء علـى تـوافر دلائـل جديـدة، وتحريـر محضـر مـن قبـل القـائم بـالتفتيش والمراقبـة وتقديمـه إلـى النيابـة العامـة، كمـا مـنح النائـب العـام أو احـد مسـاعديه أن يـأمر بـالجمع الفـوري لأي بيانـات بمـا فيهـا حركـات الاتصـالات ومعلومـات الكترونيـة أو بيانـات مـرور أو معلومات المشترك التي يراها لازمه لمصلحة التحقيق[1].

وهـذا يـدل علـى أن المشـرع الفلسـطيني حـافظ علـى حقـوق الإنسـان الرقميـة فيمـا يتعلـق بخصوصـية وسـرية البيانـات والمراسـلات الإلكترونيـة، فهـو قـام بتجـريم فعـل التنصـت والاعتـراض والـدخول بـدون وجـه حـق، خاصـة وان هـذه الأفعـال هـي اكثـر الأفعـال الجرميـة التـي تنتهـك خصوصـية المراسـلات الإلكترونيـة وبالتـالي تنتهـك حقـوق الإنسـان الرقميـة، هـذا مـن جانـب التجـريم والعقـاب، أمـا مـن الجانـب الإجرائـي فالمشـرع الفلسـطيني وضـع ضـوابط فـي العديـد مـن نصـوص مـواد قـرار بقـانون رقـم 10 لسـنة 2018 بشـأن الجـرائم الإلكترونيـة للجهـات المختصـة بـالتحقيق أو شـركات مـزودي خـدمات الإنترنـت هادفـا المحافظـة علـى خصوصـية وسـرية المراسلات الإلكترونية التي تعتبر من أهم حقوق الإنسان الرقمية.

[1] انظر إلى نصر المادة (34) من قرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين.

الخاتمة:

ولّـد التقـدم العلمـي واسـتخدام شـبكات الإنترنـت والوسـائل الإلكترونيـة حقوقـاً رقميـة للمجتمـع سـواء تعلقـت بحريـة الـرأي والتعبيـر عبـر الإنترنـت أو الملكيـة الفكريـة أو سـرية المراسـلات الإلكترونيـة أو خصوصـية البيانـات الرقميـة أو ملكيـة الإبـداع والتفكيـر وغيرهـا مـن الحقـوق الجديـدة التـي ارتبطـت باسـتخدام وسـائل تكنولوجيـا المعلومـات، وخاصـة أن اسـتخدام المواقـع الإلكترونيـة أصـبحت ظـاهره عنـد جميـع أفـراد المجتمـع، وهـذه الحقـوق تسـتوجب تـوفير الحمايـة القانونيـة سـواء علـى الصـعيد الـدولي مـن خـلال الاتفاقيـات الإقليميـة أو الدوليـة أو علـى الصـعيد المحلي بالقوانين الخاصة أو القوانين المتعلقة بها.

علـى المسـتوى الـدولي هنـاك العديـد مـن الاتفاقيـات الدوليـة التـي نصـت علـى حمايـة حقـوق الإنسـان الرقميـة إلا أنهـا بحاجـة إلـى توسـيع نطـاق تطبيقهـا ومواءمـة القـوانين الداخليـة مـع نصـوص تلـك الاتفاقيـات، أمـا علـى المسـتوى المحلـي فنـرى أن الدسـتور الفلسـطيني نـص علـى حريـة وحقـوق الإنسـان وأن قـرار بقـانون رقـم 10 لسـنة 2018 بشـأن الجـرائم الإلكترونيـة عـزز تلـك الحقـوق بـالتجريم والملاحقـة، إلا أن ذلـك غيـر كـافٍ، فـلا بـدي أن يصـدر تشـريعا خاصـا يـنص علـى حمايتهـا، وأيضـا رفـع مسـتوى الـوعي للمـواطن وتعزيـز مفهـوم حقـوق الإنسـان الرقميـة لـه هـذا مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر علـى السـلطات المختصـة حـث الأجهـزة الأمنيـة علـى احتـرام حقـوق الإنسـان الرقميـة مـن خـلال عقـد نـدوات ودورات تدريبيـة تعـزز مفـاهيم حقـوق الإنسـان لـديهم حتـى نسـتطيع تـوفير الحمايـة القانونيـة لتلـك الحقـوق علـى أكمل وجه.

كمـا يقـع علـى عـاتق مجلـس وزراء الداخليـة العـرب المزيـد مـن الاهتمـام فـي هـذا المجـال وعمـل دورات تدريبيـة جماعيـه لأفـراد الأمـن وإنشـاء دوائـر مختصـة فـي وزارة الداخليـة لكـل دولـة لحمايـة حقـوق الإنسـان الرقميـة وتشـجيع البـاحثين علـى إعـداد أبحـاث ودراسـات مختصـة فـي سـبيل تعزيـز حقـوق الإنسـان الرقميـة، وأيضـا إلـزام الجامعـات العربيـة لإعطـاء مسـاقات مختصـة فـي مجـال حقـوق الإنسـان

الرقميــة، وتبــادل الخبــرات فــي ســبيل حمايــة وتعزيــز تلــك الحقــوق والاســتفادة مــن التجارب الداخلية لكل دولة.

والعمـل علـى خلـق فريـق عمـل فـي كـل دولـة وبتنسـيق مـع الـدول الأخـرى علـى مـدار السـاعة لتعزيـز تلـك القـيم ورصـد أي انتهـاك لحقـوق الإنسـان الرقميـة والتعامـل معها بهدف حمايتها وصونها.

كمـا وتوصـي الدراسـة دولـة فلسـطين إلـى السـعي لحمايـة المحتـوى الفلسـطيني للنشـر مـن عـدوان واعتـداء الاحـتلال الإسـرائيلي عليهـا مـن خـلال تقـديم الشـكاوى فـي المحافـل الدوليـة المختصـة، وتـوفير الحمايـة الدوليـة لهـا لمنـع تكـريس الاعتـداء عليهـا وتعزيز حقوق الإنسان الرقمية داخل المجتمع الفلسطيني.

التهرب الضريبي في فلسطين

أ.هاني دراوشة*

مقدمة:

يرتبط النظام الضريبي في فلسطين بالاستعمار والدول المختلفة التي حكمت فلسطين في التاريخ المعاصر، وجعلت من الضرائب أداة تمويل لأنظمة الحكم، وهدفت على نحو أساسي إلى إخضاع وإفقار الناس، ما أدى في أحيان كثيرة إلى ثورات اجتماعية محدودة، أو تهرب واسع من دفع وتسديد الضرائب، كما استخدمت الضرائب من أجل تجريد الفلاحين الفلسطينيين من ملكية أراضيهم لتتركز بين أيدي قلة من الإقطاعيين المحسوبين على النخبة الحاكمة.

كما أن الاحتلال الإسرائيلي لم يبتعد في ممارساته الضريبية عن الممارسات الاستعمارية المعروفة، حيث فرض قوانين وقرارات عسكرية لجباية الضرائب من الفلسطينيين وذلك بهدف إفقارهم والضغط عليهم ودفعهم نحو الهجرة ومصادرة ممتلكاتهم، مما اضطر الفلسطينيين إلى التمرد على هذه القوانين والضرائب بالتهرب من دفعها أو عدم التصريح عن كامل دخلهم وأرباحهم.

في المحصلة أصبح هناك تاريخ طويل من الكراهية بين الفلسطينيين والضرائب المفروضة عليهم، يعكس العمق القمعي للضرائب، وحتى مع توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام وإدارة النشاط الاقتصادي، لم يكن سهلًا فرض أو إعادة تطبيق قوانين ضريبية التي ما زال يُنظر إليها بشكل واسع على أنها نتاج للاحتلال.

* باحث دكتوراة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية / مراكش، جامعة القاضي عياض – المملكة المغربية

في هذا الإطار تحاول الدراسة إلى رصد ظاهرة التهرب الضريبي خلال فترة الاحتلال وصولاً إلى فترة السلطة الوطنية الفلسطينية وتحليل كافة جوانبها، من حيث أسبابها وتأثيراتها.

أولًا: التهرب الضريبي في عهد الاحتلال الإسرائيلي

لم يبتعد الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته الضريبية عن الممارسات التي طبقت على المواطنين خلال فترة الحكم العثماني والانتداب البريطاني، حيث فرض قوانين وقرارات عسكرية لجباية الضرائب من الفلسطينيين بهدف إفقارهم والضغط عليهم ودفعهم نحو الهجرة ومصادرة ممتلكاتهم، مما اضطر الفلسطينيين إلى التمرد على هذه القوانين والضرائب بالتهرب من دفعها أو عدم التصريح عن كامل دخلهم وأرباحهم، أو بشكل مواجه ومقاوم كما حدث في تجربة العصيان المدني لبيت ساحور، حيث رفض معظم أهالي المدينة دفع الضرائب والتعامل مع الإدارة العسكرية للاحتلال حينها (جابر، 2017، ص7).

بقي النظام الضريبي السائد في عهد الانتداب البريطاني حتى بعد احتلال الأراضي الفلسطينية من قبل "إسرائيل" عام 1948م إلى أن جاءت الحكومة الأردنية وأصدرت قانون ضريبة الدخل رقم (25) لعام 1964 ليتم العمل به في الضفة الغربية، وبعد قيام الاحتلال الإسرائيلي باحتلال الأراضي الفلسطينية في عام 1967، ادخل العديد من التعديلات على قانون رقم (25) لعام 1964، بما يتوافق مع مصالحه الاحتلالية والاستعمارية، هذا بدوره شجع المواطن الفلسطيني بأن يخالف هذه القوانين للتهرب من الضرائب كي لا يدعم المخططات الاستعمارية. (ترزي، 2016، ص24)

إن الثقافة المنتشرة والمتعارف عليها في أي مجتمع في العالم لا تكون وليدة التاريخ الخاص بها في زمن محدد، بل على العكس من ذلك فإنها تأتي من تراكمات بحر الزمن والتاريخ حيث تتشكل لتصبح واقعاً عملياً في حياة المجتمعات، ويكون للظروف المحيطة بأي إقليم ودولة دور أساسي وفاعل في

تشكيل الثقافة التي تأخذ معها جميع العوامل الاقتصادية، والسياسية والتاريخية والدينية وتنعكس في تدني الثقافة السائدة.

1. أسباب التهرب الضريبي في عهد الاحتلال الإسرائيلي

منذ إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948م وبعد قيام الاحتلال الإسرائيلي باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967، بقي نفس التوجه لدى الفلسطينيين وهو عدم الالتزام بدفع الضرائب باعتباره واجب وطني في مقاومة الاحتلال وعدم التعامل معه ومقاومته، لذلك أصبح لدى المواطن الفلسطيني تناقضاً فكرياً، ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه دفع الضرائب في عهد الاحتلال باطلاً لأنه كان يتم دفع مبالغ الضريبة للاحتلال باستخدام قوانين ضريبية جائرة كانت تفرضها سلطات الاحتلال أصبح دفع الضريبة والالتزام بمبالغها ونسبها وعدم استخدام الوسائل من أجل التهرب منها واجباً وطنياً يساعد في بناء الدولة الفلسطينية (جابر، 2017).

وعليه تلعب الضريبة دوراً إيجابيا أو سلبياً في تكوين الحس الوطني، وذلك بحسب المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي كان دائماً حاسماً في ضعف المواطنة الجبائية في دول العالم الثالث (بني عودة، 2018، ص381)، والإدارة الضريبية الفلسطينية ليست بعيدة عن ذلك، حيث إن الامتناع عن دفع الضريبة كان يعد واجباً وطنياً قبل تولي الادارة الضريبية مهامها عام 1994، وبعد ذلك أصبح أداء الضريبة واجباً وطنياً.

والنظام الضريبي في فلسطين يختلف عن باقي النظم في دول العالم لأنه يعكس جميع الظروف القانونية والسياسية التي تعكس حياة المواطن الفلسطيني في مختلف الأراضي الفلسطينية ضمن مراحلها المختلفة، فعندما فرضت الضرائب في عهد الاحتلال البريطاني بموجب قوانين بريطانية جائرة لتلبية المصالح الاستعمارية حتى عام 1948 واحتلال إسرائيل الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وكان الجزء المتبقي فيها الضفة الغربية تحت السيطرة الأردنية، حيث كانت تُطبق القوانين الأردنية فيما يخص الضرائب، أما قطاع غزة

فقد الحق بالإدارة المصرية وطبق فيها قانون ضريبة الدخل رقم (23) لسنة 1941 واستبدل بقانون رقم (13) لسنة 1947 (صالح، 2007، ص40) ، ومنذ عام 1967 تقع الضفة الغربية وهي جزء من دولة فلسطين التاريخية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ومنذ ذلك الوقت يعاني المواطن الفلسطيني من السياسات الظالمة التي تؤثر على اقتصاد وأسلوب حياته، وفي عام 1994م تم توقيع بروتوكول متعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية في باريس، وكان متوقعاً من ذلك الاتفاق تحسين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين، غير أن التنمية الاقتصادية الفلسطينية لا تزال بعيدة المنال، وبما أن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي واعتمادها الكبير على اقتصاد إسرائيل، وفقدان دولة فلسطين لمقومات السيادة، وهذا بدوره أدى إلى حرمان الشعب ودولة فلسطين من الحق في استخدام مواردها الطبيعة أو الاستفادة من الموارد المالية بالطرق المثلى، وتزايد الاهتمام بمقدار الخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، هذه الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وعدم ممارسة السلطة السيادة التامة والتكاملية على أراضيها، أدى بدوره إلى عدم قدرة دولة فلسطين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتأتي هذه الخسائر من التسرب المالي الفلسطيني نتيجة ارتباط اقتصاد ومعيشة الشعب الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك الخسائر المالية الناتجة عن التدابير والسياسات المجحفة التي فرضها الجانب الإسرائيلي على الشعب ودولة فلسطين (الأونكتاد، 2014، ص25).

ومنذ بداية الانتفاضة الأولى*، التي كانت في عام 1987م، وقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية واجهت السلطات الإسرائيلية ثورة واسعة ضد دفع

* منذ وقوع الانتفاضة الأولى عام 1987 بدأت مقاطعة وثورة ضد الضرائب التي كان يفرضها الاحتلال الإسرائيلي منذ اثنان وعشرون سنة، وإدراكاً من المواطن الفلسطيني أن ردة الفعل هذه لا تكفي أبداً، فقد قوبل فرض ضريبة القيمة المضافة عام 1976 بالاحتجاج والمظاهرات والعصيان

الضرائب، وقد جرى تفصيل أسباب مقاطعة دفع الضرائب في مناسبات مختلفة من قبل المواطنين الفلسطينيين حيث كان المواطن الفلسطيني لا يعترف بالسلطات العسكرية الإسرائيلية، كذلك من الأسباب الجوهرية لتهرب الخاضع من دفع الضرائب حيث كانت المبالغ التي يتم جبايتها من قبل السلطات الإسرائيلية تُستغل لتصعيد الإجراءات القمعية ضد الشعب الفلسطيني في بناء سجون جديدة أو نفقات للجيش الإسرائيلي، كذلك كان للثورات ضد دفع الضرائب تأثير كبير على عائدات الحكم العسكري الإسرائيلي حيث كان تقدير عائدات الضرائب من قبل السلطات الإسرائيلية عام 1988م تتراوح من (110–125 مليون دولار) وكان لضريبة الدخل 25 مليون دولار و25 مليون دولار ضريبة قيمة مضافة، ولكن نتيجة التهرب الضريبي من قبل المواطن الفلسطيني ومقاومته من دفع الضرائب إنخفض المبلغ إلى 90 مليون دولار (ستيفنز، 1991، ص69).

بالإضافة إلى ذلك فقد كان المناخ الضريبي السائد في الأراضي الفلسطينية فترة الاحتلال الإسرائيلي وقبل قدوم السلطة الفلسطينية بعيد كل البعد

من دفع الضرائب، كذلك كانت ردة فعل الاحتلال الإسرائيلي على ذلك هو تخفيض توظيف الأموال وبنود الإنفاق، حيث أن تقليص الخدمات بالإضافة لاستخدام أساليب كثيرة في تحصيل الضرائب يعد خرقاً للقانون الدولي، وحاول التشريع العسكري الإسرائيل أن يجاري ذلك الاعتراض وعدم الالتزام بدفع الضرائب ولكن ليس بالسرعة الممكنة على الرغم من إصدار أوامر جديدة كالموافقة الصريحة على استعمال القوة عند جباية الضرائب فإنه لا يوجد أمر عسكري يقر بالهجمات الجسدية العشوائية على أقرباء المدنيين ومع ذلك فإن التمييز بين الأعمال التي تغطيها الأوامر العسكرية بوضوح وبين تلك الممارسات هي امر واقع ولكنها تفتقر إلى أسس قانونية واضحة، ويجب أن لا تغيب حقيقة أن هذه الإجراءات كانت تخضع لأحكام القانون الدولي، إن مجرد إعلان المحكمة الإسرائيلية العليا أن ممارسة معينة غير قانونية لا يعني أن هذه الممارسة سوف تتوقف أمام المواطن الفلسطيني، لذلك منذ شهر شباط عام 1988 شكل عدم دفع الضرائب جزءاً مهماً في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضعاف البنية التحتية الفلسطينية وسيطرة الإدارة المدنية الإسرائيلية، وبمعنى أوسع عبر عدم الالتزام ودفع الضرائب من قبل المواطن الفلسطيني عن رفع التعاون مع السلطات الإسرائيلية على جميع الصعد.

من الواقع الضريبي المألوف في ذلك الوقت ولم يُراع التطورات الاقتصادية التي شهدتها الأراضي المحتلة إلا ما كان في مصلحة إسرائيل حيث كان ذلك النظام يتصف بالظلم والاستغلال، فقد كانت تستغل السلطات الإسرائيلية الثغرات الموجودة في القانون الأردني وادخال التعديلات التي تراها في مصلحتها، بالإضافة إلى فرض ضرائب جديدة بأوامر عسكرية، وكان يسعى مأمور التقدير إلى تحصيل ما يستطيع تحصيله بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية العامة وكذلك الأوضاع الاجتماعية والإنسانية الخاصة بالخاضع ويعود ذلك إلى كون الموظفين المسؤولين هم موظفين إسرائيليين همهم وغايتهم هو التسابق في جباية الضرائب حتى ينالوا رضى القيادة العسكرية دون الانتباه إلى كيفية الجباية، وبالرغم من وجود أعداد كبيرة من الموظفين العرب في الدوائر الضريبية الإسرائيلية حتى نهاية 1987م إلى أنهم لم يمتلكوا أي صلاحية تذكر ولم يسمح لهم بإصدار القرارات بناء على المعلومات المتوفرة لهم أو حتى استناداً إلى قناعتهم، وكل هذه الأسباب والظروف أدت إلى مقاومة وعدم الالتزام بدفع الضرائب، بالإضافة لذلك عدم تمتع المسؤولين عن مكاتب الضريبة بتأهيل علمي متخصص، بل أن خلفياتهم إدارية فهم أعجز أن يقرأوا ميزانية تجارية أو صناعية ولا يملكون مؤهلات علمية ذات خبرة في الضرائب (علاونة، 1992، ص56).

2. حجم الضرائب في عهد الاحتلال الإسرائيلي

تراوحت الضرائب المحصلة سنوياً خلال الفترة 1967م-1994م ما بين 100 مليون و150 مليون دولار ثم أصبحت ما بين 300-350 مليون دولار خلال فترة 1989م-1994م، وكان للضرائب غير المباشرة النصيب الأكبر، كما يظهر في الجدول رقم (1). (جمل، 2005، ص17)

جدول رقم (1): حجم الضرائب المحصلة والايرادات الأخرى في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة ما بين 1968 – 1992 (سنوات مختارة)

السنة	الضريبة المباشرة	الضريبة غير المباشرة	إيرادات اخرى	القيمة بالمليون دولار
1968	%12	%79	%9	8
1972	%8	%81	%11	21
1975	%34	%44	%22	36
1980	%38	%40	%22	59
1986	%28	%57	%15	107
1988	%26	%50	%24	170
1989	%28	%46	%31	151
1991	%22	%49	%39	156
1992				195

ثانيًا: التهرب الضريبي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين من أخطر الظواهر التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني حيث لا يوجد تعريف قانوني صريح خاص بهذه الظاهرة، وهذا من شأنه أن يعيق تقصي الحالات المشابهة والمماثلة لها واحتمالية الحد منها أو إضعاف إنتشارها وهذا كله يساعد في الإفلات من العقاب بالنسبة للمتهرب من الضرائب والحصول على أرباح ومبالغ إضافية على حساب حصة الخزينة العامة، لذا يتطلب الأمر إعداد دراسات وأبحاث معمقة ومتخصصة حول هذه الظاهرة مع سن قوانين، وتشريعات ضريبية تجرم التهرب الضريبي أضف إلى ذلك أن تحدد العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد وتحديد أشكال الفساد في التهرب الضريبي (علاونة، 2017، ص17)

وتُعزى كل هذه الظروف كون السلطة الفلسطينية هي حديثة العهد، حيث أنه بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الإسرائيلي عام 1993م ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994م تم نقل صلاحيات الدوائر والمؤسسات من السلطات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية ومن ضمنها الدوائر الضريبية، ومنذ عام1994م حتى عام 2004م لم يصدر أي قانون من قبل دولة فلسطين لتنظيم عمل الدوائر الضريبية (منصور، 2004، ص33)، وفي عام 1996م وبخصوص حجم التهرب الضريبي في فلسطين بشكل عام لم يتم عمل دراسة علمية موثقة حول التهرب الضريبي وذلك لأن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها كانت غير مؤهلة، لذلك فقد كان يعتمد آنذاك على التقديرات المختلفة فمثلاً وصلت نسبة تحصيل الضريبة في عام (1996م) إلى 70% من الحجم الكلي للضرائب وهذه نسبة جيدة مقارنة بالظروف التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني (عبد الرازق، 1999، ص31)، وهذه النسبة قد تكون ارتفعت لتصل إلى 80% نتيجة للاستقرار الاقتصادي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترات المتتالية لعام 1996، وبعد ذلك حصيلة الإيرادات من الضرائب قد تأثرت بالوضع السياسي الذي مرت به فلسطين نتيجة انتفاضة الأقصى عام 2000.

أ- التهرب الضريبي في القوانين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

لم تحدد القوانين الفلسطينية تعريفًا محددًا للتهرب الضريبي، وإنما نصت على الأفعال التي تمثل أشكال التهرب الضريبي، وبالنظر إلى المادة 37 من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 م بشأن ضريبة الدخل، فقد تم تحديد الأفعال التي تمثل التهرب الضريبي، والعقوبات اللازمة لها، والتي تتمثل، بشكل عام، في تقديم إقرارات ضريبية غير صحيحة، أو إخفاء أو إتلاف للسجلات قبل انقضاء المدة اللازمة لحفظها، أو زيادة التكاليف وتقليل الأرباح عن طريق افتراض شركاء وهميين، أو التلاعب في الفواتير، أو إخفاء بعض الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضريبة، أو عدم الالتزام بخصم الضريبة، أو خصمها وعدم توريدها لحساب الدائرة، أو تزوير بعض الوثائق أو المستندات...، ومن الأمثلة عليها

التحايل على قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998 والذي يمنح إعفاءات وتخفيضات ضريبية لفترات زمنية معينة تتراوح ما بين 5 سنوات و 21 سنة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2015)، حيث يقوم المستثمرين في بعض الأحيان بنقل ملكية المشروع إلى أقربائهم (أزواجهم وأبنائهم) بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي ليستفيدوا من فترة إعفاء وتخفيض ضريبي جديدة، وبتلك الطريقة يمكن للمستثمر التهرب من الضريبة على الشركات، بالإضافة إلى التهرب من ضريبة القيمة المضافة، بسبب الامتيازات الممنوحة والتلاعب في تسجيل الملكية.

وهناك ثمة إشكالية أخرى في قانون تشجيع الاستثمار تشكل فرصا للتهرب الضريبي، فان "ما يترتب عليه من إعفاءات ضريبية يتم منحها لشركات لمجرد أنها تحقق الشروط المطلوبة من حيث حجم رأس المال وعدد العمال لديها بغض النظر عن الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن تحققها، ومثال على ذلك منح إعفاء لشركة حاصلة على امتياز لشركة دولية، ومنحه أيضا لشركات اتصالات وشركات الحجر مع أن الحجر يعتبر موردا طبيعيا في فلسطين والأولى فرض رسوم على استخراجه، إلا أن ما يحصل هو استخراجه دون رقابة أو سيطرة من أي جهة، كما أن تشجيع الاستثمار قد يستمر مدى الحياة بفعل التجديد والتطوير للمشروع و يتم أحيانا بيع معدات المشروع إلى مشروع أخر يتم هيكلته للحصول على إعفاء جديد، كما أن طرق تحول الشركات من شكل قانوني إلى آخر للاستفادة من الإعفاء وبشكل يتعارض مع روح القوانين" (الدحلة، 2017).

في إطار ما سبق يمكن الاستنتاج بشكل عام وجود إشكالية حقيقية في القوانين الضريبية والتشريعات حول التهرب الضريبي، تتمثل في أن هناك "بعض القوانين يشوبها الغموض والتعقيد، مثل قانون ضريبة القيمة المضافة. وبعض القوانين الأخرى التي لا تتلاءم من حيث المضمون والنص والزمان مع الواقع الحالي، مثل قانون ضريبة الأملاك لسنة 1955 ، وقانون رسوم الجمارك والمكوس لسنة 1962 ، ناهيك عن وجود مشكلة أخرى تتمثل في "عدم وجود عقوبات رادعة لموضوع التهرب الضريبي، حيث وردت تلك العقوبات بشكل عام

من خلال قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم 6 لسنة 1956، وبعض العقوبات التي أوردها قانون ضريبة الدخل ونظام ضريبة القيمة المضافة" (رزق، 2017).

ب- حجم التهرب الضريبي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

يتضح من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، بأنه لم يتم تحديد دقيق لحجم التهرب الضريبي في فلسطين، فبينما قدّرت دراسة (المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار، 2015) أن حجم التهرب الضريبي بين 30 _ 40 % من مجموع الإيرادات الضريبية، وكذلك قدرت دراسة أعدتها مؤسسة مفتاح عام 2011 أن حجم التهرب الضريبي حوالي 37 % من مجموع الإيرادات (عبد الكريم، 2015)، كما أشارت دراسة (الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة – أمان، 2011) " بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية" إلى أن نسبة التهرب الضريبي قد تصل إلى 65 %، في حين تقدر نسبة التهرب الجمركي بحوالي 30 % طبقًا لانطباع كل من الإدارة العامة لضريبة الدخل، والإدارة العامة لضريبة الأملاك، والإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة.

ويعود تذبذب نسب وحجم التهرب الضريبي في الأراضي الفلسطينية سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة إلى أن الأراضي الفلسطينية منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الآن ما زالت تشهد مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية، وهذه التطورات لها تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الوضع المالي للخزينة العامة الفلسطينية، فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1993م والحكومات الفلسطينية المتعاقبة تتعرض لنكسات متتابعة ومتتالية فهناك أحداث النفق عام 1996م ثم الانتفاضة الثانية عام 2000م واجتياحات المدن الفلسطينية من قبل إسرائيل في عام 2002م والحروب الإسرائيلية على قطاع غزة في الأعوام 2008، 2012، 2014، 2019م، كل هذه الأحداث ساعدت في

ضعف وهشاشة الوضع المالي والاقتصادي وكذلك على الالتزام بالضرائب وأدائها (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

وعند مقارنة الضفة الغربية بقطاع غزة من ناحية العبء الضريبي*، نجد أن عملية تحصيل الضرائب في قطاع غزة تواجه عوائق أكثر منها في الضفة وخاصة خلال الخمسة عشرة سنة الماضية والتي كانت رهينة الظروف السياسية الراهنة، حيث كان هناك غياب رؤية واضحة لعملية جباية الضرائب الأمر الذي شكل عائقاً على قياس حجم التهرب الضريبي، فقد كانت تركز الحكومة في قطاع غزة على كيفية الخروج من الأزمات، فبعد الحصار وعملية الانقسام السياسي بينها وبين الضفة أخذت سلطات الضرائب في غزة تفرض الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال وكذلك الضرائب غير المباشرة على البضائع والسلع والخدمات وكانت نسب الضرائب التي كانت تفرض تتأثر بالمتغيرات السياسية المحيطة، فبعد الرسوم والضرائب التي كانت تفرض على البضائع الواردة للقطاع عبر الأنفاق بين غزة ومصر، وبعد انحسار ظاهرة تجارة الأنفاق فرضت سلطات الضرائب ضرائب جديدة على السلع الواردة للقطاع (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2016، ص44).

ثالثًا: تأثيرات التهرب الضريبي على الاقتصاد الفلسطيني

يتفق جميع الاقتصاديين على أن التهرب الضريبي يتسبب في نزيف مالي حاد للخزينة العامة يؤثر على عمليات الإنتاج والتجارة، فالتهرب الضريبي يسمح للمنتج بأن يقوم بتخفيض سعر التكلفة، وبيع منتجاته بسعر منخفض أو بأقل من سعر التكلفة مقارنة بأسعار منافسيه، دون أن تتأثر أرباحه، كما يساعده على تحقيق حصة سوقية أكبر من المنتجين الآخرين، وذلك عن طريق منحه معدلات

* أن العبء الضريبي قد وصل في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، قطاع غزة) إلى 26% لعام 2008 وأنخفض إلى ما نسبته 19.7% عام 2013م بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي ، وأن النسب الخاصة بالضرائب الغير مباشرة في اسرائيل هي التي تسري على الاقتصاد الفلسطيني رغم الفرق والفجوة الكبيرة في هيكل وحجم الناتج القومي الاجمالي وكذلك مستوى دخل الفرد ومقدار النفقات وإنتاجيتها مقارنة مع دخل الفرد في اسرائيل حيث يبلغ العبء الضريبي عندهم حوالي 34% وهو أعلى نسبة في الشرق الأوسط ثم تركيا وتونس وبعدها فلسطيني (منشورات وزارة المالية الفلسطينية).

خصم أكبر من التي يمنحها التجار والمنتجين الآخرين، أو زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، مقارنة بالمنتجين الذين يلتزمون بدفع التزاماتهم الضريبية، حيث تزداد عليهم الأعباء الضريبية (قاري، 2011).

وتتجلى الآثار المترتبة عن تفشي ظاهرة التهرب الضريبي على الخزينة العامة الفلسطينية في ضياع الأموال والإيرادات على الخزينة، تلك الأموال التي تعيق الحكومة الفلسطينية عن إنجاز معظم برامجها التنموية ونفقاتها في مختلف الميادين، حيث لا يمكن أن نتصور كيف تقوم الحكومة الفلسطينية بأداء مهامها بدون موارد تمويلية، وكما هو معلوم فإن قوة أي حكومة تقاس بحجم مواردها المالية، وهذه الموارد تمثل الإيرادات الضريبية فيها النسبة الأكبر، وهو الأمر الذي دفع الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لإخضاع الإيرادات الضريبية لنظام فعال يحميها من كل محاولات التهرب الضريبي، الذي يضيع على الخزينة العامة الكثير من الأموال، ويتسبب في ارتفاع حجم الدين بشقيه الداخلي والخارجي.

كما يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات اقتصادية سلبية أخرى، وذلك من عدة جوانب، بالنسبة للاستثمار فإن نقص الإيرادات العامة لا يسمح بتكوين ادخار عام، وبالتالي يحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الاقتصاد الفلسطيني عاجز عن تلبية الاستثمار وبمعني آخر اتساع فجوة الموارد المحلية، ويترتب على تراجع عام في كافة المؤشرات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة. (حلس، 2021)

كما يعمل التهرب الضريبي على الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية، حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة، تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق، ومن ناحية أخرى يضر التهرب الضريبي بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى توجه عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب

الضريبي حتى لو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة وهذا على حساب المشروعات الأكثر كفاءة.

كما تساهم ظاهرة التهرب الضريبي في توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء الاقتصاد غير الرسمي "اقتصاد الظل" أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعيق تطور الاقتصاد الفلسطيني (El Far, 2014)، ولذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

خاتمة

في ضوء ما تم استعراضه حول تنامي ظاهرة التهرب الضريبي منذ عهد الاحتلال وحتى في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية نستخلص نتيجة رئيسية مفادها أن التهرب الضريبي يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العامة الفلسطينية يتمثل في ضياع جزءاً هاًمًا من الموارد المالية، وبالتالي إعاقة الحكومة الفلسطينية عن إنجاز معظم برامجها التنموية ونفقاتها في مختلف الميادين، إضافة إلى ذلك يدفع الحكومة الفلسطينية نحو اللجوء إلى التمويل الخارجي وبالتالي زيادة الدين العام بشقية الداخلي والخارجي.

وقد أثّر تزايد الدين العام الداخلي والخارجي على أداء الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، ما ترتب على ذلك تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالاستثمار الخاص والادخار والإنتاجية الكلية، مما شكّل عائقاً أمام النمو الاقتصادي في فلسطين.

ويتطلب ذلك وضع خطة عمل متكاملة من قبل الحكومة لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي من كافة النواحي التشريعية والمؤسساتية من خلال تشكيل فريق فني يتابع تنفيذ الخطة آخذاً بعين الاعتبار ضرورة التسريع في تحديث وتعديل القوانين الضريبية والقوانين ذات الصلة، وكذلك ينبغي اعتماد خطّة شاملة من قبل الحكومة الفلسطينيّة لإدارة الدّين العام، بحيث تشمل هذه الخطّة سياسة واضحة للدّين العام، تحدّد حجم الاقتراض المسموح به، وشروطه، وآليّاته، ووضع أسس

ومعـايير اختيـار المشـاريع التنمويّـة الّتـي تسـتهدفها هـذه القـروض، إضـافة إلـى ضـرورة تعزيـز دور الإيـرادات المحلّيّـة، وذلـك مـن خـلال إجـراء المزيـد مـن الإصـلاحات الضـريبيّة، وتفعيـل السياسـات الماليّـة، والقـوانين والأنظمـة الّتـي تسـاهم فـي تعزيـز هـذا الـدّور، بـدلاً مـن التوجّـه نحـو التمويـل الخـارجي لتمويـل هـذا العجـز، وأخيـرًا ينبغـي أيضًـا تكثيـف الرقابـة الضـريبية بكـل أنواعهـا، وتـوفير كـل الإمكانيـات الفنيـة واللوجسـتية مـن قبـل الإدارة الضـريبية للمـراقبين والمحققـين لمكافحـة ظـاهرة التهرب الضريبي في فلسطين.

المراجع

- الائـتلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة – أمـان (2015). **التهـرب الضـريبي فـي فلسطين ظاهرة تمس بالمال العام وتؤدي إلى هدره**، إصدارات أمان، رام الله – فلسطين.
- الائـتلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـائلة – أمـان (2011). **بيئـة النزاهـة فـي تحصـيل الضرائب والرسوم الجمركية كحالة دراسية**، أمان، رام الله – فلسطين.
- بنـي عـوده، صـلاح الـدين (2018). **الإدارة الضـريبية فـي فلسـطين واقـع وآفـاق**، أطروحـة دكتـوراه مقدمـة إلـى كليـة العلـوم القانونيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة، جامعـة القاضـي عياض، مراكش – المغرب.
- تـرزي، أمـل عيسـى (2016). **دور ايـرادات ضـريبة الـدخل فـي تمويـل الموازنـة الحكوميـة وأثرهـا علـى الإنفـاق الحكـومي فـي ضـوء القـانون الفلسـطيني 8 لسـنة 2011**، رسـالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- جـابر، فـراس (2017). **التحـرر مـن التبعيـة للاحـتلال والسـعي إلـى العدالـة الضريبية**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان.
- جمـل، محمـد عبـدالله (2005). **التهـرب الضـريبي لـدى اصـحاب المهـن الحـرة فـي مدينـة جنـين (اسـبابه، وطـرق معالجتـه)**، رسـالة ماجسـتير، جامعـة النجـاح الوطنيـة، نـابلس، فلسطين.
- حلـس، رائـد (2021). **الطلـب الكلـي وأثـره علـى فجـوة المـوارد المحليـة (دراسـة تطبيقيـة علـى الاقتصـاد الفلسـطيني للفتـرة 1994 – 2018)**، مجلـة ابـن خلـدون للدراسـات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الثاني، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة – فلسطين.
- الدحلـة، سـمر (2017). **ورقـة عمـل التحـديات والإشـكاليات فـي مواجهـة طـاهرة التهرب الضريبي**، دائرة ضريبة الدخل وزارة المالية، رام الله – فلسطين.

- رزق، خليل (2017). **ورقة عمل وسائل التحايل المستخدمة في التهرب الضريبي**، اتحاد الغرف التجارية الصناعية الفلسطينية، رام الله – فلسطين.

- ستيفنز، مارك (1991). **الضرائب في الضفة الغربية المحتلة 1967-1989**، ط1، اصدار مؤسسة الحق، رام الله – فلسطين.

- سلطة النقد الفلسطينية (2014). **التقرير السنوي 2013**، دائرة الأبحاث، السياسات النقدية، رام الله – فلسطين.

- صالح، حسين (2007). **العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

- عبد الرازق، عمر (1999). **السياسة الضريبية الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

- عبد الكريم، نصر (2015). **دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011 وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية**، منشورات مفتاح، رام الله، فلسطين.

- علاونة، عاطف (1992). **شرعية الضرائب في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، ط1، مكتبة جامعة النجاح، نابلس – فلسطين.

- علاونة، عاطف (2017). **التهرب الضريبي**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، ط1، رام الله، فلسطين.

- قاري، حياة (2011). **الغش الضريبي وآليات مكافحته، دراسة حالة**، رسالة ماجستير، مجمع العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الجزائر.

- المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار (2015). **الإجراءات الممكنة للحد من التهرب الضريبي، التقرير السنوي 2015**، بكدار، القدس – فلسطين.

- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2016). **آثار السياسات الضريبية في قطاع غزة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله – فلسطين.

- منصور، إيهاب (2004). **العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد (2014). **تسريب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية**، جنيف.

- El Far ،Abdel Rahman .(2014) **Shadow Economy and its Impact on the Palestinian Economy** ،Master Thesis, Al-Azhar University, Gaza – Palestine.

تقارير

تجربة مشاركة القائمة العربية الموحدة في الإئتلاف الحكومي الإسرائيلي الـ(36)

د. خالد شعبان

بعد عام وسبعة أيام على تشكيله انهار الائتلاف الحكومي في إسرائيل 2022/2021 بقيادة بينت / لبيد الذي شاركت فيه احدى القوى العربية في الداخل الفلسطيني وهي القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، وقد أدت الإشكالية الداخلية كما هو متوقع إلى انهيار هذا الإئتلاف وما يعنينا في هذه الورقة هو عرض تجربة مشاركة القائمة العربية الموحدة في الإئتلاف الحكومي.

المشاركة في الإئتلاف الحكومي

أثارت موافقة القائمة العربية الموحدة المشاركة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في 2021/6/11 ردة فعل عنيفة في الشارع العربي في الداخل الفلسطيني باعتباره المشاركة الأولى لقائمة عربية في الإئتلاف الحكومي في إسرائيل، وقد تنوعت بين مؤيد ومعارض لهذه المشاركة، وذهب المؤيدون لهذه المشاركة بأنها جاءت بعد فوز القائمة العربية الموحدة بأربعة مقاعد في الكنيست، حيث مثلت في حينه بيضة القبان، بما معناه أن أي ائتلاف حكومي يجب ان تكون القائمة العربية الموحدة عضواً فيه، وهو ما تنبأ به الكثير من السياسيين الإسرائيليين حيث تم عقد تفاهمات مع القائمة الموحدة أو رئيسها منصور عباس

قبل الإنتخابات العامة للكنيست، مع زعيم الليكود بنيامين نتنياهو والتي كان من ضمنها انضمام القائمة الموحدة للائتلاف الحكومي الذي سوف يشكله نتنياهو بعد الإنتخابات، ولكن رفض القوى اليمينية لمشاركة القائمة الموحدة ادى الى فشل نتنياهو بتشكيل الإئتلاف الحكومي حينها.

ويذهب المؤيدون أيضا في تأييدهم لمشاركة القائمة الموحدة في الإئتلاف الحكومي إلى التأثير على القرارات الحكومية من الداخل وليس من الخارج، بمعنى أن القائمة الموحدة ستكون مشاركة في عملية اتخاذ القرار، وليس التأثير على القرار وخاصة في المسائل المتعلقة بالأوضاع الداخلية لفلسطينيي 48 وهو ما تم التعبير عنه بالقضايا المدنية وخاصة موضوع الميزانيات وقضايا تطوير أوضاع فلسطينيي 48 على جميع المستويات.

وجاء هذا التغيير في مواقف القائمة الموحدة بعد اعتمادها لما أطلقت عليه بـ"النهج الجديد" وهو ما معناه التعاون مع أي حزب إسرائيلي يوافق على توفير المطالب المدنية لفلسطينيي الداخل مع تحييد القضايا الوطنية، وقد حصلت القائمة الموحدة على منصب نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، بالإضافة إلى رئيس لجنة الداخلية، ونائب رئيس لجنة الكنيست ورئيس اللجنة لشؤون المجتمع العربي.

التحديات التي واجهت القائمة الموحدة:

– لم ترق عملية تحييد القضايا الوطنية في نهج القائمة الموحدة للكثيرين من فلسطينيي 48، حيث إن عملية التحييد جاءت من القائمة الموحدة بداية، وليس مطلباً للأحزاب الإسرائيلية التي تنوي تشكيل الحكومة في اسرائيل، كما ان التغييب لم يكن مقابله أي التزام اسرائيلي مثل عمليات العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني أو قضيا الإستيطان ومصادره الأراضي أو عدم الإستمرار في عملية التسوية السلمية، وبالتالي فإن الية عملها تقوم على رفض المواضيع التي تتعلق بالقضايا الوطنية مع عدم انسحابها من الحكومة الإسرائيلية.

– جاءت مشاركة القائمة الموحدة بأقل الأثمان الحزبية والسياسية، فهي لم تحصل على منصب وزير، حيث ميزان الأحزاب المشاركة في الإئتلاف الحكومي يدلان على ذلك او على منصب نائب وزير بصلاحيات وزير أو صلاحيات واسعة، والواضح ان المشاركة كانت من اجل المشاركة، وهو ما أدى الى وجود اشكاليات متعددة في معالجتها لكثير من القضايا ذات البعد المدني أو القضايا ذات البعد الوطني، وخاصة أن مطالبها ذات البعد المدني كانت يجب ان تمر عبر التصويت في الكنيست حيث واجهت الحكومة الإسرائيلية تحديات في تمرير بعض القضايا المتعلقة بفلسطينيي 48 وذلك استجابة للاتفاق الإئتلافي الموقع مع القائمة الموحدة.

واجهت القائمة الموحدة كثير من الإشكاليات في مواجهة القضايا الوطنية التي فرضت نفسها على الساحة المحلية مثل العدوان على قطاع غزة 2022، أو استمرار عملية الإقتحام للمسجد الأقصى "مسيرة الأعلام"، او إضراب السجناء الإداريين الفلسطينيين، او عمليات الاقتحام المستمرة للمدن والقرى في الضفة الغربية واستمرار عملية مصادرة الأراضي.

1-إشكاليات القائمة الموحدة في الائتلاف الحكومي:

عانت القائمة الموحدة بعد مشاركتها في الإئتلاف الحكومي الإسرائيلي بعدة أزمات تمثلت باتخاذ مواقف في القضايا المدنية والقضايا الوطنية على السواء، وكان لابد للقائمة الموحدة من اتخاذ موقف وطني في مواجهة التطرف الإسرائيلي في هذه القضايا وذلك حفاظاً على مكانتها في المجتمع العربي، ومن أهم المواقف:

- قامت القائمة الموحدة بتجميد عضويتها في الإئتلاف الحكومي في إبريل 2022 على إثر الاحتجاجات التي عمت الأراضي الفلسطينية وخاصة مدينة القدس بعد الاعتداء على المقدسيين واقتحام المسجد الأقصى ومسيرة الاعلام وطالبت القائمة الموحدة الحكومة بالتراجع عن سياساتها وإلا ستقوم

القائمة الموحدة بالإنسحاب من الإئتلاف الحكومي وهو قرار حزبي سيؤدي الى سقوطه.

- قانون تجديد الأنظمة التي تحمي المستوطنين، وهي التي تقوم على تطبيق القانون الإسرائيلي على سكان المستوطنات اليهودية في أراضي الضفة الغربية ورغم دعم الأحزاب اليهودية المشاركة في الإئتلاف، إلا انه فشل في تجديد القانون، وقد تم سن القانون عام 1967 ويتم تجديده كل خمس سنوات، ويضمن القانون معاملة المستوطنين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1967 كما لو أنهم يعيشون داخل اسرائيل في معظم القضايا، حيث حدثت خلافات داخل القائمة الموحدة بشأن تأييد القانون، وخلافات أخرى بين المعارضة والحكومة، حيث ارتأت المعارضة عدم تأييد القانون بهدف إسقاط الحكومة، والملاحظ في النهاية ان الحكومة فشلت بتجديد قانون الأبارتهايد حيث صوت مازن غنام ضد القانون.

- تعديل قانون المواطنة (لم شمل العائلات)، وهو القانون الذي يمنح وزير الداخلية الحق في منع لم شمل العائلات الفلسطينية بين جانبي الخط الأخضر والتي يكون فيها احد الزوجين مواطن اسرائيلي والأخر من سكان الضفة الغربية او قطاع غزة .وقد أقرت الكنيست القانون بأغلبية 45 نائباً ومعارضة 15 من بينهم أعضاء ميرتس والقائمة الموحدة، وتوضح نتيجة التصويت مدى مشاركة أعضاء الإئتلاف الحكومي بتأييد القانون ، كما صوت الى جانب القانون احزاب من المعارضة اليمينية في الكنيست ، ويؤكد القانون على مدى العنصرية المطبقة في اسرائيل باعتبارها دولة يهودية.

ولكن من جهة اخرى نجحت القائمة الموحدة بحماية الإئتلاف الحكومي عدة مرات من السقوط وحل الحكومة وحل الكنيست، ومنها:

- منعت القائمة الموحدة في مايو 2022 حل الكنيست من خلال الاعلان عن نية القائمة الموحدة التصويت ضد حل الكنيست، حيث أكد رئيس القائمة الموحدة منصور عباس دعمه للإئتلاف الحكومي وهو الأمر الذي دفع حزب الليكود اليميني الى سحب مشروع قانون حل الكنيست.

أسباب فشل مشاركة القائمة الموحدة في الإئتلاف الحكومي:

تشير معظم الاتجاهات والتحليلات أن القائمة الموحدة فشلت في نهجها الجديد من خلال المشاركة في الائتلاف الحكومي، ويمكن ان تعود أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مشاركة القائمة الموحدة كما توقع أغلب المحللين في الإئتلاف الإسرائيلي إلى:

- أن التبريرات التي قدمتها القائمة الموحدة للإشتراك في الإئتلاف الحكومي لم تكن مقنعة للشارع العربي أو بعض أعضاء القائمة الموحدة ذاتها، حيث رفض سعيد الخرومي عضو القائمة التصويت للحكومة حين تم عرضها على الكنيست لنيل الثقة أول مرة.
- تشكل الإئتلاف الحكومي من كتل وقوى متباينة أيديولوجيا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وهو ما مهد الطريق وإلى الفشل.
- رفض الشارع العربي الفلسطيني لمعظم التصريحات التي صدرت عن رئيس القائمة الموحدة منصور عباس في تأييد اسرائيل ويهوديتها والتي تعتبر من القضايا الوطنية الثابتة:
- استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني وخاصة في المسجد الأقصى والاغتيالات المتعددة والاعتقالات المستمرة وهدم البيوت ومصادرة الأراضي دون ان يكون أي تدخل من القائمة الموحدة أدى إلى عدم اقتناع أغلب الشارع الفلسطيني بالتواجد في حكومة بينت /لبيد.
- تحقيق المطالب المدنية لا يغني عن المطالب الوطنية وهو جانب اغفلته القائمة الموحدة، فلا يمكن سلخ فلسطينيو 48 عن ارتباطهم بالشعب الفلسطيني، فبرغم المشاركة في الإئتلاف الحكومي لم تتحقق المطالب المدنية، والتي كان أهمها تحسين وضع البلديات في الداخل، ووقف سياسة هدم البيوت بحجة عدم الترخيص وتطوير البلديات والمجالس القوية، إلا أن هذه المطالب لم

تتحقق ليس بسبب عدم وجود ميزانيات فقط، بل بسبب السياسات العنصرية للإئتلاف الحكومي تجاه فلسطينيي 48.

خاتمة:

أكدت المشاركة الأولى لقائمة عربية ضمن الإئتلاف الحكومي في إسرائيل مدى عنصرية إسرائيل، وحرصها على استمرار النظام السياسي القائم فيها على العنصرية واستبعاد فلسطينيي 48، باعتبارها دولة يهودية، ويبدو من خلال عمر الحكومة الإسرائيلية القصير والذي استمر لمدة عام وسبعة أيام تقريباً مدى حرصها على إقرار وتطبيق قوانينها العنصرية.

كانت مشاركة القائمة الموحدة باعتبارها بيضة القبان والتي من دونها لن تكون حكومة بينت / لبيد، ولكنها في ذات الوقت لم تحقق الأهداف التي رسمتها، بل وأكدت على نمط التأثير من الداخل كنمط فاشل بسبب عدم قدرة القائمة الموحدة التأثير على القرارات الحكومية أو مشاريع القوانين المقدمة من خلال الكنيست.

ويتضح أنه لا يمكن قياس مدى رضى فلسطينيي 48 عن تجربة القائمة الموحدة إلا من خلال الانتخابات القادمة، فهل يتم التصويت للقائمة الموحدة معززا نمط المشاركة في الإئتلاف الحكومي أم سيتجنب فلسطينيو الـ48 التصويت لها معارضاً لنهج المشاركة من الداخل ومعززاً لتوجه القائمة المشتركة، أم يؤدي إلى خيار ثالث وهو الامتناع عن التصويت، كل هذه الأسئلة ستجيب عليها الانتخابات القادمة والي ستكون لها تداعياتها على فلسطينيي 48 بالإيجاب أو السلب.

تحولات النظام الدولي في ضوء الأزمة الأوكرانية

د.محمد الحافي

مقدمة:

مع بداية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ظهرت تداعياتها السياسية والاقتصادية، وبدأت النقاشات والتحليلات تدور حول مآلات الأزمة الأوكرانية وصولا لطرح سيناريو الحرب العالمية الثالثة، حيث ينظر الكثيرون لما يحدث في أوكرانيا باعتباره بداية للتحول الفعلي في النظام الدولي ونهاية لعصر الهيمنة الأمريكية، فقد وصفت المستشارة الألمانية السابقة "أنجيلا ميركل"، التحرك العسكري الروسي ضد أوكرانيا باعتباره نقطة تحول في تاريخ أوروبا والنظام الدولي الذي تجسد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فيما وصف الرئيس الأمريكي "جو بايدن" التحرك الروسي في أوكرانيا بالمنعطف التاريخي الذي سيؤدي إلى تغيرات كبرى في العقد المقبل، كما قالت وزارة الخارجية الأمريكية أن "بوتن" يهدد النظام العالمي القائم؛ والذي يكفل لكل دولة الحرية في وضع سياساتها[1]. والمقصود هنا نوايا دول شرق أوروبا الانضمام لحلف الناتو، فيما رأى الأمين العام للأمم المتحدة أن قرارات الأيام المقبلة ستشكل عالمنا[2].

في المقابل، يؤكد الطرفان الروسي والصيني على نهاية عصر الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، وأن هناك نظاما عالميا جديدا (متعدد الأقطاب) يتشكل؛ بحيث يحفظ للقوى العالمية مصالحها الاستراتيجية. وقد تعددت الرؤى

---

[1] - مجلة الجريدة، كريستوف هوسغن، "الحرب في أوكرانيا نقطة تحول تاريخية"، نقلا عن فورين افيرز، العدد 5061، بتاريخ 2022/5/27.

[2] - موقع المعلومة، الأمم المتحدة: قرارات الأيام المقبلة ستحدد مصير العالم – وكالة المعلومة (almaalomah.me)، بتاريخ 2022/2/24.

والتصورات حول التغيرات التي بدأت تطرأ على بنية النظام الدولي ومالآته، في ضوء الأزمة الأوكرانية، واحتدام الصراع بين التحالف الغربي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا والصين.

من الطبيعي أن تتأثر مصالح الدول وعلاقاتها الخارجية في ضوء "الحرب الاقتصادية" التي تخوضها الدول الغربية ضد روسيا ردا على غزوها أوكرانيا، وما لذلك من ارتباط وثيق بمواقف الدول التي تمتلك موارد الطاقة التي تم توظيفها كأداة رئيسية للصراع الدولي الدائر حاليا أوكرانيا. هذا المخاض الدولي يؤثر بالضرورة في بنية النظام الدولي وموازين القوى الدولية، وبالتالي تتأثر مواقف الدول ويؤدي أحيانا إلى تحولات دراماتيكية في علاقاتها الخارجية.

يشير التطور في ميدان الحرب الروسية الغربية في أوكرانيا إلى تدحرج في استخدام القوة العسكرية في إدارة المعركة، ويؤكد إصرار التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على تأجيج الحرب في أوروبا وتغذيتها؛ مستخدمة مختلف الوسائل، الاقتصادية والإعلامية والعسكرية، خصوصا مع بدء تقديم أسلحة هجومية للجيش الأوكراني، بالإضافة لتغير التكتيكات الهجومية لضرب المصالح الروسية، مثلما حدث في محاولة اغتيال المفكر الروسي المقرب من بوتن "الكسندر دوغين" في موسكو، وتفجير جسر القرم.

واضح أن الرئيس بوتن يسير في طريق باتجاه واحد، فقد ردت موسكو على جميع الإجراءات الغربية وتجاوزت تداعياتها وهي مصرة على كسر انف التحالف الغربي وإفشال مخططاته وإجراءاته العقابية تجاه روسيا. وهذا ما دفع بوتن للتهديد باستخدام أسلحة نووية خصوصا بعد مصادقته على "عقيدة جديدة للجيش الروسي" تقوم على مفهوم "العالم الروسي" الذي يستخدمه المنظرون الروس؛ ويبرر التدخلات الروسية العسكري لحماية الناطقين باللغة الروسية وحماية حقوقهم في أوكرانيا وغيرها. وهذا ما أبرز فكرة استخدام أسلحة نووية، ودفع بوتن للقول بأنه أصبح خيار واردا.

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماما وتتوقع ردود الفعل الروسية، لكنها تصر على تأجيج الحرب في أوروبا في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية التي سببتها جائحة كورونا، وانكشاف الأزمة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي "الوهمي"، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على حفظ مصالحها الاستراتيجية بعيدا عن أي قيم أخلاقية وعلى حساب القارة الأوربية وشعوبها. ونحاول هنا رصد تداعيات الأزمة الأوكرانية على المواقف الدولية بما ينعكس على طبيعة النظام الدولي وتحولاته.

أولاً: إشكالية التحول في النظام الدولي:

تتخذ المدرسة الواقعية (البنيوية) من الدولة وحدة أساسية للتحليل؛ فتعتبر أن البنية السياسية للنظام الدولي هي التي تحدد شكل الترتيبات والمكونات داخل النظام، وبالتالي فإن الدول وغيرها من الكيانات السياسية الدولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي، لذلك لا يمكن تفسير حركة الدول بمعزل عن شكل النظام الدولي وحركة قوانينه؛ فالنظام الدولي هو نتاج توزيع القوة بين الدول العظمى والعلاقات التفاعلية بينها، وبالتالي فإن عدد الدول العظمى والمتغيرات التي تطرأ على قوتها تؤثر في طبيعة النظام الدولي وصيرورته[1].

وعليه، فإن أي تغيير في عدد القوى العظمى لا بد أن ينتج عنه إعادة تشكيل لبنية النظام الدولي؛ فعندما تفكك الاتحاد السوفييتي، تحول العالم من نظام ثنائي القطبية إلى نظام دولي آخر؛ اختلف حوله المنظرون وفلاسفة السياسة المعاصرين؛ فهناك من اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في موقع (متفرد) يمنحها السيطرة المنفردة على السياسة الدولية في ظل نظام دولي (أحادي القطبية) تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أهم أنصار هذا

[1] - عبد الله يوسف محمد، " الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (160)، مؤسسة الأهرام، القاهرة: إبريل 2005، ص11.

التوجه "بريجينسكي"[1] الذي ركز على فكرة (المكانة الفريدة للولايات المتحدة، وحذر من أي تقارب أوروبي آسيوي يهدد الهيمنة الأمريكية)، و"فرانسيس فوكوياما"، الذي ركز في أطروحته (نهاية التاريخ) على حسم الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية بعد انتصار ما أسماه "الديمقراطية الليبرالية" التي ستحكم المجتمعات[2].

في حين رأى آخرون، أنه رغم انتصار المعسكر الرأسمالي الغربي، وتزايد قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها، إلا أن النظام الدولي دخل مرحلة من السيولة ولم تستقر أركانه على شكل محدد؛ لأن التحول حدث بشكل تدريجي، وأن هناك قوى دولية ستستمر في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تبوء مركزاً استراتيجياً في النظام الدولي. في حين تنبأ نخبة كبيرة من المفكرين خلال العقد الماضي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه صعوبة في قيادة العالم، نتيجة للتراجع المادي والأيديولوجي المتفاقم في قوتها.

شهد النظام الدولي منذ معاهدة (ويستفاليا 1648)[3] عدة تحولات كنتيجة لتغير الأطراف الرئيسية في النظام، مما فتح المجال لظهور أطراف أخرى جديدة، تتبنى قيم وأنماط سلوكية مختلفة على المستوى الدولي، وهذا يعني نظاماً دولياً جديداً. كما أن الحروب بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي غالبا ما تؤدي إلى تغير في بنية النظام الدولي[4].

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية تجسد نظام دولي (ثنائي القطبية) مثّل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية طرفيه، وعاش العالم حقبة الحرب الباردة، والتي شهدت أزمات متعددة، كان أشهرها أزمة الصواريخ الكوبية عام

[1] - زبغنيو بريجنسكي (1928-2017): أكاديمي ومفكر استراتيجي واحد مخططي السياسة الأمريكية الخارجية، وعمل مستشارا للأمن القومي الأمريكي فترة الرئيس كارتر (1977- 1981).

[2] - مصطفى عبد الله خشيم، "علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج"، المستقبل العربي، العدد 168، فبراير 1993، ص71- 72.

[3] - معاهدة أو صلح وستفاليا: يعتبر أول اتفاق دبلوماسي في العصر الحديث، أنهى الحروب الأوروبية، وأرسى صلح وستفاليا نظاما جديدا في أوروبا مبنيا على مبدأ سيادة الدولة تزامنا مع بروز الدولة القومية.

[4] - سعد حقي توفيق، النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص129.

1962. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 سقط العالم فريسة للهيمنة الأمريكية المنفردة، وبشرت الولايات المتحدة الأمريكية بولادة (نظام عالمي جديد) سيحقق للشعوب العدل والحرية وقيم الديمقراطية.

استمر النظام أحادي القطبية وأدواته وأهمها (العولمة)، إلى أن بدأت ملامح التراجع في هذا النظام بالظهور مع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، ترافق ذلك مع تنامي النفوذ الصيني حول العالم، بالإضافة إلى اعتراف روسيا باستقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية ودخول القوات الروسية لصد القوات الجورجية ووقف تمدد قوات حلف الناتو شرقاً، وكان ذلك أول تحرك عسكري روسي خارج حدودها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي[1]. وهذا ما مثل من وجهة نظر الكثيرين بداية التحول في النظام الدولي (أحادي القطبية) ودخول النظام حالة سيولة في انتظار تبلور نظام دولي جديد.

وتطبيقاً على الأزمة الأوكرانية، يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد بالمطلق الدخول في حرب مباشرة مع روسيا أو الصين، لكنها تحاول توظيف أدواتها من الدول والكيانات السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهة التمرد الصيني والروسي على الهيمنة الأمريكية، حيث تؤكد كل من روسيا والصين على نهاية النظام الدولي (أحادي القطبية) الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الغرب مجبر على التأقلم مع عالم (متعدد الأقطاب)، ووقف توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لقيم الديمقراطية وفقا لمصالحها.

ثانياً: تصاعد الصراع الدولي في ضوء الأزمة الأوكرانية:

تمثل أوكرانيا ساحة للصراع بين روسيا والدول الغربية (حلف الناتو)، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التغلغل في أوكرانيا عبر دعمها للجماعات القومية المتطرفة والسعي لضم أوكرانيا لحلف الناتو ونصب قواعد عسكرية على الحدود الغربية لروسيا، وذلك بهدف تطويق النفوذ الروسي وإضعافه، الأمر الذي

[1] - "البرلمان الروسي يصوت لصالح الاعتراف بإقليمي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية"، دي دبليو، DW | DW | 25.08.2008.

تعتبره روسيا تهديداً لأمنها القومي، وهي لا تبدي أي تهاون في ذلك، وقد أبرزت الأزمة الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا في إطار التنافس بين روسيا والمعسكر الغربي.

من جانبها؛ حشدت روسيا قواتها العسكرية على الحدود، وطالبت الدول الغربية بتفهم المتطلبات الأمنية لروسيا، والالتزام بالتفاهمات السابقة بشأن الحياد العسكري لأوكرانيا، وسحب القواعد العسكرية للناتو في شرق أوروبا ودول البلطيق التي انضمت للناتو بعد العام 1997.

بدأت روسيا في فبراير 2022 عملية عسكرية في الأراضي الأوكرانية، وقال الرئيس "بوتن" أنها جاءت لحماية السكان الناطقين بالروسية في إقليم (الدونباس) من هجمات المتطرفين القوميين الذين يحكمون أوكرانيا منذ 2014، واصفاً إياهم بالنازيين الجدد، بالإضافة لصد تمدد حلف الناتو شرقاً، خصوصاً بعد الحديث حول نية الولايات المتحدة الأمريكية إدخال أسلحة استراتيجية إلى أوكرانيا بعد ضمها لحلف الناتو والعمل على استعادة جزيرة القرم[1].

قبيل التحرك العسكري؛ اعترفت روسيا باستقلال جمهوريتي "**لوغانسك**" و"**دونيتسك**" التي يحكمهما الانفصاليين الموالين لموسكو، كما وقّعت معهما اتفاقيات أمنية تسمح للقوات الروسية بالتمركز هناك وإنشاء قواعد عسكرية.

سياسياً، استخدمت روسيا (الفيتو) ضد مشروع قرار يدين العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. في المقابل؛ اعتبرت القوى الغربية أن العملية العسكرية الروسية تمثل خرقاً للقانون الدولي، وقامت بدعم أوكرانيا ضد الغزو الروسي، وشنت "حرباً اقتصادية" وفرضت عقوبات هستيرية ضد روسيا التي تعتبر المصدر الأول للسلع الاستراتيجية من النفط والغاز والقمح.

[1] - سكاي نيوز عربية، بوتن: نسعى لحماية سكان دونباس(skynewsarabia.com) ، بتاريخ 5 مارس 2022.

أ- توظيف الجماعات القومية المتطرفة لمواجهة النفوذ الروسي:

رغم هزيمة النازية الألمانية والفاشية في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن بذور النازية والنزعات العرقية والقومية المتطرفة ظلت موجودة ولاقت لها بيئة للتمدد والانتشار مع فشل النظام النيو ليبرالي الرأسمالي الذي ظهر مع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، حيث تزايد نفوذ الجماعات القومية المتطرفة في مراكز صنع القرار في بلدان شرق أوروبا ومنها أوكرانيا، سواء بسبب عوامل داخلية أو من خلال التدخل الخارجي، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون على دعم وتقوية الجماعات القومية المتطرفة في أوكرانيا تحديداً، بهدف تطويق روسيا بجماعات معادية ومنعها من استعادة قوتها في مواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم، لذلك تم إسقاط النظام الموالي لموسكو عام 2014، وبالتالي تحولت أوكرانيا لساحة صراع على النفوذ بين روسيا والمعسكر الغربي.

ب- تصاعد الصراع الجيوستراتيجي بين روسيا وحلف الناتو:

يخوض المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من أوكرانيا حرباً بالوكالة ضد روسيا، وذلك عبر الدعم السياسي والعسكري للنظام الأوكراني ودعم جيشه بالمقاتلين والأسلحة والأموال، خصوصاً مع تأزم الأوضاع مع الناتو في ضوء مساعي كل من فنلندا والسويد الانضمام لحلف الناتو، فقد قدم التحالف الغربي دعما سخيا لأوكرانيا لمواجهة الغزو الروسي يقدر بمئات المليارات غالبها مساعدات عسكرية[1]. كما أكدت مجموعة السبع عدم اعترافها بالحدود التي تسعى روسيا إلى فرضها بالقوة. في المقابل؛ تستمر روسيا في استهداف الأسلحة الغربية المهربة لأوكرانيا، وتحذر من إرسال أي أسلحة استراتيجية لأوكرانيا، كما استخدمت روسيا صادراتها لأوروبا من النفط والغاز للضغط على الحكومات الأوروبية، مما خلق أزمة طاقة عالمية.

[1] - وصل مجموع المساعدات بين عسكرية ومالية لأكثر من 150 مليار دولار مع بداية عام 2023، قدم غالبيتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية والمانحة، https://ar.rt.com/uj5b.

اعتبر "بوتن" أن مساعي انضمام فنلندا والسويد للناتو يزيد التوتر بين روسيا والغرب، وهو أمر يستوجب الرد، ودعا البلدين للتمسك بالحياد العسكري، خصوصاً وأن روسيا لا تشكل أي تهديد لأمنها يبرر لها الانضمام لحلف الناتو الذي تعتبره روسيا تحالفاً عسكرياً عدوانياً[1]. وليس من الواضح كيف ستؤثر مواقف الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً بعد تغيير تركيا لموقفها والموافقة على انضمام فنلندا والسويد للناتو؛ في حين تقول واشنطن أنها ستسرع في عملية الانضمام؛ مما يعقد المشهد السياسي أكثر، بحيث ستواجه موسكو واقعاً جيوستراتيجياً مغايراً مع دخولها في حالة عداء مع جميع الدول المطلة على بحر البلطيق، مما يضعف موقعها الاستراتيجي ويحد من قدرتها على القيام بنشاطات عسكرية في المنطقة.

في المقابل؛ اتخذت موسكو إجراءات عملية للرد على محاولات تمدد الناتو، دبلوماسياً؛ طردت موسكو دبلوماسيين فنلنديين، رداً على إجراء مماثل قامت به (هلسنكي)، كما استبقت روسيا خطوة توسع الناتو بالانسحاب من "مجلس بلدان حوض البلطيق" الذي يعمل من كوبنهاجن، وهو منظمة أسست عام 1992، تهدف لتوطيد العلاقات والتعاون بين الدول المطلة على بحر البلطيق في مجالات متعددة. وهذا يعني أن روسيا ستوقف التعاون مع دول المجلس، حيث أصبحت الدول الغربية تحتكره لخدمة أهدافها، باعتباره من مخلفات النظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية . أما عسكرياً؛ فقد صرحت البحرية الروسية بأنها ستمد أسطول البلطيق بسفينتين صاروخيتين جديدتين، وعودة سفينة حربية ثالثة بعد تحديثها[2]. أما استراتيجياً؛ فروسيا تستند لما يعرف بالردع النووي، وقد استنفرت قواتها النووية منذ بداية الأزمة الأوكرانية.

[1] - بوتن: توسع البنية العسكرية لحلف الناتو أمر يتوجب الرد(skynewsarabia.com) ، بتاريخ 2022/5/16.
[2] - صحيفة العربي الجديد، تطورات الحرب في أوكرانيا... روسيا تطرد دبلوماسيين فنلنديين(alaraby.co.uk) ، 2022/5/15.

مـن جانبهـا رفضـت إدارة بايـدن مـؤخرا تصـنيف روسـيا **كدولـة راعيـة للإرهـاب**، مبررة ذلك بـأن تصنيف روسيا دولـة راعيـة للإرهـاب "ليس الوسيلة الأكثر فعاليـة أو الأقـوى لمحاسـبتها" علـى غزوهـا أوكرانيـا[1]. ويبـرر مختصـون رفـض إدارة بايـدن تصـنيف روسـيا كدولـة راعيـة للإرهـاب كونـه سـيؤدي إلـى قطـع العلاقـات مـع روسـيا كمـا سـيؤثر سـلبا علـى مصـالح الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتحديـدا الاقتصادية.

ت- عقيدة روسية جديدة: مسوغ روسي للتوسع:

أعلـن الـرئيس بـوتن مـؤخرا عـن "العقيـدة الروسـية"، التـي تقـوم علـى مفهـوم "العـالم الروسـي"، الـذي يسـتخدمه المنظـرون الـروس لتبريـر السياسـة الخارجيـة الروسية، وتضـمن العقيـدة الروسـية الجديـدة حـق روسـيا فـي الـدفاع عـن مواطنيهـا فـي الخـارج وحمايـة حقـوقهم، وهـذا مـا يبـرر التـدخل العسـكري الروسـي فـي أوكرانيـا، وتعزيـز مكانـة روسـيا علـى المسـرح الـدولي كدولـة ديمقراطيـة تسـعى لخلـق عـالم متعـدد الأقطـاب، مـن خـلال التحـالف مـع قـوى سياسـية واقتصـادية كبـرى مثـل الصـين والهنـد، وأن سياسـة خفـض التـوتر وتحسـين العلاقـة مـع الغـرب التـي تبنتهـا روسـيا فتـرة التسـعينات لـم تجـد نفعـا، بـل جعلـت الغـرب وحلـف النـاتو يـزداد تغـولا علـى مصـالح روسـيا الاسـتراتيجية وهـذا مـا يشـير أن موقـف روسـيا سيصـبح اكثـر صـرامة تجـاه الغـرب، ويـرى "بـوتين" أن بـلاده لـن تخسـر فـي مواجهـة الغـرب (الليبرالـي) فـي أوكرانيـا، بـل أنهـا رسـخت نهـج سياسـي وسـيادي مـن شـأنه أن يعيـد لروسـيا نفوذهـا العـالمي وهـذا مـا تجسـد خـلال الأزمـة الأوكرانيـة المتصـاعدة والتـي يعتبرهـا الـبعض نقطـة تحـول فـي السياسـية الخارجيـة الروسـية، وتـداعياتها علـى النظام الدولي.

وتطبيقـا للعقيـدة الروسـية ضـمت روسـيا الأقـاليم الأربعـة التـي سـيطرت عليهـا بعـد موافقـة غالبيـة سـكانها علـى الانضـمام للاتحـاد الروسـي نهايـة سـبتمبر 2022، وذلـك بـالتزامن مـع تحريـك للأسـلحة النوويـة الروسـية، مـا دعـا العديـد مـن الساسـة والمحللين التحذير من تنفيذ بوتن لتهديداته النووية.

[1] - إدارة بايدن ترفض فكرة تصنيف روسيا "دولة راعية للإرهاب(france24.com) " بتاريخ 2022/9/7.

جرى تقديم الوثيقة كإحدى استراتيجيات القوة الناعمة التي تخدم السياسة الخارجية الرسمية لروسيا،، في حين رأى البعض بأنها تهدف إلى تكريس أفكار سياسية ودينية استخدمها بعض المتشددين الروس لتبرير احتلال موسكو لأجزاء من أوكرانيا ودعم الكيانات الانفصالية المؤيدة لروسيا في شرق ايران.

ث- الصراع المرتبط بأزمة الطاقة:

تصاعدت أزمة الطاقة العالمية بعد فرض التحالف الغربية عقوبات اقتصادية (شاملة) على روسيا، وردود الفعل الروسية التي أدت إلى حدوث أزمة في قطاع الطاقة ما أثر سلبا على الاقتصاد العالمي برمته، فقد أدى وقف خطوط الإمدادات للدول الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار ونسب تضخم مرتفعة عالميا، ويؤكد الرئيس "بوتين" على استحالة عزل بلاده ويحمل الغرب مسؤولية الأزمة الاقتصادية، ويرى مراقبون أن العقوبات الغربية على روسيا فشلت في تأدية أهدافها بل انعكست سلبا على الاقتصاد العالمي والأوروبي تحديدا؛ فأوروبا هي اكبر المتضررين من أزمة الطاقة بعد إقدام روسيا على إجراءات لمواجهة العقوبات منها الدفع بالروبل ووقف إمدادات النفط والغاز إلى أوروبا عبر خط نورد ستريم[1]. وقد ظهرت في أوروبا احتجاجات ضد آثار الأزمة الأوكرانية، وتطالب بوقف التصعيد في أوكرانيا ومدها بالسلاح، وتراهن روسيا على تحول مواقف الدول الأوروبية من الأزمة.

ج- الحرب العالمية تجربة أمريكية مجربة:

جرب الاستراتيجيون والمخططون الأمريكان والروس مختلف أدوات الصراع (العنفية وغير العنفية) لكن بالمحصلة تبرز القوة العسكرية باعتبارها الحل الأخير والأداة الأنجع لتنفيذ مخططاتهم وتحقيق أهدافها، وتجسدت الشرارة في محاولات "حلف الناتو" لوضع صواريخ نووية على الحدود الغربية لروسيا، والرد العسكري الروسي في أوكرانيا. وذلك يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الحرب؛ فالحرب هي الأداة الوحيدة التي تخرجها من أزماتها وخصوصا الاقتصادية، وتلك وصفة مجربة بالنسبة للولايات المتحدة جربتها خلال الحربين

العالميتين الأولى والثانية، والتي منحتها السيطرة العالمية بعد أن حسمت الحرب باستخدام أسلحة نووية.

دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو روسيا لاجتياح أوكرانيا بعد استنفاذ الوسائل السلمية لمنع اقتراب صواريخ الناتو من حدودها الغربية، وبذلك تضمن موقف أوروبي تابع لها، وسرعان ما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية كل أدواتها الإعلامية والاقتصادية والعسكرية للتعامل مع الأزمة الدولية. وفي تناقض أمريكي مكشوف تدرجت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الجيش الأوكراني لضمان استمرار الحرب ضد روسيا وبالتالي تشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية، فيما رفضت إدارة بايدن تصنيف روسيا دولة راعية للإرهاب، لأن ذلك من شأنه الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تناقضت في سياساتها تجاه الملف لنووي الإيراني، فبعد أن اقتربت إدارة بايدن من العودة للاتفاق الذي توصلت له إدارة أوباما وانسحبت منه إدارة ترمب عام 2018، فقد أثرت الأزمة الأوكرانية على موقف الإيراني إيجابا، ما ابعد فرص الاتفاق.

تسببت العقوبات والسياسات الغربية وردود الفعل الروسية في أزمة طاقة عالمية تعاني منها أوروبا بشكل أكبر؛ في حين تبيع الولايات المتحدة الأمريكية النفط والغاز لأوروبا بأسعار مرتفعة بعد أن فشلت في الضغط على الدول المصدرة للنفط بتخفيض إنتاجها للسيطرة على ارتفاع الأسعار. وهي بذلك تقوم باستغلال أوروبا بصورة فجة، ما دعا الرئيس الفرنسي للقول مؤخرا أن إدارة بايدن تخل بأصول علاقة الصداقة والتحالف الأوروبية الأمريكية.

من ناحية أخرى، تزايد في الآونة الأخير الحديث حول استخدام أسلحة نووية "تكتيكية" يمكن التحكم في مدى تفجيرها، ونرى بأن التدرج في التهديد قد تصبح واقعا إذا ما استمر التحالف الغربي بالضغط على روسيا، خصوصا بعد ضم الأقاليم الأربعة التي سيطرت عليها روسيا وتضم أغلبية روسية. كما نرى بأن الترويج لمصطلح "ضربة نووية تكتيكية" يهدف إلى تجهيز الرأي العام

العالمي لواقع الحرب العالمية الدائرة في أوكرانيا، وتبرر للتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الحرب استنادا لنظرية الردع النووي المتبادل واستخدام أسلحة نووية لحسم الحرب في القارة الأوربية وهي وصفة أمريكية مجربة.

من الجانب الآخر، يرى مراقبون أن ظروف موضوعية في الواقع بدأت بالتشكل للدخول في صدام عسكري متصاعد بين القوى الكبرى، لتحديد مناطق النفوذ والمصالح الاستراتيجية، وبناء على هذه الحرب الدولية يمكن إعادة رسم حدود القوة والنفوذ في إطار نظام دولي جديد يسقط التفرد الأمريكي في العالم.

ومن ناحية أخرى، من غير المتصور تسوية الأزمة الأوكرانية بعد أن أفشلت روسيا محاولات التحالف الغربي لعزل روسيا وتفكيكها، بل أن الروسي أصبح يراهن على تفكك التحالف الغربي وتفكيكه بناء على تضارب المصالح بين الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن ارتدت العقوبات الغربية بشكل عكسي على المصالح الغربية بل والعالمية.

ثالثاً: المواقف العربية من الأزمة الأوكرانية:

أفرزت الأزمة الأوكرانية تداعياتها السياسية والاقتصادية على العالم اجمع، وطبيعي أن تتأثر الدول العربية وسياساتها الخارجية بالأزمة الأوكرانية وما نتج عنها من "حرب اقتصادية" تخوضها الدول الغربية ضد روسيا؛ خصوصاً الدول العربية المصدرة لموارد الطاقة التي تم توظيفها كأداة رئيسية في الصراع الدولي الدائر في أوكرانيا. ومن المهم هنا رصد تداعيات الأزمة الأوكرانية على مواقف الدول العربية وعلاقاتها الخارجية.

اتسم الموقف الرسمي العربي من الأزمة الأوكرانية بالحياد، وأكد بيان جامعة الدول العربية على أن الدول العربية ترتبط بعلاقة صداقة ومصالح مشتركة مع روسيا وأوكرانيا، كما دعا إلى ضرورة تسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[1]. ورغم التزام

[1] - بيان هام من جامعة الدول العربية بشأن الأزمة الأوكرانية | مصر 24(mesr24.com) ، بتاريخ 2022/3/9.

النظـام الرسـمي العربـي بالحيـاد تجـاه الأزمـة الأوكرانيـة إلا أن الواقـع يعكـس توجـه عربي عام مناهض لأمريكا وسياساتها.

وضـعت الأزمـة الـدول العربيـة وخصوصـاً المصـدرة للـنفط فـي مواجهـة محرجـة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، ويـرى المراقبـون أن هنـاك حالـة مـن تضـارب المصـالح تخـيم علـى العلاقـة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ونفوذهـا فـي المنطقـة العربيـة، وهـذا مـا اتضـح مـؤخراً مـن خـلال المواقـف العربيـة؛ فقـد تجنبـت الإمـارات إدانـة العمليـة العسـكرية الروسـية فـي أوكرانيـا، كمـا رفضـت التصـويت لصـالح قـرار يـدين الغـزو الروسـي لأوكرانيـا فـي مجلـس الأمـن، وقبلهـا أغضـبت واشـنطن حـين اسـتقبلت الـرئيس "بشـار الأسـد" (حليـف روسـيا)، وهـذا يعكـس رغبـة الإمـارات بعلاقـات أقـوى مـع روسـيا، ويعكـس رسـالة واضـحة بـأن روسـيا لا تضـحي بحلفائها كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية .

تسـببت "الحـرب الاقتصـادية" ضـد روسـيا، بأزمـة فـي سـوق الطاقـة، لـذلك تزايـدت الضـغوط الأمريكيـة والأوروبيـة علـى الـدول العربيـة المصـدرة للـنفط والغـاز لزيـادة إنتاجهـا، بهـدف تـوفير بـديل للصـادرات الروسـية، مـا يزيـد مـن فعاليـة العقوبـات التـي فرضـت علـى روسـيا. وقـد اتخـذت السـعودية والإمـارات مواقـف مزعجـة جـداً للولايـات المتحـدة، فقـد رفضـت طلبـاً أمريكيـاً وأوروبيـاً ملحـاً بزيـادة إنتاجهـا مـن الـنفط والغـاز بهـدف خفـض الأسـعار؛ الأمـر الـذي يضـر بمصـالحها ومصـالح روسـيا معـاً، كمـا أنهـا لا تريـد دعـم التحـالف الغربـي ضـد روسـيا فـي ظـل تـوتر العلاقـة بـين الريـاض وإدارة "بايـدن" التـي اعتمـد سياسـة مغـايرة لسياسـة ترامـب مـع حلفـاؤه الخليجـين؛ فأوقفـت صـفقات الأسـلحة لكـل مـن السـعودية والإمـارات، وتسـعى للعـودة للاتفـاق الخليجـي مـع إيـران، مـا يعتبـر خـذلاناً للـدول العربيـة وتحديـداً السـعودية والإمـارات، هـذا مـا جعلهـا لا تـراهن كثيـراً علـى الـدعم الأمريكـي، وبـدت أكثـر انفتاحـاً وتوازناً في علاقاتها مع القوى الدولية خصوصاً مع الصين وروسيا.

وفـي هـذا الصـدد؛ أكـد ولـي العهـد السـعودي "محمـد بـن سـلمان" بـأن السـعودية متمسـكة بالحفـاظ علـى العلاقـة التاريخيـة التـي تربطهـا بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة

، مبـرزاً الأهميـة الجيوسـتراتيجية للمملكـة بالنسـبة للاسـتثمار الأجنبـي، مؤكـدا فـي الوقـت ذاتـه أن السـعودية ليسـت دولـة صـغيرة؛ فهـي عضـو فـي مجموعـة العشـرين، وتحقـق نسـب نمـو مرتفعـة، ولـديها اسـتثمارات ومصـالح متبادلـة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، مؤكـدا بأنـه لـيس لأحـد الحـق فـي التـدخل فـي شـؤون المملكـة الداخليـة، وأن بـلاده تمتلـك الحـق فـي البحـث عـن مصـالحها، فهـي تمتلـك جـزءاً مهمـاً مـن المـوارد العالميـة ، خصوصـا فـي مجـال الطاقـة،[1]. وجـاءت هـذه التصـريحات بعـد أيـام مـن الحـرب الروسـية علـى أوكرانيـا، وتصـريح ولـي العهـد فـي هـذا التوقيـت يلمـح بأنـه إن لـم تأخـذ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مصـالح السـعودية بالاعتبـار، فهنـاك فرصـة لاسـتثمارها مـع قـوى أخـرى مثـل الصـين وروسـيا. وبعـدها بأيـام نقلـت صـحيفة "وول سـتريت جورنـال" أن السـعودية تـدرس إمكانيـة بيـع الـنفط بالعملـة الصـينية (اليوان)، وهذا ما يهدد سيطرة الدولار على المعاملات التجارية الدولية[2].

وهـذا التوجـه فـي الرؤيـة للعلاقـة والتعامـل مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة يلقـى رواجـاً لـدى دول عربيـة أخـرى، مثـل الجزائـر، حيـث أشـارت مصـادر إعلاميـة أنهـا رفضـت طلبـاً أمريكيـاً لإعـادة تشـغيل خـط الغـاز الـذي أوقـف منـذ أشـهر باتجـاه إسـبانيا، وتشـير التقـديرات أن الجزائـر لـن تتمـاهى مـع المطالـب الغربيـة، بعـد اعتـراف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بسـيادة المغـرب علـى الصـحراء الغربيـة مقابـل التطبيـع مع إسرائيل.

وعلـى خـلاف ذلـك، تتبنـى قطـر سياسـيات اقتصـادية مغـايرة للتوجـه العربـي؛ فقّـوت علاقاتهـا بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلـف النـاتو، طمعـاً فـي دور سياسـي واقتصـادي أكبـر فـي المنطقـة، عبـر توظيفهـا مـوارد الطاقـة التـي تمتلكهـا. فـي حـين تواجـه الـدول العربيـة ذات الاقتصـادات الضـعيفة أزمـات ماليـة قاسـية مـع اسـتمرار غـلاء المـواد الأساسـية، كونهـا لـم تتشـاف بعـد مـن تـداعيات (فوضـى الربيـع العربـي) وجائحة كورونا.

[1] - اطلع على نص المقابلة الكاملة لولي العهد السعودي(alarabiya.net) ، بتاريخ 2022/3/3.

[2] - بي بي سي عربي، هل تبيع السعودية النفط باليوان الصيني بديلا عن الدولار؟ BBC News - عربي، 2022/3/16.

خاتمة:

ما تشهده السياسة الدولية على إثر الأزمة الأوكرانية من تغيرات دراماتيكية لجهة تصادم القوى العظمى يدلل على أن النظام الدولي (أحادي القطبية) قد تصدع، ونحن بانتظار تبلور نظام دولي مختلف يوازن بين مصالح القوى العظمى حول العالم؛ فالصراع بين روسيا والناتو في أوكرانيا كشف عن تغيرات في المعادلة الدولية، وبغض النظر عن شكل وطبيعة النظام الدولي الذي يتشكل حالياً، إلا أن نظام الهيمنة الأمريكية (الأحادي) لم يعد يتناسب مع التغيرات التي طرأت على مواقف القوى الفاعلة في المنظومة الدولية.

كان بالإمكان تجنب الأزمة الأوكرانية لو استجابت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو لمتطلبات روسيا الأمنية، بل إنها فعلت كل ما بوسعها لجر روسيا للقيام بعملية عسكرية في أوكرانيا، بهدف استعادة سيطرتها على أوروبا، وتوريط الجيش الروسي في حرب استنزاف طويلة الأمد.

ويرى مراقبون أن الدول العربية وخصوصاً السعودية والإمارات تعيد صياغة علاقاتها الخارجية مع القوى الدولية ببراغماتية عالية، وخصوصاً مع واشنطن في ظل أزمة الطاقة العالمية ومن مبدأ المصالح المشتركة وعدم الإضرار بمصالح العرب والسعودية، فالرسالة مفادها "لن نأخذ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتبار ونضر بمصالحنا".

ويمكن القول هنا أن الأزمة الأوكرانية فرضت معادلة دولية جديدة، تراجع فيها معيار القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية؛ ما أبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية والخليجية بما تملكه من موارد وممرات مائية، ما يمنحها الفرصة والإمكانية لتحسين موقعها الجيوبوليتكي على خارطة السياسة الدولية والبحث عن مصالحها الوطنية والعربية، في ظل تحولات النظام الدولي التي برزت مع الأزمة الأوكرانية وتطوراتها والإعلان رسميا عن موت النظام الدولي الأمريكي وتشكل نظاما دوليا متعدد الأقطاب، واستغلال الفرصة التاريخية

للتنصل من التدخلات الأمريكية في شؤون الدول العربية، في ظل تصاعد الصراع بين القوى العظمى على مناطق النفوذ، والذي بدأ من أوكرانيا ولا يعرف أين سينتهي.

ترجمات

قطاع غزة والأزمة المناخية

الكاتب: شير إفرون وكيم نوك

نوا شوستيرمان

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

ترجمة:أ.زهير عكاشة

إن البنية التحتية والظروف الصحية العامة في قطاع غزة الذي يعتبر من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم هي ظروف تعيسة جداً من حيث نقص المياه والطاقة والكهرباء والغذاء والخدمات الصحية. التحدي الإنساني في القطاع مرشح للتدهور إذا ما أخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الديمغرافية وانكشافها الشديد للتغير المناخي. في الوقت الذي تكون فيه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والمجتمع الدولي على دراية بالعقدة الغوردية بين الأوضاع الإنسانية والتهديد الأمني المنطلق من قطاع غز ة فإنهما من ناحية أخرى لا يدرسون الآثار المركبة للتغير المناخي. ولتحليل هذه المسألة والتعرف على المقاربات التي يمكن من خلالها معالجة آثار التغير المناخي عقد معهد الأمن القومي الإسرائيلي بالتعاون مع هيئة الصليب الأحمر الدولي في إسرائيل ورشة عمل مغلقة حضرها ممثلون من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى شخصيات دولية. من بين الحضور ممثلين عن هيئات ومنظمات حكومية وأكاديميين ومن المجتمع المدني.

تلخيصاً لما ورد في هذا المقال، تشكل غزة تحديات أمنية آنية ومن الضروري جداً تصميم حلولاً من زاوية أوسع تأخذ بالحسبان السيناريوهات بعيدة المدى. علينا في نفس الوقت أن ندرك أنه إضافة إلى البعد الأمني تشكل غزة أيضاً تحدياً إنسانياً. تبلغ مساحة القطاع 365 كيلو متر مربع يقطنه 2.1 مليون نسمة مما يجعله من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم. أضف إلى ذلك أن البنية التحتية والظروف الصحية هناك متهالكة وهي تفتقر إلى المياه والطاقة والكهرباء والغذاء والخدمات الصحية، وهي ناجمة عن نقطة إلتقاء لظروف جغرافية، فالشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة مجدبة قاحلة ومن أكثر المناطق حرارة في العالم فضلاً عن الأوضاع السياسية التي أدت إلى فرض قيود مشددة على حرية تنقل الأفراد والبضائع من وإلى غزة بعيد سيطرة حماس على القطاع عام 2007.

التحديات الإنسانية في قطاع غزة مرشحة إلى التدهور بفعل الاتجاهات الديمغرافية إذ يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة ما بين 3 إلى 9 أطفال مقارنة بواحد إلى ثلاثة أطفال في إسرائيل والقطاع الأشد عرضة للتغير المناخي الذي يشمل ارتفاع درجات الحرارة وتراجع الترسب وحالات طقس متطرفة للغاية ومتكررة وارتفاع منسوب مياه البحر. لا شك أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والمجتمع الدولي على دراية بالعقدة الغوردية المحبكة بين الأوضاع الإنسانية والتهديد الأمني المنطلق من قطاع غزة. بدأ عدد من الأجهزة مثل منسق أعمال الحكومة في المناطق ووزارة الدفاع والقيادة الجنوبية في التفكير بمستقبل القطاع ورغم ذلك كله فإن الإهتمام الموجه للآثار المتوقعة للتغير المناخي في غزة لا زال دون المطلوب.

الأزمة الإنسانية في قطاع غزة

رغم الخطوات الهامة التي اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية لتحسين الأوضاع في غزة تبقى الأوضاع الإنسانية سيئة، وذلك لعدة أسباب منها حكم حماس وجولات القتال المتكررة مع إسرائيل من 2008 إلى 2021 التي أضرت

جداً بالبنية التحتية وامكانيات التطور وفرض إسرائيل قيوداً مشددة على حرية الحركة والأفراد والانقسام الحاصل بين حماس والسلطة الفلسطينية وتراجع حجم المساعدات المقدمة من قبل الأسرة الدولية، وجائحة كورونا التي زادت الأزمة سوءاً والنتيجة ضائقة اقتصادية وغياب الضروريات الأساسية كالطاقة والمياه والغذاء وغير ذلك. علاوة على ذلك لا يتم معالجة مياه الصرف الصحي على النحو المطلوب والنظام الصحي في طريقه إلى الانهيار. كل هذه العوامل مجتمعة لا تمس بسلامة الناس فحسب بل أيضاً تؤثر بصورة مباشرة على الوضع في إسرائيل خصوصاً في حالة تفشي الأمراض الفيروسية التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة وتؤثر أيضاً على المنطقة برمتها.

الخنق الاقتصادي

بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بحلول نهاية العام (2021) 1211 دولار بالضبط كدخل الفرد في زمبابوي وأقل من دخل الفرد في دول مزقتها الحرب كسوريا الذي يبلغ 1334 دولار. نصف المشاركين في القوة العاملة في القطاع عاطلين عن العمل و70 في المائة منهم شباب وحسب معطيات البنك الدولي يعيش واحد من أصل اثنين تحت خط الفقر. 1.2 مليون نسمة أي أكثر من نصف عدد السكان يتلقون مساعدات من منظمات وهيئات دولية. تساهم سياسة إسرائيل المتمثلة في إغلاق القطاع جواً وبحراً وفرض قيود مشددة على حركة الناس (أكثر من 90 في المائة من السكان لم يغادروا حدود القطاع) ومنع دخول قائمة طويلة من السلع والبضائع ذات الاستعمال المزدوج مثل معدات البناء والإعمار وصيانة البنية التحتية كالأنابيب التي هي ضرورية للبنية التحتية ولكن تستخدمها حماس لصناعة الصواريخ التي تستهدف إسرائيل، يساهم كل ذلك في خلق اقتصاد غير وظيفي مع أنه ليس السبب الوحيد. قطاع غزة غير مرتبط بالأنظمة البنكية العالمية بسبب الخشية من

تمويل الإرهاب. لا يعترف المجتمع الدولي بحكم حماس وهو يدعم المشاريع في القطاع عن طريق السلطة الفلسطينية التي تستخدم هذه الرافعة كورقة مساومة سياسية. فعلى سبيل المثال أعلنت السلطة في صيف العام 2017 أنها ستقلص شراء الكهرباء لغزة بمبلغ 12 مليون دولار شهرياً وهذا بدوره جعل عدد ساعات الوصل يتراوح ما بين 4 إلى6 ساعات يومياً. وهكذا يعتمد القطاع كله على العملة النقدية ويصعب من الناحية القانونية على المنظمات والشركات وعلى إسرائيل أيضاً العمل بشكل منتظم في المنطقة وتطوير المشاريع الكبيرة. هناك عقبة أخرى أمام تحسين الأوضاع الاقتصادية وهي الخشية من تعزيز سيطرة حماس مقابل السلطة الفلسطينية، وتعزيز رواية المقاومة كسبيل وحيد للتعامل مع إسرائيل.

الطاقة

تتكون مصادر الطاقة بقطاع غزة من محطة توليد وأسلاك كهربائية تنقل الكهرباء من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، إضافة إلى الطاقة الشمسية التي حققت قفزة نوعية، مع ذلك كل هذه المصادر مجتمعة لم توفر إلا 27 ميغا وات بينما حجم إجمالي الطلب 600 ميغا وات. حتى مايو أيار 2022 كانت ساعات الوصل لا تتجاوز 12 ساعة يومياً وهناك اعتماد كبير على المولدات الخاصة التي تعمل على وقود الديزل. لدى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والمنظمات الدولية خطط لتحسين البنية التحتية الكهربائية وزيادة القدرة إلى 790 ميغا وات بحلول العام 2030 (تحسن ملحوظ يعتمد على تنفيذ خطة "غاز لغزة" التي وقع من أجلها مذكرة تفاهم وهي تؤسس لمرحلة من التفاؤل). إذا ما أخذ بعين الاعتبار الزيادة المتوقعة في عدد سكان القطاع التي سيصل عدد سكانه بحلول العام 2030 إلى 3 مليون نسمة و4.5 مليون نسمة بحلول العام 2050 إضافة إلى الحاجة لتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي ستظل هناك فجوة كبيرة في 2030 بحجم 200 ميغا وات وستتسع الفجوة في العقود اللاحقة.

يجدر التنويه هنا إلى أن محطة الكهرباء في غزة صممت أصلاً للعمل على الغاز الطبيعي المستخرج من حقل غاز مارين الواقع في المياه الإقليمية للقطاع ومع غياب اتفاق بين السلطة الفلسطينية وحماس وإسرائيل لم يتم تطوير حقل الغاز هذا وظلت محطة الكهرباء تعمل على الديزل الذي يسبب قدراً كبيراً من التلوث البيئي.

المياه

المعلومات الواردة عن النظام المائي بقطاع غزة تأتي بأكملها من سلطة المياه الإسرائيلية وإضافة إلى الشكوك التي تحوم حول مصداقيتها هناك فجوات في البيانات. ومع ذلك كله يعتمد المجتمع الدولي والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية على هذه التقييمات التي تقول بأن الفجوة بين الطلب على المياه وتوفيره تبلغ 102 مليون متر مكعب سنوياً، مقارنة بـ33 مليون متر مكعب سنوياً في الضفة الغربية. يعتمد استهلاك المياه في غزة على الطبقات الجوفية وهي مياه غير صالحة للشرب ونسبة الملوحة فيها عالية وتزيد فيها أيضاً نسبة تركيز النيترات التي يسببها الإفراط في ضخ المياه بنسبة أربعة أضعاف عن نسبة التجديد وهذا بدوره يشكل مخاطر على الصحة. أغلب هذه المياه تستعمل في الري الزراعي والتنظيف والصناعة بينما يشرب 90 في المائة من السكان مياه تم تحليتها في 154 مرفقة لتحلية المياه خاصة وعامة منها 100 مرفقة تعمل دون تصريح أو رقابة. حتى ولو استطاعت هذه المرافق إزالة ملوحة المياه فهي لا تستطيع بالضرورة إزالة الملوثات التي تشكل خطراً على الصحة العامة.

تكمل إسرائيل 10 في المائة في استهلاك المياه إضافة إلى ثلاث مرافق صغيرة لتحلية المياه التي توفر 62 مليون متر مكعب من الماء ولكنها لا تعمل بشكل كامل لانعدام مصادر الطاقة ومشاكل الصيانة. نقص المياه يؤثر على الزراعة وهو قطاع في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في غزة. وحسب بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا فإن 68 في المائة من سكان القطاع يعانون حالياً من مدى متوسط أو قاسي من عدم

الأمن الغذائي، وهذا الاتجاه عرضة للتدهور أكثر مع تراجع حجم المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي. بناء منشأة تحلية مياه البحر المركزية حتى ولو اكتمل والتي ستوفر 55 مليون متر مكعب إضافي سنوياً يتقدم بشكل بطيء والسبب الرئيسي القيود الإسرائيلية المشددة المفروضة على استيراد المواد ذات الاستعمال المزدوج كالكيماويات والمعدات الكهرومغناطيسية وغياب تمويل التشغيل خلافاً لتكاليف الإنشاء التي تكفل بها المجتمع الدولي. يجري الآن إعداد دراسة جدوى لربط منشأة تحلية مياه البحر بمشروع غاز لغزة (G46) وهذا سيتضمن وجود طاقة أكثر تدفقاً وأقل تلوثاً مع اكتمال المشروع مع ذلك كله ستظل المياه الجوفية تشكل مصدر المياه الرئيس في قطاع غزة. من الضروري جداً في أي تخطيط مستقبلي الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الديمغرافي والزيادة المرتبطة به على الطلب إضافة إلى احتياجات الطاقة اللازمة لا لتشغيل مرافق تحلية مياه البحر فحسب بل أيضاً لمرافق مستقبلية تحتاج إليها غزة.

معالجة المياه العادمة

يوجد في قطاع غزة سبع مرافق لمعالجة مياه المجاري تقوم بمعالجة المياه العادمة وضخها إلى البحر. ورغم تخفيف القيود الإسرائيلية على الحركة من وإلى قطاع غزة لا تعمل هذه المرافق بكامل طاقتها، لأن ذلك يتطلب كمية كبيرة من الطاقة وصيانة دائمة وهذا يتطلب بدوره إمداد ثابت لمواد تصنفها إسرائيل ذات الاستخدام المزدوج، وبالتالي يحظر دخولها. أفضل حل متاح لنقص الطاقة هو الطاقة المتجددة وقد طرأ هناك تقدماً في هذا المجال خلال العام المنصرم، وهنا رغم ذلك تؤخر سياسة الاستخدام المزدوج وتحديات التمويل والصيانة إنجاز إنشاء مرافق الخلايا الشمسية. وحتى ولو عملت هذه المرافق بشكل منتظم فستعالج 70 ألف متر مكعب من مياه المجاري، ويظل 20 ألف متر مكعب من مياه المجاري غير المعالجة تصرف مباشرة إلى مياه البحر و20 ألف متر مكعب آخر تصرف إلى الأرض، وبالتالي تتسرب إلى المياه الجوفية وتلوثها. ومع وجود بنية تحتية غير مناسبة تصرف المياه الجوفية إلى البحر بدلاً من معالجتها واستخدامها

للأغـراض الزراعيـة. أيضـاً معالجـة ميـاه المجـاري فـي قطـاع غـزة أمـر مهـم بالنسـبة لإسـرائيل لأن الميـاه الملوثـة سـتحد مـن تحليـة الميـاه، وخيـر دليـل علـى ذلـك إغـلاق محطـة تحليـة ميـاه البحـر فـي أشـكلون نتيجـة للتلـوث البحـري مـن اتجـاه قطـاع غـزة فضلاً عن الأضرار بالصحة العامة في إسرائيل.

الصحة العامة

ميـاه سـيئة مـن حيـث الكـم والكيـف يرافقهـا قـدرة غيـر كافيـة لمعالجـة ميـاه المجـاري لهـو خطـر علـى الصـحة العامـة لا فـي قطـاع غـزة فحسـب بـل فـي إسـرائيل أيضـاً. الأمـراض التـي تتفشـى عـن طريـق الميـاه هـي السـبب الرئيسـي وراء الأمـراض التـي تصـيب الأطفـال (26 فـي المائـة حسـب إحصـائيات اليونيسـيف) خاصـة تلـك التـي تشـمل الإسـهال الـذي يصـعب امتصـاص الطعـام، ويـؤدي إلـى سـوء تغذيـة بـين الأطفـال. أسـوأ المخـاطر المتعلقـة بـالتلوث المـائي تتمثـل فـي انعـدام الصـحة البيئيـة، ويشـمل ذلـك مغـص بطـن متواصـل والشـيغلا وهـي البكتيريـا المسـببة للزحـار والسـالمونيلا (بكتيريـا تسـبب تسـمم الطعـام) والكـوليرا وشـلل الأطفـال، إلـى جانـب أمـراض الفـم، والقـدم وإلتهـاب السـحايا التـي لا زالـت شـائعة فـي قطـاع غـزة علمـاً بـأن هذا المرض قد تفشى كثيراً في الأعوام 1994 و2004 و2013.

هـذه التحـديات المتداخلـة مـع بعضـها الـبعض ليسـت مقصـورة علـى غـزة فقـط لأن العوامـل المسـببة للأمـراض تنتقـل عبـر نظـام مجـاري وقنـوات مائيـة إلـى داخـل إسـرائيل. وفـي الوقـت الـذي تسـتطيع فيـه الفـرق الطبيـة فـي غـزة تقصـي واكتشـاف العـدوى التـي تنقلهـا الميـاه تجـد أن البنيـة الصـحية وعـدم تـوفر المعـدات والأجهـزة الطبيـة والـدواء، والطـواقم الطبيـة يعيـق إمكانيـة المعالجـة المبكـرة ومنـع انتقـال الأمراض المعدية.

التيارات المناخية في القطاع

يصـعب التنبـؤ بالتيـارات المناخيـة بقطـاع غـزة بشـكل دقيـق نظـراً لعـدم تـوفر القاعـدة اللازمـة بجميـع البيانـات المتعلقـة بالأرصـاد الجويـة وهـذا بحـد ذاتـه مشـكلة خصوصـاً بالنسـبة للمـزارعين والصـيادين الـذين هـم بحاجـة لتحضـير أنفسـهم لأحـداث

الطقس. خدمة الأرصاد الجوية الإسرائيلية طورت مؤخراً برنامج توقع الأرصاد حتى عام 2100 تحضيراً للارتفاع المتوقع في درجات الحرارة وتقلبات الجو الكبيرة مثل موجات الحرارة والعواصف والأمطار، وقد يشمل ذلك أيضاً نماذج الحدوث المفاجئ. تعتمد هذه التنبؤات فيما تعتمد على محطات قياس قريبة من حدود القطاع مثل (بيصور فارم، وناحال عوز، ويعيري وماغين) والتي توفر نماذج مناخية لقطاع غزة. وفقاً لهذه الأنماط وفي ظل كل الاحتمالات سيرتفع معدل درجات الحرارة خاصة في فصل الصيف وأيضاً في الربيع والخريف سيطول فصل الصيف على حساب فصل الشتاء وسيزيد معدل درجات الحرارة بنسبة 1.5 درجة مئوية تتميز تضاريس قطاع غزة بوجود الخط الساحلي والسهل الساحلي وفي هاتين المنطقتين سيكون هناك زيادة في عدد الأيام التي تتجاوز فيها درجات الحرارة الـ30 درجة مئوية (60 في المائة من الأيام الإضافية في السهل الساحلي) وأكثر من 34 درجة مئوية (ثلاثة أضعاف عدد الأيام). وكما هو في إسرائيل من المتوقع أن تطول مدة موجات الحر وتشتد كثافة وعدداً ومن المتوقع أن تحدث في أشهر نادراً ما تشهد هذه الموجات. وعليه ستضر موجات الحر بالوجود الأساسي والنشاط الاقتصادي وتعرض صحة أولئك الذين لا يحصلون على تكييف للخطر، وأغلب سكان قطاع غزة لا يحصلون على ذلك وزيادة الطلب على التبريد وهذا صعب جداً إذا أخذ بعين الاعتبار حالة البنية التحتية في القطاع والنظام الكهربائي. إضافة إلى ذلك كله تتوقع خدمة الأرصاد الجوية الإسرائيلية انخفاضاً كبيراً في معدل الترسب في السهل الساحلي الجنوبي، وهذا بدوره سيقلل احتمالية تجديد المياه الجوفية بفعل مياه الأمطار، وهذا بدوره سيؤثر سلباً على القطاع الزراعي في غزة. في الوقت نفسه يتوقع أن يزيد عدد الأيام الماطرة وتشتد كثافتها والعواصف الرعدية التي تسبب الفيضانات، وهذا أصلاً ظاهرة معروفة في قطاع غزة. فعلى سبيل المثال دمرت الفيضانات في يناير من العام 2022 مئات المنازل وأخرجت نظام الصرف الصحي عن الخدمة ليضطر الناس إلى النزوح من منازلهم. أيضاً ستضر العواصف بالبنية التحتية الكهربائية والمائية المهترئة. أيضاً سيرتفع منسوب مياه البحر بمعدل 0.7 إلى

1.8 متر مع نهاية القرن علماً بأن ارتفاع متراً واحداً من منسوب مياه البحر سيزيد من مدى تقدم مياه البحر بـ 0.5 كيلو متر زيادة على قمة النسبة العالية وهي 1–3 كيلو متر حسب المنطقة ونتيجة الضخ الفائق.

توصيات

لا شك أن ثنائي الظروف الجيوبولوتيكية والسياسية في غزة خلقت تحدياً صعباً ليس لسكان قطاع غزة فحسب بل للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية أيضاً والمجتمع الدولي.

هم من ناحية يسعون إلى تحسين الأوضاع الإنسانية ومن ناحية أخرى يصطدمون بثنائي تحديات الحوكمة والحدود القانونية والأخلاقية التي تعرقل أي خطوة ضد التهديد الذي تشكله حماس الحاكم بالأمر الواقع في القطاع.

تجلى هذا التوتر في ورشة العمل هذه حين ركز أغلب المشاركين فيها على الوضع الراهن المعقد في غزة ليصعب مهمة التنبؤ بتوقع المشاكل المستقبلية والحلول المحتملة لها.

إذا ما أخذ بعين الاعتبار العوامل الديمغرافية والجغرافية التي من المتوقع أن تزداد سوءاً في قطاع غزة فعندئذ يتوجب على أصحاب الشأن تطوير تفكير بعيد المدى يأخذ بحسبانه آثار التغير المناخي هناك. وبما أن التغير المناخي يشكل تهديداً مضاعفاً يفاقم من حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية ويخلق الظروف المواتية لترعرع المنظمات الإرهابية ويسبب حالة من عدم الاستقرار الجيوبولتيكي ويساعد على زيادة موجات الهجرة واللجوء إلى أماكن أخرى فحينئذ يكون من الضروري جداً أخذ تأثير التغيرات المناخية بعين الاعتبار خاصة في حالة قطاع غزة.

لذلك التوصية الأبرز تتمثل في تبني نهج تخطيط بعيد الأمد يعتمد على إدارة محسوبة جيداً للمخاطر مع عدم تقويض مهمة السعي وراء حلول فورية لمشاكل قطاع غزة العاجلة التي هي خطيرة للغاية كما صرحت بذلك الوكالات الدولية خلال مؤتمر المانحين الذي عقد الشهر المنصرم.

من الأهمية بمكان الإدراك بأن مخاطر المياه في قطاع غزة قد تؤثر أيضاً على إسرائيل وعلى الأخيرة تصميم سياسة لإدارة التهديدات البيئية عابرة الحدود بما فيها تلك القادمة من قطاع غزة كما دعا إلى ذلك مراقب الدولة عام 2017.

هناك مثال بسيط يتعلق بهذه السياسة وهو نظام التنبؤ بالفيضانات الخاص بهيئة الأرصاد الجوية الإسرائيلية والذي يمكن أقلمته مع الظروف الخاصة في قطاع غزة أملاً في توفير إنذار مبكر ومنع حدوث كوارث قد تزداد مع التوقع المتصاعد للحالات الجوية المتطرفة من حيث الكثافة والعدد.

علاوة على ذلك كله فإن أي سياسة تخطيط بعيدة الأمد خاصة بالبنية التحتية الكهربائية والمائية لابد أن تعتمد على بيانات علماً بأن هذه البيانات تقل إذا ما تعلق الأمر بالماء والكهرباء، وعليه يوصي بضرورة تحليل إسرائيل والمجتمع الدولي بيانات موجودة وإذا لزم الأمر تجميع بيانات حالية تستطيع أن تغذي وتوجه مشاريع تنمية أساسية.

أدى العجز في مجال الطاقة بقطاع غزة إلى نمو صناعة الطاقة المتجددة. فحسب دراسة صادرة عن الجامعة العبرية تولد غزة 25 في المائة من الكهرباء من الطاقة الشمسية ويقول الخبراء أن هذه النسبة مرشحة للزيادة رغم أن فقدان الطاقة من الشبكة الكهربائية يحد من ذلك ويحتاج تحسين الشبكة الكهربائية إلى 200 مليون دولار.

توصية أخرى تقول بضرورة البدء بتخطيط حلول فاعلة لتخزين واستخدام المياه السطحية الجارية التي يتدفق أغلبها إلى البحر. تخزين هذه المياه يمكن أن يقلل من ملوحة المياه الجوفية وتوفير المياه اللازمة للري الزراعي.

هناك منظمة بيئية تدعى إيكو بيس تقترح حلولاً متداخلة عابرة للحدود تواجه تحديات سياسية ودبلوماسية. أول هذه الحلول هو مد الأردن لقطاع غزة بالطاقة الشمسية لدعم مرافق تحلية مياه البحر مقابل حصول الأردن على الماء. ولأن قطاع غزة يفتقر إلى كميات المياه الكافية فقد يمكن توفير الكهرباء الثابتة (مقروناً بالاستقرار السياسي والتمويل المنظم وتحقيق القيود المفروضة مع السلع ذات الاستخدام المزدوج) من إنشاء بنية تحتية ضخمة لتحلية مياه البحر تستطيع

إنتاج مياه زائدة عن الطلب المحلي بحيث تباع إلى الأردن مقابل الحصول على كهرباء الطاقة الشمسية. والحل الثاني المقترح يتمثل في إنشاء مزارع للطاقة الشمسية في المنطقة (ج) ترسل الكهرباء إلى غزة عبر شبكات الكهرباء الإسرائيلية.

علاوة على ذلك وعلى الرغم من مستوى التحسن الملحوظ الذي طرأ خلال العام المنصرم فلا زالت القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد السلع ذات الاستخدام المزدوج تعيق حالياً تنفيذ مشاريع البنية التحتية. هذه السياسة ممكن تفهمها إذا ما أخذ بعين الاعتبار مخاطر استخدام حماس لهذه المواد لأغراض عسكرية. ورغم ذلك يستدعي الأمر نوع من إدارة المخاطر المحسوبة لأنه وفي ظل غياب الحلول بعيدة الأمد فقد تحل مخاطر أخرى محل المخاطر الأمنية الراهنة قد تضر بمياه الشرب في إسرائيل وتعرض الصحة العامة للخطر وفي نهاية المطاف تفاقم من حدة التهديدات الأمنية التي تشكلها غزة على المدى البعيد.

أخيراً يتوجب على إسرائيل والأسرة الدولية الاستمرار في الدفع باتجاه إعادة السلطة الفلسطينية لإدارة شئون قطاع غزة بغية التغلب على قضية الحوكمة في القطاع (وهذا موضوع خارج مجال هذا المقال) والتعامل مع المشاكل بعيدة الأمد مثل التغير المناخي. السلطة الفلسطينية التي هي على دراية بآثار التغير المناخي في الضفة الغربية وقطاع غزة انضمت إلى ميثاق إطار الأمم المتحدة الخاص بالتغيرات المناخية وقد طورت عام 2017 خطة للتعامل مع توقعات التغيرات المناخية حتى العام 2100. ولكن رغم وجود خطط رسمية هناك افتقار إلى التنفيذ والسلطة الفلسطينية بحكم الافتقار إلى الحكم في قطاع غزة ليست في وضع يؤهلها لأن تكون شريكاً فاعلاً في التعامل مع أزمة التغير المناخي خلافاً لتسهيل تمويل مشاريع حالية.

ما هي السياسة الأمريكية حيال الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؟

الكاتب: كالي روبنسون

المصدر: مجلس العلاقات الخارجية التابع للكونغرس

ترجمة: أ.زهير عكاشة

ملخص

الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني الذي دام عقوداً من الزمن متأهل في ادعاءات متضاربة بين الطرفين حول ملكية الأرض المقدسة إلى جانب الخلافات حول الحدود والقدس والأمن واللاجئين الفلسطينيين. دأبت الولايات المتحدة منذ أمد بعيد على إيجاد حلول لصراع يفضي إلى دولتين رغم أن إدارة الرئيس ترامب تبنت سياسات انحرفت عن هذا الهدف. أعادت إدارة الرئيس بايدن التأكيد على دعم حل الدولتين بيد أنها لم تتحرك صوب البدء في المفاوضات من جديد بل وبدلاً من ذلك أوجدت التطبيع الإسرائيلي- العربي واستأنفت مساعداتها للفلسطينيين.

المقدمة

تصادم الإسرائيليون والفلسطينيون طيلة عقود من الزمن حول مطلب الأرض المقدسة ليشكل بذلك صراعاً من أطول الصراعات عمراً في العالم. ورغم أن الولايات المتحدة داعماً قوياً لإسرائيل إلا أنها حاولت من الناحية التقليدية الدفع إلى الأمام نحو حل دبلوماسي يوفق بين المطالب المتضاربة بين الطرفين. كثير من الإدارات الأمريكية المتعاقبة اقترحت خرائط طريق للعملية السلمية تفضي إلى دولتين واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية. ومع ذلك يرى المنتقدون أن فرص نجاح حل الدولتين تراجعت كثيراً في عهد الرئيس ترامب الذي انتهج سياسات مثيرة للخلاف خاصة بالقضايا الرئيسية للصراع. ورغم أن إدارة الرئيس بايدن أكدت مراراً وتكراراً على دعمها لحل الدولتين غير أنها لم تراجع سوى أشياء بسيطة لإدارة ترامب تاركة أشياء أخرى على ما هي عليه بما في ذلك قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

على ماذا يدور الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؟

لا شك أن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني متجذر في خلاف إقليمي حول الأرض المقدسة عمره قرناً تقريباً في منطقة شرق أوسطية ذات أهمية تاريخية ودينية للمسيحيين واليهود والمسلمين. بدأت أعداد متزايدة من اليهود في القدوم إلى فلسطين العثمانية بعد إعلان ثيودور هرتزل عن فكرة الدولة اليهودية عام 1896 الأمر الذي سارع بفكرة ملاذ لليهود في وطنهم القديم هرباً من معاداة السامية في أوروبا.

تسارعت وتيرة الهجرة بعد هولوكوست الحرب العالمية الثانية التي قتل فيها النازيون ستة ملايين يهودي. في عام 1947 وبعد سنوات من أعمال العنف بين اليهود والعرب صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح إنشاء دولتين في فلسطين واحدة يهودية والأخرى عربية. بعدها بفترة قصيرة أعلن المجتمع اليهودي في فلسطين عن إسرائيل كدولة مستقلة ليسارع مئات الآلاف من اليهود للهجرة

وتندلع حرب تشنها دولة عربية مجاورة. من جانبهم يقول الفلسطينيون العرب أن اليهود اغتصبوا أرض آبائهم وأجدادهم بدعم من القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا. يشير هؤلاء إلى قيام دولة إسرائيل وهزيمة جيوش التحالف العربية عام 1948 بكلمة النكبة التي هجر خلالها حسب تقديرات الأمم المتحدة نحو 700 ألف فلسطيني. وخلال تلك العقود تطور الخلاف الإسرائيلي-الفلسطيني إلى صراع ليشمل دول تشارك في الحرب وانتفاضات مسلحة وأعمال إرهابية. حدثت نقطة تحول كبرى تتمثل في حرب الأيام الستة عام 1967 التي توجت باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. بعدها تبنى مجلس الأمن الدولي قرار رقم 242 الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من أراضي محتلة لتأمين واعتراف بحدود مقابل السلام. افتقر القرار إلى تفاصيل ورغم ذلك كان معلماً وأساساً لدبلوماسيات مستقبلية هدفت إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. المنطقة اليوم تضم في جنباتها نحو 2مليون فلسطيني في قطاع غزة وثلاثة ملايين بالضفة الغربية. ورغم أن سكان إسرائيل الـ9.5 مليون نسمة يهود إلا أن هناك 2 مليون مواطن عربي يعيشون فيها.

كل الجهود الدبلوماسية الدولية للتوسط في التوصل إلى تسوية سياسية لم تحرز إلا اختراقاً محدوداً للغاية. تركزت الدبلوماسية الأمريكية مؤخراً على حل عدداً من القضايا الأساسية منها:

الحدود: لا شك أن مفهوم وجود دولتين منفصلتين واحدة إسرائيلية وأخرى فلسطينية الذي يقصد به في العادة حل الدولتين يحظى منذ عقود بدعم دولي لا بأس به. على أساس ذلك يتم إنشاء دولة فلسطينية تضم أغلب الضفة الغربية مع تبادل أراضي يعوضها عن استيعاب إسرائيل لبعض المستوطنات اليهودية هناك وكذلك قطاع غزة الذي انسحبت إسرائيل منه من جانب عام 2005. أغلب الدبلوماسية الدولية التي تدعم حل الدولتين تفضل عودة إسرائيل إلى حالة ما قبل عام 1967، لكن ليس هناك توافق على كيفية حل قضية الفلسطينيين الذين يعشون ضمن هذه الحدود والإسرائيليين اليهود القاطنين وراءها.

القـدس: مدينـة القـدس المتنـازع عليهـا تطـوق الحـدود بـين إسـرائيل والضـفة الغربيـة. وضـمت إسـرائيل كامـل المدينـة كعاصـمة لا يـدعى الفلسـطينيون أن القـدس الشـرقية عاصـمة لـدولتهم. حـل الـدولتين يتطلـب عاصـمة فلسـطين فـي القـدس الشرقية.

اللاجئـون: أوجـدت حربـي عـام 1948 و1967 نحـو مليـون لاجـئ فلسـطيني وكبـار السـن وأحفـادهم لا زالـوا يعيشـون فـي الأردن ولبنـان وسـوريا ويطـالبون بحـق العـودة إلـى إسـرائيل، كمـا أيّـد ذلـك قـرار الجمعيـة العامـة عـام 1948. لا يـزال الجدال جاريـا حـول مسـالة اعتبـار أحفـاد هـؤلاء الـذين هـاجروا مهـاجرين يمتلكـون هـذا الحـق. تعتبـر إسـرائيل أن حـق العـودة هـو تهديـد لوجودهـا كدولـة يهوديـة، وتـرى أن على اللاجئين العودة لدولة فلسطينية تقام كجزء من حل الدولتين.

الأمـــن: تـرى إسـرائيل فـي بعـض الجماعـات المسـلحة الفلسـطينية تهديـدا لوجودهـا وعلـى رأسـها حمـاس وهـي المنظمـة التـي تسـيطر علـى قطـاع غـزة وعاقـدة العـزم علـى تـدمير إسـرائيل. تفجيراتهـا الانتحاريـة وهجماتهـا الصـاروخية تسـتهدف فـي العـادة مـواطنين إسـرائيليين. تطالـب إسـرائيل بنـزع سـلاح هـذه الجماعـات، كمـا تطالـب بـأن تكـون الدولـة قـوة شـرطية قويـة. يسـعى الفلسـطينيون إلـى إنهـاء الاحـتلال الإسـرائيلي العسـكري، يريـدون سـيطرة كاملـة علـى الأمـن ويقبلـون فـي نفـس الوقـت حـدود التسـلح. تريـد إسـرائيل الحفـاظ علـى القـدرة علـى العمـل داخـل الأراضـي الفلسطينية ضد التهديدات الأمنية.

الاعتراف المتبادل:

يسـعى كـل طـرف مـن الطـرفين إلـى ضـرورة اعتـراف الطـرف الآخـر وبدولتـه وكـذلك الأسـرة الدوليـة. يريـد اغلـب اليهـود الإسـرائيليين أن يُعتـرف بـدولتهم كدولـة يهوديـة بينمـا يريـد الفلسـطينيون أن تعتـرف إسـرائيل بنـزوحهم القسـري فـي ظـل النكبة.

نهاية الصراع:

كلا الطرفين يريدان اتفاق سلام يضع حداً للصراع واحترام مطالب كل الآخر بحيث يؤدي ذلك إلى سلام وتطبيع علاقات إسرائيل مع كافة الدول العربية كما نصت على ذلك المبادرة العربية لجامعة الدول العربية.

ما هي اهتمامات الولايات المتحدة بالصراع؟

يشكل الشرق الأوسط منذ أمد بعيد محور اهتمام الولايات المتحدة في وقت سعت فيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتداخلة، كتأمين مصادر الطاقة الحيوية وتحجيم النفوذ السوفيتي والإيراني، وتأمين بقاء وأمن إسرائيل والحلفاء العرب، والتصدي للإرهاب وتعزيز الديمقراطية وتقليص تدفق اللاجئين. وعليه، فقد سعت الولايات المتحدة إلى حل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني الذي شكل دافعاً رئيسياً لحراكات إقليمية مع التركيز على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، ومع الحفاظ على دعم إسرائيل والدفع باتجاه استقرار إقليمي واسع. في الوقت نفسه شكل هذا الصراع محور اهتمام الجالية اليهودية الأمريكية وكذلك الطائفة البروتستانتية المسيحية وكلاهما من أشد الداعمين لإسرائيل. ومع ذلك يرى كثير من الخبراء الأمريكيين أن اهتمام الولايات المتحدة بحل الصراع خفت خلال السنوات الأخيرة. بعد اندلاع انتفاضات العام 2011 المعروفة بالربيع العربي والحرب في سوريا واليمن واندفاع إيران للسيطرة على المنطقة، والجماعات الإرهابية كالقاعدة وداعش، شكل كل ذلك مزيداً من التهديدات الفورية للمصالح الأمريكية، أضف إلى ذلك كله أن علاقة الولايات المتحدة بإيران والدول العربية الخليجية لم تعد تلتصق بالقضية الإسرائيلية–الفلسطينية حتى أنها جعلت الصراع أولوية دنيا كما يقول الباحث الزائر في معهد العلاقات الخارجية فيليب غوردن، الذي عمل في مفاوضات السلام الشرق أوسطية داخل البيت الأبيض إبان فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق باراك

أوباما. جدير بالذكر أن غوردن يعمل مستشاراً لنائبة الرئيس كاملا هاريس منذ يناير 2021.

كيف انخرطت الولايات المتحدة في الصراع؟

الولايات المتحدة هي لاعب رئيس في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لأكثر من نصف قرن. انخرطت فيه بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد انضمت إلى بريطانيا في لجنة تحقيق عام 1946 التي أوصت بإعادة توطين 100 ألف من اليهود في فلسطين، التي لن تكون لا يهودية ولا عربية. بعدها أصبحت الولايات المتحدة أول الدول التي تعترف بإسرائيل كدولة صاحبة سيادة عام 1948. بعد حرب الأيام الستة حاولت الولايات المتحدة التوسط في الصراع الإسرائيلي- العربي الأوسع جنباً إلى جنب مع بريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة. ومع ذلك كانت حرب عام 1973 التي ناضلت فيها إسرائيل في البداية للدفاع عن نفسها ضد القوات المصرية والسورية التي أجبرت الولايات المتحدة على حمل الراية في أي دبلوماسية مستقبلية. ومع أن إسرائيل كسبت الصراع من الناحية العسكرية إلا أن الدول العربية وجهت لها ضربة نفسية شديدة. حيث شكلت الحرب أيضاً نقطة تحول بارزة في السياسة الأمريكية وفيها سارعت الدول العربية المنتجة للنفط إلى فرض حظر نفطي ضار على الولايات المتحدة، وقرب ذلك الولايات المتحدة الداعم الرئيس لإسرائيل والاتحاد السوفيتي الداعم لمصر وسوريا من الدخول في حرب نووية بعد فترة من الهدوء. برهنت هذه الحرب على أنها نعمة للقضية الفلسطينية مع اعتراف جامعة الدول العربية عام 1974 بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

تسلسل زمني بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية

1947

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ويحدد مدينة القدس ككيان منفصل.

1948

لم إسرائيل تقبل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 وتعلن استقلالها. تصدت للجيوش القادمة من الدول العربية المجاورة التي تعارض وجودها. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يعطي الفلسطينيين الحق في العودة.

1967

رداً على تعبئة الدول العربية إسرائيل تشن هجوماً استباقياً وتحتل مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء. قرار مجلس الأمن الدولي ينص على مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أضحى أساساً للمفاوضات العربية–الإسرائيلية.

1973

أثناء الحرب العربية– الإسرائيلية الثالثة تقف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل ضد تحالف الدول العربية التي تحاول استعادة أراضيها المفقودة وترتب وفقاً لإطلاق النار وتطلق عملية السلام العربية– الإسرائيلية بقيادتها.

1979–1978

الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يستضيف الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في كامب ديفيد ليضعوا هناك إطاراً للسلام في الشرق الأوسط يشمل حكماً ذاتياً للفلسطينيين. بعد مفاوضات لاحقة توقع إسرائيل ومصر على معاهدة سلام.

1993–1987

الانتفاضة الأولى تؤدي إلى عنف واسع النطاق يقتل فيه عدة مئات من الإسرائيليين وألفي فلسطيني.

1988

زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يقبل بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 كأساس للتفاوض.

1991

مؤتمر مدريد يعقد بإشراف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ليفتح مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لأول مرة.

1993

مفاوضات إسرائيلية– فلسطينية سرية تجري في النرويج تفضي إلى اتفاقيات أوسلو التي تدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء حكم ذاتي. منظمة التحرير تعترف بحق إسرائيل في الوجود مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني.

1994

إسرائيل والأردن يوقعان بوساطة أمريكية معاهدة سلام.

1995

اتفاق أوسلو2 يؤسس حكماً ذاتياً في غزة وعلى مساحة 40 في المائة من الضفة الغربية.

2000

رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك وزعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يجتمعان في قمة كامب ديفيد بإشراف الرئيس الأمريكي بل كلينتون لمناقشة قضايا الحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس لكن تنتهي المحادثات بلا اتفاق. كلينتون يحدد خطوط إنشاء دولة فلسطينية تعيش إلى جنب مع إسرائيل.

2002

مبادرة السلام العربية تمنح إسرائيل سلاماً وتطبيعاً للعلاقات مع الدول العربية بعد حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بعد موجة عمليات فلسطينية يحتل الجيش الإسرائيلي من جديد أراضي فلسطينية بالضفة الغربية ويشرع لاحقاً في بناء حاجز أمني حول الكتل الاستيطانية في القدس الشرقية.

بعد انهيار عملية السلام عام 2000 يشعل عدم الثقة بين الطرفين فتيل انتفاضة ثانية يقتل فيها ألف إسرائيلي وأكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني.

2003

الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يعلن عن خارطة طريق لإنهاء العنف وإعادة إطلاق مفاوضات إسرائيلية– فلسطينية تؤدي إلى دولة فلسطينية.

2005

إسرائيل تنسحب من قطاع غزة بما في ذلك جميع المستوطنات والرئيس الأمريكي بوش يبعث برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون يعترف بواقع الكتل الاستيطانية بالضفة الغربية.

2009–2008

بعد شن حماس هجمات صاروخية على المدنيين الإسرائيليين انطلاقاً من غزة تخوض إسرائيل حرباً مع الجماعات المسلحة والحرب التي دامت أسابيع تؤدي إلى قتل آلاف الفلسطينيين و13 إسرائيلياً.

2014–2013

إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تطلق مفاوضات الحل النهائي لكنها تنهار بسبب الخلافات حول المستوطنات وإطلاق سراح الأسرى إلى جانب قضايا أخرى.

2017

الـرئيس الأمريكـي دونالـد ترامـب يعلـن عـن قـرار بنقـل السـفارة الأمريكيـة إلـى القدس معترفاً بالقدس عاصمة لإسرائيل.

2018

الولايـات المتحـدة تقلـص مسـاعداتها إلـى الفلسـطينيين والأونـروا وتغلـق مكتـب منظمة التحرير في العاصمة واشنطن وتفتح سفارتها في القدس.

2019

إدارة ترامـب تعتـرف بالسـيادة الإسـرائيلية علـى مرتفعـات الجـولان وتعـرب عـن معارضـتها لـرأي وزارة الخارجيـة الأمريكيـة الـذي تبنتـه عقـود مـن الـزمن ويقـول بـأن مستوطنات الضفة الغربية لا تتوافق مع القانون الدولي.

2020

الـرئيس ترامـب يعلـن عـن رؤيتـه للسـلام الإسـرائيلي– الفلسـطيني والتـي تتـيح لإسـرائيل ضـم 30 فـي المائـة مـن الضـفة الغربيـة وإنشـاء دولـة فلسـطينية صـغيرة. لاحقـاً إدارتـه تتوسـط فـي اتفاقيـات مـع دول عربيـة عديـدة لتطبيـع العلاقـات مـع إسرائيل.

فـي الشـهور التـي أعقبـت حـرب 1973 عمـل هنـري كيسـنجر وزيـر الخارجيـة الأمريكـي كوسـيط رئـيس بـين الـدول العربيـة وإسـرائيل، وقـد سـاعدت دبلوماسـيته المكوكيـة بـين عواصـم دول الشـرق الأوسـط عـامي 1974 و1975 علـى تخفـيض الصراع وفض الاشتباك.

عـام 1978 استضـاف الـرئيس الأمريكـي جيمـي كـارتر فـي كامـب ديفيـد مفاوضـات بـين مصـر وإسـرائيل نجـم عنهـا إطـاري عمـل أسسـا لدبلوماسـية شـرق أوسـطية مسـتقبلية. الأولـى تـدعو إلـى محادثـات تشـمل مصـر وإسـرائيل والأردن والفلسـطينيين حـول حكـم ذاتـي فـي غـزة والضـفة الغربيـة، والثانيـة تـدعو إلـى عقـد معاهـدة سـلام بـين مصـر وإسـرائيل وقعهـا الطرفـان فـي البيـت الأبـيض عـام 1979

ورغم أن الأردن كان طرفاً في حرب عام 1973 فلم ينضم إلى المفاوضات، خشية إدانة الدول العربية له.

وقعت إسرائيل والأردن معاهدة سلام عام 1994. ومع أن الولايات المتحدة تركت خارج المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقيات أوسلو التي اعترف فيها الإسرائيليون والفلسطينيون ببعضهم البعض فقد وقع الطرفان الاتفاق النهائي في البيت الأبيض. الولايات المتحدة وإدارة الرئيس كلنتون لعبا دوراً هاماً عام 1998 عندما أشرفت على المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي أدت إلى إعلان خطة كلينتون لانطلاق حل الدولتين. دأبت الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ ذلك الحين على وضع خططها المتعلقة بحل الدولتين مثل خطة خارطة الطريق للسلام الخاصة بالرئيس جورج بوش الابن وخطة المبادئ الستة لوزير الخارجية جون كيري وخطة ترامب السلام من أجل الازدهار.

الولايات المتحدة وهي تحاول التوسط في التوصل إلى اتفاق بين الأطراف كانت من ناحية تحمي إسرائيل من الانتقادات الدولية التي كما يقول البعض أعاقت دبلوماسية حل الصراع.

استخدمت الولايات المتحدة منذ عام 1970 صلاحية حق النقض الفيتو بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن عشرات المرات لإحباط قرارات تدين إسرائيل.

منذ عام 1980 لم تسمح الولايات المتحدة لمجلس الأمن الدولي إلا مرة واحدة عندما تغيب عن التصويت في جلسة أدان فيها المجلس البناء الاستيطاني أواخر عام 2016 إبان ولاية إدارة الرئيس أوباما المنصرمة. مالت إدارة ترامب للوقوف إلى جانب إسرائيل في العديد من القضايا لتهجر عقوداً من السياسة الأمريكية التي كانت تعمل كوسيط محايد في المفاوضات.

في أغسطس 2020 توسطت الإدارة الأمريكية في اتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة عرف باتفاقيات أبراهام التي تعهدت فيها الدولتان

بتطبيع العلاقات تطبيعاً كاملاً. بعدها أعلنت البحرين والسودان والمغرب عن اتفاقيات مشابهة توسطت فيها الولايات المتحدة.

خصوم التطبيع يرون أن هذه التحركات تشكل خيانة للقضية الفلسطينية كون المبادرة العربية للسلام تنص على أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية لن تقيم علاقات مع إسرائيل إلا بعد إنشاء دولة فلسطينية، هذا إلى جانب شروط أخرى.

أشارت إدارة الرئيس بايدن إلى أنها ستدعم الحقوق المتساوية للإسرائيليين والفلسطينيين بدلاً من التركيز على حل الصراع الأساسي. يقول مسؤولون كثر أن اتفاقيات مثل اتفاقيات أبرهام ليست بديلاً عن السلام الإسرائيلي- الفلسطيني وأن الإدارة الأمريكية ستشجع مزيداً من الدول على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

إضافة إلى ذلك عملت هذه الإدارة وبشكل مباشر من راء الكواليس على التوسط بين إسرائيل وحماس للتوصل إلى اتفاق على وقف لإطلاق النار عام 2021. أعادت إدارة بايدن وأكدت على دعمها لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها مع التعهد بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في القطاع.

ما هو موقف الولايات المتحدة حيال الدولة الفلسطينية؟

أكد بايدن حرصه على دعم حل الدولتين ووجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية بحدود تشبه تلك التي كانت موجودة قبل حرب عام 1967 بحيث تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من القدس، ووفرت خطوط كلينتون الأسس التي تقام عليها دولة فلسطينية وحل قضايا الوضع النهائي الأخرى.

أصبح جورج بوش الابن أول رئيس أمريكي يؤيد علناً إنشاء دولة فلسطينية من خلال خطة خارطة الطريق للسلام عام 2002 التي وضعتها كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. أيضاً حاولت إدارة الرئيس أوباما الدفع باتجاه حل الدولتين لكن المفاوضات انهارت عام 2014 بسبب الخلافات حول المستوطنات وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وقضايا

أخرى. عام 2016 أوجز وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مبادئ حل الدولتين بناء على مفاوضات الوضع النهائي.

تنص خطة ترامب المعروفة باسم السلام من أجل الازدهار على إنشاء دولة فلسطينية لكنها تمنح إسرائيل السيادة على قدس غير مقسمة والبلدة القديمة والأماكن المقدسة وتهمش العاصمة الفلسطينية بقطعة من الأرض في شرق القدس. لم تمنح الخطة المذكورة للاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى أراضي سابقة لكنها وعدت باستثمار 50 مليار دولار في تطوير دولة فلسطينية. الخارطة الفكرية الواردة في خطة ترامب تشير إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية ستتقلص إلى 70 في المائة مع ضم إسرائيل لغور الأردن وكل المستوطنات الموجودة هناك اعتبر النقاد أن هذه الخطة التي أعدت دون التشاور مع القادة الفلسطينيين انتصاراً لإسرائيل في كل قضايا الوضع النهائي وترفضها السلطة الفلسطينية رفضاً باتاً.

الولايات المتحدة ورغم دعمها القديم لحل الدولتين لا تؤيد من الناحية التقليدية المسعى الفلسطيني للإعلان عن دولة في الأمم المتحدة، قائلة بأن هذه القضية لا تقرر إلا عبر التفاوض مع إسرائيل. تسعى السلطة الفلسطينية منذ عام 2011 للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة وتلك خطوة تتطلب موافقة مجلس الأمن الذي تمتنع فيه الولايات المتحدة بحق النقض الفيتو. لغاية الآن لم تحصل السلطة الفلسطينية على التأييد الكافي لهذا المسعى لكن في عام 2012 صوتت 138 دولة في الجمعية العامة لصالح الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

ما هو الموقف الأمريكي حيال القدس؟

عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 لصالح تقسيم فلسطين التي كانت خاضعة للسيطرة البريطانية لدولتين منفصلتين عربية ويهودية، ونحت قضية القدس جانباً كهيئة منفصلة معترفة بأهميتها الدينية المشتركة بالنسبة للمسيحيين واليهود والمسلمين. ومع ذلك أنشئت إسرائيل

المستقلة حديثاً مقر حكمها في الشطر الغربي من المدينة وتحتل القدس الشرقية عام 1967. وسعت إسرائيل الحدود البلدية للقدس لتضم القرى والبلدات الفلسطينية المجاورة.

وكجزء من اتفاقيات أوسلو أكدت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن حق ملكية القدس لن يتقرر إلا في مفاوضات الوضع النهائي. والآن تعتبر إسرائيل أن كل القدس عاصمة لها بينما تدعى السلطة الفلسطينية بأن شرق القدس هو مقر دولتها الفلسطينية المستقبلية معتبرة سيطرة إسرائيل على الأرض هو احتلال.

ظلت الولايات المتحدة وأغلب الدول التي تقيم علاقات مع إسرائيل على الإبقاء على سفارتها في تل أبيب طيلة عقود من الزمن، من أجل عدم استباق أي اتفاق سلام مستقبلي. ورغم أن القانون الأمريكي الصادر عام 1995 ينص على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إلا أن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين صرفوا النظر عن القانون حماية للمصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة. ومع ذلك رفض ترامب فعل ذلك عام 2017 ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعترف بالمدينة عاصمة لإسرائيل. مؤيدو النقل يدعون أن ليس هناك أي ضرورة أمنية ملحة تمنع مثل هذه الخطوة، وأن التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في إسرائيل لابد أن يكون في مقر الدولة الحكومي. هذا الإعلان دفع المسؤولين الفلسطينيين إلى قطع علاقاتهم بإدارة ترامب.

ومع أن الرئيس بايدن أعاد هذه العلاقات، إلا أنه أبقى على السفارة الأمريكية في القدس. عام 2021 أعلن الرئيس بايدن عن نيته إعادة فتح مكتب التمثيل الفلسطيني في واشنطن والقنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، اللتين أغلقهما ترامب، لكنهما بقيا مغلقين حتى منتصف 2022، وإعادة فتحهما أمر صعب لأن القانون الأمريكي الصادر عام 1987 الذي يراوغ فيه سلفة ترامب يحظر على الفلسطينيين فتح بعثات لهم في الولايات المتحدة، وقد أقرت إدارة ترامب تشريع يمنع أي رئيس أمريكي مستقبلاً من التخلي عن هذا المنع.

إعادة فتح القنصلية في القدس الشرقية يتطلب موافقة الحكومة الإسرائيلية وهذا بعيد المنال.

ما هو الموقف الأمريكي حيال الاستيطان؟

بدأت إسرائيل بعد وقت قصير من انتهاء حرب عام 1967 ببناء المستوطنات في بعض الأراضي التي احتلتها وقد بدأ البناء الاستيطاني في عهد حكومات حزب العمل سعياً إلى تعزيز الدفاع في أجزاء من الضفة الغربية التي شهدت قتالاً ضارياً إبان الحروب العربية الإسرائيلية، لكن وتيرة البناء تسارعت أكثر بعد أن أضحى عدد من المستوطنين يرون في الأرض حقهم الديني والتاريخي وقد وجد آخرون حوافز اقتصادية تشجعهم على العيش هناك.

بحلول عام 2019 أصبح 600 ألف مستوطن يعيشون في المستوطنات الواقعة بالضفة الغربية وشرق القدس. ظلت الولايات المتحدة طيلة سنوات تدين رسمياً بناء المستوطنات واصفة إياها بالعقبة في طريق السلام لكنها من ناحية أخرى تتفادى اعتبارها بشكل مباشر غير شرعية تجنباً لاحتمال تعرض إسرائيل لعقوبات دولية. هناك رأي قانون صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 1978 يقول بأن المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة غير مقبولة وفق القانون الدولي، وقد أوضح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان خلال مقابلة تلفزيونية أجريت معه عام 1981 أن بناء المستوطنات أمر "غير حكيم" ولكن ليس "غير شرعي". الرئيس جورج بوش الأب كان الرئيس الأمريكي الأول الذي يربط حجم المساعدات التي ستتلقاها إسرائيل بالبناء الاستيطاني حيث خصم تكلفة البناء الاستيطاني من ضمانات القروض الأمريكية. ومع ذلك سمح الرئيس كلينتون فيما بعد باستثناءات خاصة بالبناء الاستيطاني في القدس الشرقية والأغراض "النمو الطبيعي".

في عام 2004 بعث الرئيس جورج بوش الابن برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون يقر فيها بأن "الوقائع الجديدة" أو المستوطنات ستجعل من المستحيل على إسرائيل العودة إلى حدود ما قبل عام 1967 في أي اتفاق

سلام. ترى أغلب الإدارات الأمريكية أن إسرائيل ستحتفظ بأكبر الكتل الاستيطانية الثلاث مقابل التنازل عن أراضي أخرى للفلسطينيين في أي اتفاق سلام، معتقدة أنه من غير الواقع أن تجبر إسرائيل كثير من مواطنيها على ترك المستوطنات.

مع أن إدارة أوباما اتخذت خطوات تحمي إسرائيل من التحركات السياسية التي تسعى إلى تجريم التعامل الاقتصادي مع المستوطنات الواقعة بالضفة الغربية، إلا أنها من ناحية أخرى أصدرت توبيخاً لإسرائيل فيما يتعلق بالاستيطان، وذلك من خلال امتناعها عن التصويت في جلسة لمجلس الأمن الدولي اعتبرت فيها المستوطنات غير شرعية. وكما فعلت في جزيئات أخرى من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني اتجهت إدارة ترامب إلى تبني وجهة نظر حيال المستوطنات اليهودية مؤيدة لإسرائيل. أعرب وزير الخارجية مايك بمبيو عام 2019 عن معارضته لرأي وزارة الخارجية المعلن عام 1978 قائلاً بأن المستوطنات المدنية بالضفة الغربية ليست "مخالفة بحد ذاتها للقانون الدولي" ولا تشكل عقبة في طريق العملية السلمية.

دفع هذا التصريح أكثر من مئة عضو في الكونغرس إلى توقيع رسالة رفض. لم تتخذ إدارة بايدن أي موقف رسمي حيال شرعية المستوطنات.

وفق خطة ترامب تقوم إسرائيل باستيعاب نحو 30 في المائة من الضفة الغربية عن طريق مد سيادتها على كافة المستوطنات اليهودية هناك، وعلى غور الأردن. كان من المتوقع أن يتحرك رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الأمام باتجاه الضم في يوليو تموز 2020 وقد أدان ذلك المشرعون الأمريكيون من كلا الحزبين وخبراء حقوق الإنسان وزعماء آخرون. ومع ذلك فقد وافقت إسرائيل في اتفاق أبرهام مع دولة الإمارات العربية المتحدة على وقف الضم بشكل مؤقت.

ما هو حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل والفلسطينيين؟

الولايات المتحدة هي حليف لإسرائيل منذ أمد بعيد وإسرائيل وكيلها الأمني الأهم، لأن الولايات المتحدة تدعم وجود دولة يهودية.

رأى كثير من الاستراتيجيين العسكريين الأمريكيين إبان فترة الحرب الباردة، أن إسرائيل تعتبر الشريك الأفضل ضد الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وقد أثبتت فيما بعد أن إسرائيل مساهم قوي في الجهود الأمريكية للتصدي للارهاب.

تظل إسرائيل اليوم أقرب الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والبلدان يراودهما نفس القلق حيال الطموحات النووية الإيرانية ودعمها للمليشيات الإسلامية المسلحة خاصة حزب الله وحماس. ونتيجة لهذه المصالح المشتركة تعهدت الولايات المتحدة بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على أي تجمع معادي من دول الشرق الأوسط. قانوناً يتوجب على أي حكومة أمريكية تفكر في بيع أسلحة لدول شرق أوسطية أخرى ضمان أن لا يؤثر ذلك عكسياً على التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي ضد أي تهديدات أمنية أخرى.

بدأت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية بعد انسحابها من أراضي عربية خلال العملية السلمية وتعتبر واشنطن أن توفير المساعدات الأمنية واجب عليها لأن إسرائيل تخاطر من أجل السلام. أيضاً الولايات المتحدة وفرت حزمة مساعدات كبيرة لكل من مصر والأردن مقابل التزامهما بالعملية السلمية.

لقد زودت الولايات المتحدة إسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة بمساعدات تفوق ما قدمته لأي دولة أخرى، وقدمت لها مساعدات اقتصادية كبيرة منذ عام 1971 إلى عام 2007.

ونظراً إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي الإسرائيلي الذي بدأ خلال فترة التسعينات فقد تركزت المساعدات الأمريكية على الأمور الأمنية. أكثر من نصف المساعدات الخارجية التي طلبها بايدن للسنة المالية 2022 خصصت لإسرائيل. وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة عام 2016 تلتزم الولايات المتحدة بتقديم 4 مليارات دولار لإسرائيل كل عام، منها 400 مليون دولار للدفاعات الصاروخية.

بعد صراع إسرائيل وحماس عام 2021 قدمت الولايات المتحدة مليار دولار آخر لتمويل الدفاعات الصاروخية.

أيضاً تقدم الولايات المتحدة مساعدات للفلسطينيين أغلبها لدعم البرامج الحكومية والإنسانية، وقد بلغ مجمل ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات للفلسطينيين منذ عام 1994 وحتى عام 2018 نحو 5 مليار دولار وقد بلغ أيضاً ما قدمته لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا 6 مليار دولار منذ عام 1950. توقف ضخ الأموال عام 2007 بعد تصادم حماس مع السلطة الفلسطينية عسكرياً عام 2007 واستولت على قطاع غزة.

تصنف الولايات المتحدة حماس على أنها منظمة إرهابية وتتخذ كافة الإجراءات لمنع وصول المساعدات إليها. بدأت المساعدات الأمريكية للفلسطينيين تتقلص عام 2018 في عهد إدارة ترامب وتراجعت المساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة وحجبت الولايات المتحدة مساهمتها في وكالة الغوث الأونروا. عام 2019 وقع ترامب على قانون ضد الإرهاب يتيح لأي أمريكي مقاضاة أي طرف يتلقى مساعدات أمريكية خارجية كالسلطة الفلسطينية مثلاً، إذا اشتبه بتورطه في أعمال إرهابية. ورغم بقاء قانون الإرهاب ساري المفعول فقد استأنفت إدارة بايدن مساعداتها للضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أعلنت لغاية الآن عن تقديم أكثر من 600 مليون دولار للأونروا و100 مليون لتخفيف وطأة عدم الأمن الغذائي الذي تردي بعد حرب أوكرانيا رغم عدم حصول هذه الأموال على موافقة الكونغرس.

ما هي فرص نجاح حل الصراع؟

رؤية المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية رؤية قاتمة بكل معنى الكلمة ومن غير المحتمل جداً أن يحصل الفلسطينيون على رزمة تنازلات من إسرائيل تكون لصالحهم أكثر من تلك التي عرضت عليهم سابقاً. يرى بعض الخبراء أن فرص حل الدولتين ستخفت أكثر فأكثر، خصوصاً إذا ضمت الحكومة الإسرائيلية المستوطنات بالضفة الغربية وغور الأردن، وهي خطوات كانت قد وافقت على

تعليقها كجزء من الاتفاق الإبراهيمي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. أيضاً يقول بعض المحللين أن اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية إضافة إلى موجة الصراع الأخيرة بين إسرائيل وحماس عام 2021 قلصا جداً من احتمال انطلاق مفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية كذلك يبقى الانقسام بين حماس والسلطة تحدياً كبيراً أمام أي تسوية تفاوضية مستقبلية.

يقول الخبراء بأن هذه الحراكات ساعدت على رفع مستوى احتمال الدولة الواحدة والتي يرى الكثير أنها محفوفة بالمخاطر في ظل احتمال أن يشكل العرب نصف سكان الدولة تقريباً وعندئذ لن تكون إسرائيل دولة يهودية وسيقوض مستقبلها كديمقراطية. رغم كل هذه المخاوف يوجد بعض الاهتمام بمفهوم الدولة الواحدة، إذ يشير استطلاع أجرى في يوليو تموز 2021 إلى أن 14 في المائة من مواطني دولة إسرائيل يوافقون على حل الدولة الواحدة مقارنة بـ 56 في المائة من المواطنين العرب. أما استطلاع عام 2022 فقد وجد أن فلسطيني واحد من أصل خمسة فلسطينيين يؤيد ذلك.